

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٤٩

الأربعاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي/السيد كوهين/السيدة هنتر	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبينغونو
	فرنسا.	السيد دولاتر
	كازاخستان.	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

1828333 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إندونيسيا، أوروغواي، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، رواندا، رومانيا، السنغال، فيجي، كندا، لبنان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة سارة بلاكمور، من شبكة ضمان سلامة الأطفال.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الآتية اسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد خواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة بشأن إصلاح حفظ السلام وكيف يمكننا تعظيم جهودنا الجماعية لتحسين أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

قبل عام تقريبا، اتخذ المجلس القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، تحت الرئاسة الإثيوبية، وهو قرار تاريخي بشأن إصلاح حفظ السلام. ومنذ ذلك الحين، بذلت جهود عديدة لتعزيز حفظ السلام، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

نرحب بمناقشة اليوم. فهي تأتي في وقت تواجه فيه عملياتنا تحديات كبيرة وحلول سياسية مراوغة وصراعات داخل الدول تتداخل معها تهديدات أوسع، بما في ذلك الحركات الإرهابية الدولية والجريمة المنظمة والعنف الواسع النطاق ضد المدنيين، واستهداف قواتنا لحفظ السلام. والكثير منهم يقدمون التضحية الكبرى بالأرواح. وأريد أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بهم.

إن تحسين حفظ السلام في جوهره هو مسعى جماعي. وضمان أن تكون بعثاتنا قادرة على تحقيق الغرض والأداء الجيد يتطلب منا أن نعمل جميعا، وأن نعمل كلنا معا. ويحتاج جميع أصحاب المصلحة الذين يشاركون، بشكل أو بآخر، في حفظ السلام إلى تحسين أدائنا، وكلنا بحاجة إلى أن يدعم بعضنا بعضا في القيام بذلك. ويشمل ذلك الأمانة العامة والدول الأعضاء، وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها. ولذلك، أطلق الأمين العام في آذار/مارس مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وبعد مشاورات مكثفة مع جميع الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية، طرح الأمين العام إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على جميع الدول الأعضاء لإقراره. والالتزامات المتبادلة التي يقترحها، ومنها ما يتعلق بالأداء، أساسية لتعزيز حفظ السلام.

والأمانة العامة ملتزمة بأداء دورها كاملا في الاستجابة للتحديات التي أشرت إليها للتو.

أولا، نحن نواصل جهودنا لتحسين الأداء، لا سيما من خلال تنفيذ خطة العمل لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وتتعلق خطة العمل في نهاية المطاف بالأداء، وتتضمن العناصر اللازمة لتعزيزه. ومن خلال التنفيذ،

نقوم على تغيير العقلية، وتعزيز استعدادنا التشغيلي وتعديل وضعنا. ونقوم أيضا بتعزيز قدرة الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق توفير تدريب مصمم على نحو أفضل، ونبذل قصارى جهدنا للتأكد من أن قوات حفظ السلام لديها المعدات التي تحتاج إليها. ونحن نعزز المساءلة ونضمن أنه في حالة وقوع حادث، يتلقى حفظة السلام لدينا أفضل رعاية ممكنة في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لكننا بدأنا نرى آثار جهودنا الجماعية. وفي الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس، فقد ١٧ من حفظة السلام أرواحهم بسبب أعمال العنف. وكان العدد في الفترة نفسها من العام الماضي ٢٦. وهذا يمثل انخفاضا كبيرا. وإذ أذكر هذه الأرقام، أريد أن أظل حذرا ومتواضعا لأن التهديدات ضد حفظة السلام لا تزال مرتفعة للغاية. وأود أن أؤكد على أن كل فرد يقتل من أفراد حفظ السلام هو عدد أكثر من اللازم. إننا نحزن على حياة الضحايا ونُذكّر بأن علينا أن نفعل المزيد جماعيا لتعزيز سلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين لنا. لذلك، لا بد من تمكيننا من تحسين تنفيذ ولاياتنا في البلدان التي نخدمها.

والتوجه الذي وصفته يدعونا إلى اليقظة والتعبئة الكاملة لمواصلة مسار العمل هذا.

في العديد من بعثاتنا لحفظ السلام، يضطلع حفظة السلام باستجابات أكثر فعالية للتهديدات والاعتداءات. وقد عُدت مؤخراً من مالي وأستطيع أن أشهد على التغييرات الإيجابية التي أحدثتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فيتمتع العديد من معسكراتها بحماية أفضل، بما في ذلك من خلال النظم المتطورة للكشف عن الأخطار. ورأيت أن حفظة السلام التابعين لنا في أغيلهوك وتيساليت ينظمون الدوريات بشكل استباقي، على الرغم من التهديدات الكبيرة التي يواجهونها. وفي نيسان/أبريل الماضي، نفذت مجموعة كبيرة من المهاجمين هجوماً متطوراً ومعقداً ضد واحدة من قواعدنا في تمبكتو، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام. وفي تلك الحالة، ساعدت العقلية ودرجة التأهب للقوات على الحد بشكل كبير من عدد الإصابات، حيث قوبل المهاجمون بردّ قوي.

ونرى هذه التطورات في البعثات الأخرى أيضاً. ففي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، يحمي حفظة السلام التابعون لنا المدنيين على نحو أكثر فعالية عن طريق إجراءات أكثر استباقية.

أولاً، أنشأنا هيكلاً متيناً هنا في المقر وفي الميدان من أجل المضي قدماً في تنفيذ خطة العمل. وقد كلفتُ مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام بالإشراف على التنفيذ، بالتعاون الوثيق مع مكتب الشؤون العسكرية والمكاتب الأخرى ذات الصلة. إن أفرقة دعم التنفيذ المنشأة في المقر وفي البعثات الخمس عالية المخاطر لا تزال نشطة للغاية في المضي قدماً بخطط عمل كل منها للدفع بتغيير ملموس على أرض الواقع.

ثانياً، لقد اتخذنا أنجزنا سلسلة من الاستعراضات التي تتم بصورة مستقلة لبعثات حفظ السلام. وما فتئنا نعود إلى المربع الأول لتقييم ولايات هذه البعثات وما إذا كانت لدينا الاستراتيجيات والموارد المناسبة للحفاظ على السلام أو استعادته. إن وتوفر توصيات الاستعراضات تقدّم معلومات تستهدي بها المقترحات والخيارات التي يطرحها الأمين العام في توصياته إلى مجلس الأمن. وقد بدأنا بالفعل في استخلاص الدروس من هذه السلسلة من الاستعراضات، ونعتزم مواصلة تعزيز وصقل هذه المنهجية.

ثالثاً، نعمل على تنفيذ إصلاحات الأمين العام لهيكل السلام والأمن من أجل تقديم المزيد من التحليل المتكامل وتحسين الاستراتيجيات القطرية والإقليمية. ونحن أيضاً بصدد تنفيذ سياسة الأمين العام للإصلاح الإداري، الأمر الذي من

شأنه تمكين عملياتنا لحفظ السلام في الميدان وتمكيننا من أن نصبح أكثر استجابة وفطنة.

رابعاً، ما زلنا نواصل تعزيز التعاون مع شركائنا الرئيسيين، لا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وكلاهما موجودان معنا اليوم. ويشمل ذلك المزيد من التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي.

وكجزء من هذا الجهد الواسع النطاق من أجل تعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام، نعمل على تكريس اهتمام كبير لتحسين تقييم الأداء. وإننا بصدد وضع سياسات ونظم تقييم تتيح لنا جميعاً، بصورة جماعية، تحسين ملاءمة جهودنا الرامية إلى تعزيز حفظ السلام وتقديم دعم أفضل لجميع حفظة السلام، سواء من الأفراد النظاميين أو المدنيين.

ولأفرادنا العسكريين، أنشأنا إطاراً واضحاً لمعايير الأداء والتقديرات المستندة إلى التقييمات المنتظمة لأداء الوحدات العسكرية، بما في ذلك القيادة والمراقبة، وحماية المدنيين، والسلوك والانضباط، والتدريب.. تقدّم وتوفر هذه التقييمات معلومات نستهدي بها في إبلاغ المجلس، وفقاً لعدد من قرارات الولاية الأخيرة، بما في ذلك القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي يتضمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما قمنا بمضاعفة جهودنا للتأكد من أن الوحدات التي تنضم إلى بعثاتنا تفي بمعايير التأهب التشغيلي قبل نشرها، بما في ذلك من خلال وضع منهجية جديدة لإجراء التقييمات السابقة للنشر. ومنذ نيسان/أبريل، استخدمناها لتقييم ثماني وحدات من ستة بلدان مساهمة بقوات. وتنظر التقييمات فيما إذا كان لدى تلك الوحدات الدراية الفنية العسكرية الأساسية والمهارات اللازمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بالبعثة. كما تقيّم ما إذا كانت تلك الوحدات تتمتع بالخبرة اللازمة للبيئة المحددة التي سيجري نشرها فيها. كما نضع أيضا معايير لتقييم الأداء أكثر تحديداً لوحدات الشرطة المشكلة.

وعلاوة على ذلك، نعمل أيضاً على استثمار موارد كبيرة في الجهود المتكاملة الأداء في إطار السياسة العامة التي تطلبها اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام ويدعمها المجلس. ومن خلالها، فإننا نهدف إلى تعزيز ومساءلة جميع حفظة السلام، المدنيين والعسكريين، على جميع المستويات بنفس القدر، سواء في الميدان أو في المقر. إن تغيير الهياكل المؤسسية والسلوك الفردي يتطلب منا جميعاً تصحيح أوجه القصور، وتعزيز القيادة والمساءلة، وتوفير الحوافز من أجل التغيير. وهدفنا هو تعظيم الأثر الذي لدينا في الميدان فيما ننفذ ولايات المجلس.

إن جمع البيانات وتحليلها هو جزء لا يتجزأ من نهجنا. وسوف يمكننا نظام تقييم الأداء الشامل الجديد من تقييم الأداء الشامل للبعثة بأسرها، والعناصر المدنية والنظامية، والموظفين والقيادة من خلال جمع البيانات وتحليلها. وبتحديد العقبات أو المشاكل، فإننا نهدف إلى تعزيز اتخاذ قرارات أكثر استنارة من جانب القيادة العليا لإعادة تركيز الجهود واتخاذ الإجراءات التصحيحية. وسيتيح هذا النظام أيضاً مساعدة الدول الأعضاء على وضع ولايات أكثر استهدافاً وتوجيه الموارد نحو المجالات التي يمكننا أن نُحدث فيها الفارق الأكبر. ونحن قد بدأنا بالفعل ببعثات تجريبية ثلاث. وقد قمنا بالفعل بزيارة إلى بعثة الأمم المتحدة في الشهر الماضي، وسنقوم بزيارة بعثتين أخريين بحلول نهاية هذا العام. ونخطط لأن تقوم جميع البعثات باستخدام النظام الجديد بحلول تموز/يوليه ٢٠٢٠. وسنواصل إشراك الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع بصورة استباقية.

كما أننا نعلّق أهمية خاصة على القيادة في جميع عناصر البعثة، وقد جعلنا عملية التقييم محسّنة وتتسم بالمهنية في الاختيار، فضلاً عن تقديم الدعم إلى رؤساء ونواب رؤساء البعثات.

وأخيراً، ولكنه الأهم، قمنا بوضع آليات لتعزيز المساءلة عند التقصير. ولقد قرنا التفويض بصورة منهجية لإجراء تحقيقات مستقلة ومخصصة لتوضيح أسباب وظروف الحوادث التي تشير إلى أوجه قصور خطيرة في تنفيذ الولاية. ومن خلال التحليل الدقيق والصريح، عززت هذه التحقيقات المشاركة البناءة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وفيما بيننا كذلك. وقد أتاح لنا ذلك العمل معاً لإيجاد حلول لحالات القصور هذه. وقد اتخذنا التدابير الرامية إلى تغيير الطريقة التي نعمل بها، ولا سيما من خلال تعزيز إجراءاتنا الجماعية للتأهب، كما فعلنا في أعقاب حادث تموز/يوليه ٢٠١٦ في جوبا، بجنوب السودان. وعند الضرورة، طبقنا أيضاً تدابير علاجية، بما في ذلك في بعض الحالات عن طريق منع إعادة توزيع القوات أو وحدات الشرطة حتى يمكننا التأكد من وفائها بالمعايير والمتطلبات ذات الصلة.

وعلى الرغم من التزامها الكامل بوضع وتنفيذ هذه المبادرات والأدوات، لا يمكن أن تنجح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دون مشاركة وتعبئة من وحشد جميع أصحاب المصلحة، وأولاً وقبل كل شيء، الدول الأعضاء.

كثيراً ما يتطلب تعزيز حفظ السلام تعزيز قدرات الجهات التي تقدم الرجال والنساء الذين يعملون فيها – أي البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. وعلى نحو ما أُبرز في العديد من المناسبات في المجلس والمحافل الأخرى، فذلك جهد لا يقتصر على الأمانة العامة، بل يشمل أيضاً الدول الأعضاء الزميلة. وهذا هو بالضبط الهدف من آلية التنسيق البسيطة، التي أنشأناها في أواخر العام الماضي. وبتعيين الاحتياجات المحددة لدعم التدريب المحدد الهدف، يمكننا تيسير التدريب وبناء القدرات وإقامة الشراكات فيما بين الدول الأعضاء. ولذلك نرحّب بتطوير الشراكات الثلاثية، حيث تقدم الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التدريب والمعدات قبل النشر. وهذا التعاون مثال على الكيفية التي يمكننا بها الاستجابة بشكل جماعي لتحديات القدرات.

وأشجّع جميع الدول الأعضاء التي لديها القدرة على توفير التدريب والمعدات للبلدان المساهمة بقوات على مواصلة جهودها الرامية إلى الاستجابة للاحتياجات الحالية بحيث يمكن لحفظة السلام التابعين لنا العمل بأكبر قدر من الفعالية في السياق الصعب الذي ننتشر فيه. وأود أن أشير في ذلك الصدد إلى خطة العمل الجديدة للتدريب، التي طلبنا مساهمات طوعية فيها. ونحن ممتنون لمن قدم الدعم بالفعل. وأشجّع أيضاً جميع الدول الأعضاء على تقييم تطوّر أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك عن طريق زيارة العمليات في الميدان وتبادل الاستنتاجات معنا.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لديها القدرات العسكرية الأكثر تقدماً، إلى المساهمة بمزيد من القوات وأفراد الشرطة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما زالت لدينا حاجة مستمرة إلى القدرات الحيوية، بما في ذلك الطائرات العمودية، والقدرة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وقوات الرد السريع، والإلمام بالحالة والدعم الطبي. ونرحّب بجميع المساهمات في هذه المجالات.

إن مشاركة الدول الأعضاء هي أيضاً عنصر أساسي في زيادة عدد النساء اللاتي يشكلن جزءاً من عمليات حفظ السلام. إن زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام يجعلها أكثر فعالية. ونحتاج إلى أن نعزز بشكل كبير عدد حفظة السلام من الإناث على جميع المستويات وداخل العنصر النظامي والمدني على حد سواء. ويجب علينا أيضاً أن نكفل أن تكون قادرة على المشاركة المجدية في عملنا. إن المرأة لا تمثل المرأة سوى ٢١ في المائة من موظفينا. ويجب علينا أن نحقق ما هو أفضل من ذلك.

ويسرني أننا رأينا، من خلال عملنا المشترك، بعض التحسن. إن الاستراتيجيات الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وكذلك في إطار كل من بعثاتنا، واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في القوات النظامية، قد بدأت تؤتي ثمارها. وفي المقر، تمثّل النساء الآن نسبة ١٨ في المائة من جميع الضباط في مكتب الشؤون العسكرية، ونحن ملتزمون برفع تلك النسبة. وفي الميدان، تمثل النساء من أفراد الشرطة ٢١ في المائة من فرادى ضباط الشرطة و ٧ في المائة من وحدات الشرطة المشكلة. ونحن عازمون على مواصلة جهودنا الرامية إلى زيادة عدد النساء من حفظة السلام في المقر وفي الميدان، تماشياً مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

ولا يمكن تنفيذ السياسات التي نروج لها إلا من خلال المشاركة النشطة للدول الأعضاء. ولذلك، فإنني أرحب بالجهود التي يضطلع بها عدد من الدول الأعضاء وأدعو جميع الدول إلى مواصلة هذه المبادرات وزيادة مساهمتها بحفظة سلام من النساء زيادة كبيرة. ويجب أن تكون كفالة التزام جميع موظفي الأمم المتحدة بأعلى معايير السلوك في صميم جهودنا الجماعية. ونتشاطر تماما توقعات المجلس في هذا الصدد، وسنواصل وضع الوقاية في طليعة جهودنا.

وقد فعلنا المزيد في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز المساءلة والشفافية والإنفاذ والتوعية والدعوة وتوفير الدعم الذي يركز على الضحايا. وأضفينا المزيد من الشفافية على الإبلاغ ووسعنا نطاق التدقيق في ملفات الموظفين وحسنا الجداول الزمنية للتحقيق وشهدنا زيادة في استجابة الدول الأعضاء. وتقوم الأمانة العامة حاليا بالتدقيق في ملفات جميع فئات الموظفين فيما يخص وجود سوابق سوء السلوك أثناء عملهم في الأمم المتحدة.

وفي العام الماضي، عين الأمين العام مدافعة متفرغة عن حقوق الضحايا، السيدة جين كونورز، لضمان حصول ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الدعم الذي يحتاجونه، بما في ذلك المساعدة العاجلة والقدرة على تقديم شكاوى بأمان وموثوقية والحصول على معلومات في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في قضاياهم. وتوجد قنوات متعددة للإبلاغ عن سوء السلوك دون الإفصاح عن هوية مقدمي البلاغات، بما في ذلك على شبكة الإنترنت وعبر الهاتف.

وعقب اتخاذ القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، أنشأت الأمانة العامة لجنة للنظر في أي أدلة موثوقة محتملة على الاستغلال والانتهاك الجنسيين المنهجيين أو الواسع النطاق، أو على الحالات التي ربما لا تكون الدول الأعضاء قد اتخذت فيها الخطوات المناسبة للتحقيق في الادعاءات أو محاسبة الجناة أو إبلاغ الأمين العام بنتائج هذه العمليات. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع إزاء هذه المسألة المعقدة، ولكن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) لا تتوانى عن العمل مع الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن عند الاقتضاء. وقمنا بسحب وحدات أو إعادتها إلى الوطن حيثما اعتبرنا ذلك مناسبا.

ويسرني أننا سنستمع بعد قليل إلى السيدة سارة بلاكمور، الرئيسة التنفيذية لمنظمة شبكة ضمان سلامة الأطفال غير الحكومية. فشبكة المنظمات غير الحكومية وشركاء المجتمع المدني العاملون في الميدان هم من أهم الشركاء في عملنا الرامي إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن تحقيق المساءلة ودعم الضحايا. ولن تتمكن الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني من وضع حد لهذا السلوك، الذي يضر بالضحايا بشكل لا يمكن جبره ويشوه سمعة الآلاف من موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بشرف، إلا بالعمل معا.

وعندما ينتهك الموظفون معايير السلوك التي حددناها لهم، على الرغم من جميع الجهود التي نبذلها، يجب أن نواصل العمل لتحقيق المساءلة في إطار الشراكة مع الدول الأعضاء. ونحن نعزز سياساتنا من أجل القيام بذلك. وكيانات التحقيق التابعة

للأمم المتحدة ملزمة بإنجاز التحقيقات في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في غضون ستة أشهر. كما أن البلدان المساهمة بقوات مُطالبة بالانتهاء من التحقيقات في هذا الإطار الزمني. وفي المسائل التي تُعتبر عاجلة بوجه خاص، تكون البلدان المساهمة بقوات مُطالبة بإتمام التحقيقات خلال ٩٠ يوما. وأدت هذه التدابير إلى انخفاض متوسط زمن الاستجابة من جانب الدول الأعضاء.

ويجب أن نوضح بشكل لا لبس فيه أن الدول الأعضاء هي التي تملك سلطة مساءلة جميع فئات الموظفين عن السلوك الإجرامي. وفي حالة أفراد الشرطة والأفراد العسكريين، يمكنها أيضا فرض جزاءات إدارية على النحو المناسب. وهذه الاستجابات أساسية، ونحن ممتنون للدول الأعضاء البالغ عددها ٩٨ دولة التي وقعت الاتفاق الطوعي مع الأمين العام بشأن الالتزام بوضع حد للاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونتشاطر مسؤولية مشتركة عن وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز الوقاية والاستجابة والتعامل بسرعة وحزم مع التقارير ذات المصداقية وتلبية احتياجات الضحايا بسرعة وعلى النحو المناسب.

واستنادا إلى كل هذه الجهود، فإن الأمانة العامة ملتزمة التزاما كاملا بالقيام بدورها في تعزيز أداء عمليات حفظ السلام. ومن هذا المنطلق، يقدم الأمين العام العديد من الالتزامات الملموسة، بما في ذلك بشأن الأداء، في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المقترح في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ولن ندخر جهدا للوفاء بتلك الالتزامات. ونحن ممتنون للغاية إزاء ما أبداه عدد كبير ومتزايد من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون من استعداد لقطع التزامات من هذا القبيل أيضا من خلال دعمهم للإعلان. ويسعدني أن أبلغكم بأن ٥٥ دولة من الدول الأعضاء قد أيدت الإعلان حتى الآن. وتساهم البلدان العديدة المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي قامت بذلك بنسبة ٦٥ في المائة من مجموع الأفراد، وهي نسبة تزيد كل يوم. ويجسد الدعم الواسع النطاق عبر الإقليمي للإعلان توافقا قويا في الآراء حول الأهداف الرئيسية التي يتضمنها. وأود أن أعرب عن شكري لجميع الدول التي أيدت الإعلان بالفعل. ونتطلع إلى تأييد عدد كبير إضافي من الدول للإعلان قبل عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في ٢٥ أيلول/سبتمبر. كما نتطلع إلى الاستفادة من الإعلان لمواصلة تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأخيرا، يسعدنا أن نرى التزام مجلس الأمن بدعم جهودنا الرامية إلى تحسين حفظ السلام. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من الاعتماد على الدعم المستمر من جميع أعضاء المجلس لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وجميع مبادراتنا الجارية لتعزيز ثقافة التحسين والتكيف المستمرين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وأرحب الآن بالسيدة بلاكمور وأعطيها الكلمة.

السيدة بلاكمور (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سعادة السفيرة هيلي، على دعوتي للتكلم بشأن هذا الموضوع الهام.

اسمي سارة بلاكمور، وأنا الرئيسة التنفيذية لشبكة ضمان سلامة الأطفال، وهي منظمة غير حكومية دولية تعمل مع المنظمات في كل بلدان العالم تقريبا لحماية الأطفال والبالغين المعرضين للخطر من جميع أشكال الانتهاك.

تشكل مسألة منع الانتهاكات من جانب حفظة السلام مبعث قلق بشكل خاص للشبكة حيث إن إنشاءها في عام ٢٠٠٢ قد تزامن مع الكشف عن الانتشار الواسع النطاق للاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على أيدي أفراد

وموظفي حفظ السلام في أكثر من ٤٠ وكالة من وكالات المعونة الإنسانية في مخيمات اللاجئين في غينيا وليبريا وسيراليون.

ومنذ ذلك الحين، وبالشراكة مع جامعة ريدينغ، نعكف على البحث عن حلول قائمة على الأدلة للتصدي للانتهاكات في سياق حفظ السلام، مع التركيز بوجه خاص على ضمان أن تبذل المنظمات كل ما في وسعها لمنع الانتهاكات وأن تضمن، في حالة حدوثها، إيلاء أقصى اهتمام لحقوق الضحايا ورفاههم. وسأتشاطر بعضا من قصص الضحايا الذين شاركوا في هذا البحث.

يؤدي الغالبية العظمى من حفظة السلام أعمالهم بشجاعة وتفان ومهنية. ولكن في حالات النزاع والأزمات في جميع أنحاء العالم، تعرض أشخاص في حالات ضعف بدني ونفسي شديد للاغتصاب والاتجار والعنف والاعتداء على أيدي حفظة السلام، بما في ذلك طلب خدمات جنسية مقابل أساسيات البقاء من غذاء ومأوى وتعليم ودواء. وكانت نسبة كبيرة من الضحايا من الأطفال.

تتحمل جميع المنظمات المسؤولية عن حماية الناس الذين تخدمهم، ولكن الخلل الشديد في توازن القوى بين أفراد حفظ السلام، من جهة، والأشخاص الذين أُرسلوا لخدمتهم، من جهة أخرى، يجعل من الضروري وجود نظم قوية للحماية. بيد أنه في كثير من الأحيان لا توجد أي وسيلة لدى الضحايا للإبلاغ عن الانتهاكات ولا تتوفر لهم رعاية طبية أو نفسية ولا إمكانية للجوء إلى القضاء. ولا تزال المنظمات التي لا تحميهم تعرضهم للخطر فيما يفلت المعتدون من العقاب.

وقد شرحت لنا إحدى الأمهات في هايتي الأوضاع البائسة التي يحدث فيها هذا الاستغلال الجنسي، فقالت:

”إننا نعلم الحانات التي يذهبون إليها. وهم يذهبون إلى هناك لشراء خدمات جنسية. وأنا بحاجة إلى المال لإطعام أطفالي. ولم نكن في السابق بحاجة إلى جني الأموال بهذه الطريقة، ولكن الآن لا يوجد عمل ولا طعام“.

وأخبرتنا إحدى النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن:

”بعضهم يدفع نقودا. ولكنهم أيضا يقدمون لنا الغذاء أو القماش المشمع أو الأشياء التي نحتاجها. فهل توجد أماكن أخرى يمكننا أن نحصل على هذه الأشياء منها؟“

وقالت لنا سيدة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

”نقف بالقرب من القواعد لأنهم يخرجون للبحث عنا ليلا“.

وأحيانا يولد أطفال نتيجة لذلك، ولا تجد النساء سوى القليل من الدعم لهن أو للطفل وأحيانا لا يجدن أي دعم. وقالت لنا شابة في جمهورية أفريقيا الوسطى:

”يقولون إنهم سيتكفلون بالمولود. ولكن العديد لا يفعلون ذلك، ولكنه دفع بعض الأموال. ولكن عندما غادر، انقطعت الأموال. والآن، لا يمكنني الذهاب إلى المدرسة. ولا يسعني تحمل تكاليف إرسال طفلي إلى المدرسة. فماذا سيحدث لنا؟“

وتعاني الكثير من النساء وأطفالهن من الوصم والتمييز بشكل مستمر:

”الجميع يعرفون ما الذي يعنيه انتماء والد أي طفل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إنهم يتكلمون عنا. ويعاملون أطفالنا معاملة مختلفة“.

إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد الأطفال من جانب حفظة السلام أمر معروف داخل المجتمعات المحلية. وهنا

ما أخبرتنا به فتاة في الثالثة عشرة من عمرها في جمهورية أفريقيا الوسطى عندما قالت:

”أحيانا يطلبون منك مجرد خلع ملابسك حتى يتمكنوا من التقاط صور فوتوغرافية. ولكن في بعض الأحيان يقولون إنك خليلتهم. وهؤلاء يقدمون المزيد من الأموال والمساعدة. ولكن إذا حدث حمل، فإنهم يبحثون عن فتاة أخرى“.

ويصف العديد من الأطفال التأثير المستمر لذيوع أمر تعرضهم للاستغلال أو الانتهاك بالقول:

”لا يمكننا العودة إلى المدرسة لأن الجميع يعرفون. ويتحاشانا الآخرون. والمدرسون لا يريدوننا هناك. والجميع يعلمون من هم الذي كانوا برفقة حفظة السلام“.

كان ذلك كلام فتاة في الثانية عشرة من عمرها في هايتي.

إن الاعتداءات لا تخفى. ”والجميع يعرفون من يفعل ذلك“، هذا ما أخبرنا به صبي صغير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا كان الجميع يعلمون من يفعل ذلك، فإن من واجبنا جميعا العمل لمنع هذه الأفعال.

والحفاظ على سلامة الأطفال يستوجب من قادة العالم الدفاع عن سلامة الأطفال على أعلى المستويات من خلال إلزام جميع المنظمات المشاركة في عمليات حفظ السلام بتنفيذ المعايير الدولية القوية لحماية الأطفال، بما في ذلك بإشراك المدافعين عن حقوق الضحايا، لمنع إيذائهم وحماية حقوق وكرامة الضحايا والناجين والمساعدة على تقديم الجناة إلى العدالة.

ولكن إذا أردنا تحقيق أي أثر حقيقي ومستمر بشأن هذه المسألة، فإن من الأهمية بمكان أن نواصل الاستماع إلى أصوات الضحايا. ولذلك سأختتم بكلمات امرأة في هايتي، قالت لنا:

”قلت لهم ما فعله (الجندي) بي. لكنهم لم يخبروني أبدا ماذا حدث له. لن أعيش في سلام إلى أن أعرف ما حل به“.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة بلاكمور على إحاطتها الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والسيدة بلاكمور على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى التزامهما بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. في خطاب أمام الجمعية العامة، في عام ٢٠٠٣، أوضح الرئيس السابق جورج بوش أمرا هاما تتشاطره الأفكار التأسيسية للأمم المتحدة والولايات المتحدة. وقد قال:

”تعترف تلك الوثائق، على حد سواء، بقانون أخلاقي يسمو فوق الرجال والدول، لكن يجب أن يدافع عنها الرجال والدول.“ (A/58/PV.7، الصفحة ١٢)

من بين جميع الأنشطة التي تشارك فيها الأمم المتحدة، يجسد حفظ السلام تلك القيم العليا. ونطلب من حفظة السلام في عملياتنا الانخراط في حالات خطيرة والدخول بين الأطراف المتحاربة. ونطلب منهم التحلي بالشجاعة والنزاهة، وقبل كل شيء، حماية بعض أكثر الناس ضعفا في العالم. نطالبهم بكل ذلك باسم السلام. ولكن في النهاية، حفظة السلام في عملياتنا هم مجرد رجال ونساء. إنهم بشر، وبالرغم من كمال مثلنا وخلودها، فالبشر بعيدون عن الكمال ويخطئون.

ويضطلع حفظة السلام لدينا بخير كثير. لقد كان لحفظة سلام الأمم المتحدة دور أساسي في انتقال كوت ديفوار من الحرب الأهلية إلى السلام. وكوت ديفوار تمضي الآن بوصفها قوة حفظ سلام جديدة هامة لخدمة الآخرين. وفي سيراليون، ساعد حفظة السلام لدينا على تحقيق السلام بعد حرب أهلية

اتسمت بأعمال عنف لا توصف. وفي الكونغو، يسهم حفظة السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي لتفشي فيروس إيبولا، وهم على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللوجستي للانتخابات في كانون الأول/ديسمبر. وفي جنوب السودان، ظل آلاف المدنيين على قيد الحياة اليوم بفضل مواقع حماية المدنيين التي أنشأها وحافظ عليها حفظة سلام الأمم المتحدة.

وشارك حفظة السلام من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مؤخرا مع المنظمات الإنسانية في نقل ٣ ٥٠٠ من المشردين داخليا، معظمهم من النساء والأطفال، من موقع لحماية المدنيين في جوبا إلى موقع في المجتمعات المحلية حيث تم لم شملهم مع أسرهم.

غير أن تلك التجارب الناجحة للأسف تطغى عليها حوادث أخرى يخفق فيها حفظة السلام في الارتقاء إلى مستوى المثل العليا لمهمتهم. بل إنهم في بعض الحالات يقوضون تلك المثل. وفي الحالات التي تقوم فيها حتى أقلية من أفراد حفظ السلام بإيذاء واستغلال المواطنين الذين يفترض أن يوفروا لهم الحماية، يمكن لذلك الضرر أن يطغى على الخير. إننا نسمع الكثير جدا من قصص المدنيين الضعفاء الذين وضعوا ثقتهم في حفظة السلام، وأخفق حفظة السلام في عملياتنا في حمايتهم. وفي الأسبوع الماضي تذكرنا الأحداث المروعة التي وقعت في فندق تيرين في جوبا عام ٢٠١٦. حيث أدانت محكمة في جنوب السودان جنودا موالين للرئيس كير لاغتصاب عاملات في مجال تقديم المعونة وقتل صحفي. كانت هناك أمريكية من بين النساء المغتصبات. واستمر الهجوم لساعات، وخلال تلك المدة اتصل الضحايا مرارا وفقا للتقارير بمركز الأمم المتحدة لحفظة السلام الذي يقع على بعد ميل. وتوسلوا طلبا للمساعدة، ولكن لم تحضر أية مساعدة.

وهذه الأحكام تشكل تدبيرا من تدابير محاسبة الرجال الذين ارتكبوا تلك الجرائم، إن لم يكن للضباط الذين دفعوهم لارتكابها. ولكن ماذا عن حفظة السلام الذين آثروا عدم التدخل؟ أين مساءلتهم؟ إن مبدأ حفظ السلام قائم على الثقة بين موفري الحماية والأشخاص الخاضعين للحماية. والأمم المتحدة تضع حفظة السلام في موقف الثقة. ونحن، أعضاء مجلس الأمن، نمنحهم هذه السلطة. إننا نتحمل المسؤولية عما يفعلوه بهذه الثقة، لا من أجل الضحايا فحسب، بل من أجل البعثة والأمم المتحدة ومبدأ حفظ السلام نفسه. وما أن تتبدد تلك الثقة البالغة الأهمية، مهما كانت موارد البعثة أو مدى قوة قيادتها، تبوء البعثة بالفشل.

والأسوأ من الفشل في الحماية، الحوادث التي يتعرض فيها المدنيون للهجوم والإيذاء والاستغلال من جانب حفظة السلام الذين من المفترض أن يوفروا لهم الحماية. لقد سمعنا جميعا القصص، ومنها ما وصفتها سارة بتفاصيل لن تمحى. لقد استمع المجلس للتو إلى قصص عن فتيات وفتيان اختطفوا من الشوارع؛ عن فتيات صغيرات أجبرن على ممارسة الجنس مع جنود مقابل القليل من الطعام، مقابل بيضة يتقوتن بها؛ عن الاعتداءات الجنسية الشائعة بحيث لا يبلغ عنها؛ والفتيات الصغيرات والنساء يتركن بمفردهن لرعاية ما يطلق عليه أطفال حفظة السلام، بعد أن يغادر المغتصبون البلد. ووصفت مزارعة وأم لسبعة أطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى الحالة أفضل مما استطيع حينما أخبرت مراسلا:

”قيل لنا أن حفظة السلام جاؤوا لحمايتنا. وبدلا من ذلك، نرى أن حفظة السلام هم الذين يتسببون في عمليات الاغتصاب. يشعرني ذلك بالغثيان“.

لقد انقضى عامان منذ أن استمع مجلس الأمن إلى إحاطة عن ادعاءات مروعة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأقر مجلس الأمن

بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذه الانتهاكات، واتخذ القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، وهو أول قرار لمساءلة حفظة السلام عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ولكن بعد مرور عامين، ما زلنا بانتظار العدالة لضحايا ديكوا. لقد دعمنا الأمين العام في إعادة القوات وأفراد الشرطة الذين يبدون نمطا من السلوك المسيء. لقد اتخذت بعض الخطوات الحاسمة ونشيد بها، ولكن لدينا التزام بكفالة تحقيق المزيد. تقارير الأمم المتحدة العامة تبين أن عدة وحدات لحفظ السلام قد واجهت عددا من الادعاءات المتكررة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولكن ظلت تلك الادعاءات معلقة لسنوات. وترك الجناة من دون عقاب، وعلى نحو لا يصدق، لا تزال بعض القوات المتهمة تعمل في بعثات الأمم المتحدة، وتواصل ارتكاب الاعتداء وممارسة سلطاتها – السلطة التي منحناها لهم. ما هي الرسالة التي يوجهها ذلك لحفظة السلام الآخرين؟

تحيي الولايات المتحدة وتقدر الخطوات التي اتخذها الأمين العام لمعالجة هذه الأزمة، وقد استجابت الدول الأعضاء لقيادة الأمين العام بدعم مبادرات الأمم المتحدة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنهما. وتشاطر الولايات المتحدة الأمين العام التزامه بأداء عمليات حفظ السلام في جميع المجالات. والكفاح المستمر لإحراز تقدم في حل المشكلة قد أظهر الحاجة إلى معايير واضحة وموضوعية للأداء والمساءلة. إننا بحاجة إلى إرساء ثقافة الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن الأشخاص، مثل أم السبعة الأطفال التي اقتبست حوارها في وقت سابق، يستحقون أن يعلموا أنه حينما يصل أصحاب الخوذ الزرق، لن يشكلوا تهديدا، بل هم موجودون لأداء واجباتهم في خدمة تحقيق السلام والأمن. وقد قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار جديد لتمكين الأمانة العامة والتعجيل بخطى التقدم المحرز في تحسين أداء عمليات حفظ السلام. ومشروع القرار الذي قدمناه ينهض بثلاث أولويات بسيطة لكنها حاسمة الأهمية في أداء حفظة السلام.

أولا، يمنح ولاية لعملية شفافة وحسنة التوقيت للإبلاغ عن إخفاقات الأداء إلى مجلس الأمن وإلى الدول الأعضاء المعنية. إذ لا يمكننا إصلاح ما لا نعرفه. وتقديم أفضل للمعلومات سيساعد المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات المانحة على العمل معا على توظيف واستبقاء أكفأ حفظة السلام وأكثرهم قدرة.

ثانيا، نضع التدابير للمساءلة عن الفشل في الأداء والحوافز الملموسة للأداء الأقوى. المساءلة ليست كلمة بذيئة. يجب أن نكفل أن يكون حفظة السلام التابعين لنا قادرين ومهنيين ومستعدين لتنفيذ الولايات البالغة الأهمية الموكلة إليهم. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل في تقدير الأداء الجيد ومكافأته وكفالة تكراره. ومشروع القرار يضع قوة مجلس الأمن لدعم ذلك أيضا.

وثالثا، إن مشروع القرار يدرك دور المعلومات في تحسين أداء القوات عن طريق المطابقة بين القوات وأفراد الشرطة المناسبة للقيام بأدوار مناسبة.

وينبغي أن يكون معيارنا لنشر القوات والوحدات الشرطة هو التدريب والتأهب التشغيلي، لا السياسة. وفي الأيام المقبلة، أحث زملائي على العمل معنا بشأن مشروع القرار. وينبغي أن يأتوا بأفضل أفكارهم بشأن كيفية التحفيز على تحسين الأداء ومحاسبة جميع حفظة السلام، ولا سيما في المناصب القيادية، وفقا لأعلى المعايير الممكنة. بطبيعة الحال، نحن مدينون لضحايا سوء المعاملة والإهمال، ولكننا مدينون أيضا لحفظة السلام أنفسهم. إن سلامتهم وأمنهم مرتبطين ارتباطا مباشرا بأدائهم. يتعين أن يعرف إن الرجال والنساء الذين نرسلهم إلى مواقع خطرة أنهم

يعملون دائما جنبا إلى جنب مع حفظة سلام يمكنهم الاعتماد عليهم في القيام بواجبهم وعدم إساءة استعمال سلطتهم.

إن شعب الولايات المتحدة يؤيد الأمم المتحدة عندما تلتزم بالمثل العليا لمؤسسيها لأننا نتشاطر تلك المثل العليا. ونطلب إلى أعضاء المجلس أن يساعدونا في إظهار أن هذا الدعم في محله وأن ينضموا إلينا في الجهود الرامية إلى ضمان أن يكون لدى الرجال والنساء الذين يمثلون الأمم المتحدة في العالم التدريب والمؤهلات المهنية والصفات لتلائم مهامهم السامية. إن العديد من الناس المستضعفين في العالم يعتمدون علينا. وهم يمنحوننا ثقتهم. ونحن ندين لهم بالحماية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كوت ديفوار وإثيوبيا وغينيا الاستوائية. تؤيد البلدان الثلاثة البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق اليوم.

أود أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، والسيدة سارة بلاكمور على إحاطتها الإعلامية المفيدة والمؤثرة.

لقد كان القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) أول قرار يعالج بشكل شامل مسألة إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في أعقاب تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وتم اتخاذه في ظل خلفية جهود الأمين العام لإصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن على أساس توصيات الفريق المستقل. ويسرنا أن ننوه بنتائج المناقشات التي جرت في مختلف لجان الجمعية العامة بشأن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة بفضل الزخم الحالي من أن تصبح أفضل تنظيما عند الاستجابة لحالات النزاع والأزمات، من خلال اعتماد نهج يشمل جميع الركائز والمسؤوليات السياسية والتنفيذية. ونعتقد أنه من المهم مواصلة إصلاح عمليات حفظ السلام من أجل تنفيذ خطط ورؤية هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن الدوليين لتمكينها من الاستجابة للتحديات العديدة الناجمة عن الأزمات الحالية.

وقد أثارت مسألة إصلاح عمليات حفظ السلام اهتماما متزايدا فيما بين جميع أصحاب المصلحة منذ المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي عقدت في آذار/مارس برئاسة مملكة هولندا (انظر S/PV.8218). لقد وفرت تلك المناقشة فرصة جيدة لمناقشة مبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام. وبحلول نهاية المناقشة، وكما أكدت المبادرة، كان من الواضح لنا أن حفظ السلام هو قبل كل شيء مسؤولية مشتركة، إن حفظ السلام لا يقتصر على البلدان المساهمة بقوات، ولا يمكن لجهود الإصلاح الفعالة أن تركز على تلك البلدان فحسب. هذا مسعى جماعي يشمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن والبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات والمساهمين الماليين والشركاء الإقليميين. وتتطلب جهود الإصلاح الفعالة التنسيق المستمر فيما بين جميع الأطراف الرئيسية الفاعلة في مجال حفظ السلام. لذلك نرحب بمفهوم المسؤولية المشتركة، الذي تم إبرازه في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي وضع عقب سلسلة من المشاورات فيما بين جميع الدول الأعضاء. ونرحب بالعدد المتزايد من البلدان الموقعة على الإعلان كدليل على التزامها بدعم جهود الإصلاح الجارية. ونرحب بالكم الهائل من المعلومات التي سيجري تبادلها خلال المناسبة الرفيعة المستوى المقرر أن يرأسها الأمين العام في

٢٥ أيلول/سبتمبر، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

يشدد القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) على التنفيذ والمتابعة السليمين لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقا للولايات والإجراءات القائمة. وفي هذا الصدد، تم تكليف الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي ترأسه كوت ديفوار الآن، باستعراض مبادرات الإصلاح، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وخلال العام الماضي، يسّر الفريق العامل مناقشات هامة بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام، وتعزيز التعاون الثلاثي، وحماية المدنيين، ودور المرأة في عمليات حفظ السلام، وتشكيل القوات الاستراتيجية وبناء القدرات. ويكتسي هذا الفريق أهمية من حيث أنه يعزز المناقشات بشأن الجوانب المختلفة للإصلاح، ويدعم التنفيذ والمتابعة.

فيما يتعلق بتشكيل القوات الاستراتيجية والجهود الرامية إلى سد الثغرات القائمة، جرت مناقشات هامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تحت الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن (انظر S/PV.8150)، استنادا إلى التقرير الفصلي للأمين العام. ونرحب باتخاذ الأمانة العامة بالفعل خطوات هامة لتحسين عمليات تشكيل قوات الأمم المتحدة وبناء القدرات. وتشهد الوثيقة الختامية لمؤتمر وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام المعقود في فانكوفر والتعهدات التي قُطعت في ذلك الحدث على الالتزام المشترك للدول الأعضاء. ومن الأهمية بمكان أن نفي بالوعود التي قطعت في المؤتمر. ونرى أن التقدم المحرز بشأن هذه المسألة يتطلب جهودا مستمرةً ودعما سياسيا من الدول الأعضاء. ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل لوزراء الدفاع، المقرر عقده في ربيع عام ٢٠١٩.

ويشكل تحسين أداء وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا مسألة هامة أبرزها القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، ونحن ننوه بالجهود الجارية في هذا الصدد. ومن الضروري أن يتم رصد تدريب عمليات حفظ السلام وقدراتها، ولا سيما عناصرها العسكري والشرطي والمدني، من أجل تعزيز الأداء في مجالات هامة من قبيل حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نظل متحلين بالموضوعية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأداء عمليات حفظ السلام. ويجب أن نفهم أن التنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام هو مسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة، وأن ذلك يتوقف على عدة عوامل حاسمة. من الضروري أيضا أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة أن يكون الموظفون المدنيون والعسكريون مدرّبين ومزوَّدين بالمهارات اللازمة في ظل تزايد تعقيد بيئة العمل. ويصعب على الوحدات الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها دون توفر الموارد والمهارات المناسبة لتطابق بيئة عمل هذه الوحدات. ولا يمكننا أن نطلب القيام بالمزيد من العمل بموارد أقل.

يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته أيضا، لا سيما فيما يتعلق بحل المشاكل التي تطرحها الولايات المزخرفة، حسب التعبير الذي استخدمه الأمين العام.

إن عدم القدرة على صياغة ولايات تحدد أهدافا واقعية وقابلة للتحقيق، يشكل أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في الصعوبات التي ووجهت في تنفيذها. لذلك ينبغي النظر في مسألة الأداء في ضوء هذه المشكلة إذا أردنا إحراز تقدم بشأنها.

ومن أهم ركائز الإصلاح الجاري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الإتحاد الأفريقي. وتعرب البلدان الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن مسرورة عن ارتياحها با للتقدم المحرز في إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بتعاون أوثق، وتبادل أكثر انتظاما للمعلومات، ومشاورات أكثر شمولا، والعمل المنسق بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إطار شامل متكامل لسياسة الأداء تعمل الأمانة العامة عليه بناء على طلب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ومن المهم

أيضا ضمان مراعاة عمليات حفظ السلام للجانب الجنساني، وفقا للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

إننا ندرك جميعا أهمية تحسين القدرة على التنبؤ واستدامة ومرونة تمويل عمليات السلام الأفريقية التي يأذن بها مجلس الأمن. وأعرب المجلس من خلال القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، عن اعتزامه النظر في الترتيبات العملية التي يمكن اتخاذها والشروط اللازمة لإنشاء آلية يمكن بموجبها تمويل عمليات السلام الأفريقية التي يأذن بها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة جزئيا من خلال المساهمات القانونية على أساس كل حالة على حدة. وتحقيقا لهذه الغاية، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز آليات إنشاء الولايات وإدارة عمليات السلام الأفريقية ومراقبتها ومحاسبتها، فضلا عن وضع اللمسات الأخيرة على الأطر المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والسلوك والانضباط. وهذه كلها هي متطلبات يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف المساءلة والشفافية واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفقا لمعايير الأمم المتحدة للسلوك والانضباط.

وترد هذه الشواغل بالكامل في آخر تقرير للأمين العام، صدر في تموز/يوليه (S/2018/678). ولذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لكي يحول المجلس نيته المعلنة بتمويل عمليات السلام الأفريقية إلى إجراء ملموس، على أساس كل حالة على حدة. وسنواصل الدعوة إلى تحقيق هذا الهدف الهام، الذي نعتقد أنه حيوي لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق الأمن الجماعي. وسنعمل بشكل وثيق مع جميع أعضاء المجلس في الأشهر القليلة القادمة من أجل المضي قدما بالمناقشات، بالاستناد إلى الزخم الإيجابي المتولد في السنوات الأخيرة بموجب القرارين ٢٣٠٢ ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧). ونأمل أن تتعزز هذه الدينامية في الأشهر المقبلة في ظل رئاسة كوت ديفوار وغينيا الإستوائية لمجلس الأمن، حيث نأمل أن تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء في المجلس لاعتماد قرارين بشأن تمويل عمليات السلام الأفريقية والإتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

السيد نيبنزيا ((الإتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*)): نشكر السيد جون بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية ونقدر آراءه. كما نشكر السيدة بلاكمور على إحاطتها الإعلامية وعلى شهادتها العاطفية.

إن بناء السلام يمثل بلا شك أحد االركائز الرئيسية للأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، وهو جزء لا غنى عنه في صون السلم والأمن الدوليين من خلال حل الصراعات. ولهذا السبب، فإن القضايا المتعلقة بتحسين بعثات حفظ السلام وزيادة كفاءة وأمن ذوي الخوذات الزرقاء هي دائما محل اهتمام الدول الأعضاء والأمانة العامة. إننا نقدر مبادرة الأمين العام وجهوده الشخصية التي يبذلها في هذا المجال، بما في ذلك اقتراحه بإصدار إعلان للالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتستحق العديد من أحكام هذه الوثيقة الدعم. لقد أيدنا ذلك، ولكن مع تحفظات. فعلى سبيل المثال، نحن لا ندعم مساواة مهام مراقبة حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بما أن هذا الأخيرة قد تنطوي على استخدام القوة من قبل قوات حفظ السلام. ومع ذلك، من المهم إيلاء اهتمام كبير لفعالية حفظ السلام، مما يعني في نهاية المطاف ضرورة أن تكون الدول الأعضاء، بمساعدة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، قادرة على التوصل إلى حل بتوافق الآراء.

وتتمثل إحدى المسائل التي يتعين حلها في زيادة فعالية عمل حفظة السلام والأفراد المدنيين وتعزيز الانضباط. ونعتقد أن ذلك يتطلب نهجا معقدا وشاملا، يقوم على التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة والأمانة العامة. ومن المهم ألا يقتصر الأمر على إجراء محادثات صادقة وبناءة، بل ضمان أن تفي جميع الروابط في السلسلة بالتزاماتها بحسن نية.

ومن نافلة القول إنه من أجل تحسين الفعالية الشاملة لجهود حفظ السلام، فلن تساعد سوى ولايات واضحة للغاية ومحددة المعالم تركز على الحلول السياسية، على تحقيق نتائج جوهرية. وخلال عمليات الإستعراض الاستراتيجي للبعثات، يتعين تنقيح ولاياتها بشكل منهجي وتسليم مهامها المتعلقة بحقوق الإنسان والمهام الإنسانية والاجتماعية إلى حكوماتها المضيفة. وبطبيعة الحال، تعتمد فعالية ذوي الخوذات الزرقاء بشكل مباشر على العمل الشفاف والشامل الذي تقوم به الأمانة العامة. وينبغي أن تتوافق الأدوات والمفاهيم والمبادئ التوجيهية للتدريب بالكامل مع المعايير التي حددتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وأن تجعل التنفيذ واضحا ومفهوما. ولسوء الحظ، ليس كل شيء مثاليا في هذا الصدد. ومن بين أبرز الأمثلة على تجاهل قرارات الدول الأعضاء جمع وتحليل المعلومات، أو ما يسمى الاستخبارات في بناء السلام. وتتناقض النسخة الأولى من الوثيقة المفاهيمية مع قرارات الدول. وكما نفهم، يُقترح تنفيذ النسخة الثانية المعدلة بدون النظر فيها بشكل ال كامل من جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وغني عن القول بأننا لا نشارك هذا النهج تجاه مثل هذه المسألة الحساسة.

وفيما يتعلق بمعايير الأداء، يتعين أن تتضمن تقييما لأداء جميع مكونات بعثات حفظ السلام، فضلا عن الأمانة العامة في نيويورك. وينبغي أن تستند المنهجية المقابلة إلى معايير واضحة ودقيقة وينبغي بالتالي استبعاد أي إمكانية لنهج متحيز أو غير موضوعي لتحديد ما إذا كانت الوحدات غير فعالة.

وهناك مشكلة صعبة أخرى لا أستطيع عدم تناولها. فللأسف، ليست الإحصائيات المتعلقة بالجرائم الجنسية سبباً للتفاؤل. وتستحق المشكلة اهتمامًا وثيقًا، وقد سمعنا أدلة تستند إلى العاطفة، هذا اليوم من السيدة بلاكمور. ولكن مفهوم المسؤولية الجماعية الكاملة للوحدات عن الجرائم الفردية التي لا يمكن تبريرها يثير أسئلة معقولة. ومع ذلك، لا يتعلق الأمر فقط بالجرائم التي يكون فيها المتهمون من ذوي الخوذات الزرقاء. ويتعين أن تسري سياسة عدم التسامح على قدم المساواة مع حفظة السلام غير التابعين للأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة.

وبصفة عامة، نفترض أنه ينبغي تحديد معايير لإصلاح أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل منظم بين الدول. وهذه هي الطريقة التي تعد بها تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي توافق عليها الجمعية العامة بتوافق الآراء كل عام. كما ينبغي تنفيذ المبادرات بمراعاة كاملة لآراء واهتمامات الدول الأعضاء. لكن الامتثال غير المشروط لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام، المتمثلة في موافقة الأطراف والحياد والامتناع عن استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس وحماية الولاية، أمور أساسية لعمليات الإصلاح هذه. وأي تفسير مرن لها، حتى لأكثر الأسباب وجاهة، هو أمر غير مقبول.

وينبغي أن تحكم هذه المبادئ الأساسية كل جانب من جوانب عمل البعثات، بما في ذلك حماية المدنيين حيثما تكرس هذه الولاية. ولا يمكن أن تكون هناك إمكانية لأن يقوم حفظة السلام فجأة بإشهار أسلحتهم وأن يصبحوا معتدين في صراع من الصراعات، ناهيك عن استخدام القوة ضد الحكومات المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن أمن شعوبها.

إن عدم قدرته على صياغة ولايات تحدد أهدافا واقعية وقابلة للتحقيق، يشكل أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في الصعوبات المواجهة في تنفيذها. ولذلك ينبغي النظر في مسألة الأداء في ضوء هذه المشكلة إذا أردنا إحراز تقدم بشأنها.

ومن أهم ركائز الإصلاح الجاري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الإتحاد الأفريقي. إن البلدان الأفريقية

الأعضاء في مجلس الأمن مسرورة بالتقدم المحرز في إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بتعاون أوثق، وتبادل أكثر انتظاما للمعلومات، ومشاورات أكثر شمولا، والعمل المنسق بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إطار شامل متكامل لسياسة الأداء تعمل الأمانة العامة عليه بناء على طلب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ومن المهم أيضا ضمان مراعاة عمليات حفظ السلام للجانب الجنساني، وفقا للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

إننا ندرك جميعا أهمية تحسين القدرة على التنبؤ واستدامة ومرونة التمويل لعمليات السلام الأفريقية التي يأذن بها مجلس الأمن. وأعرب المجلس من خلال القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، عن اعتزامه النظر في الترتيبات العملية التي يمكن اتخاذها والشروط اللازمة لإنشاء آلية يمكن بموجبها تمويل عمليات السلام الأفريقية التي يأذن بها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة جزئيا من خلال المساهمات القانونية على أساس كل حالة على حدة. وتحقيقا لهذه الغاية، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز آليات إنشاء الولايات وإدارة عمليات السلام الأفريقية ومراقبتها ومحاسبتها، فضلا عن وضع اللمسات الأخيرة على الأطر المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والسلوك والانضباط. وهذه كلها هي متطلبات يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف المساءلة والشفافية واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفقا لمعايير الأمم المتحدة للسلوك والانضباط.

وترد هذه الشواغل بالكامل في آخر تقرير للأمين العام، صدر في تموز/يوليه (S/2018/678). ولذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لكي يحول المجلس نيته المعلنة بتمويل عمليات السلام الأفريقية إلى إجراء ملموس، على أساس كل حالة على حدة. وسنواصل الدعوة إلى تحقيق هذا الهدف الهام، الذي نعتقد أنه حيوي لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق الأمن الجماعي. وسنعمل بشكل وثيق مع جميع أعضاء المجلس في الأشهر القليلة القادمة من أجل المضي قدما بالمناقشات، بالاستناد إلى الزخم الإيجابي المتولد في السنوات الأخيرة بموجب القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧). ونأمل أن تتعزز هذه الديناميكية في الأشهر المقبلة في ظل رئاسة كوت ديفوار وغينيا الإستوائية لمجلس الأمن، حيث نأمل أن تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء في المجلس لاعتماد قرارين بشأن تمويل عمليات السلام الأفريقية والإتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

السيد نيبنزيا (الإتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد جون بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية ونقدر آراءه. كما نشكر السيدة بلاكمور على إحاطتها الإعلامية وعلى شهادتها العاطفية.

إن بناء السلام يمثل بلا شك أحد الدعائم الرئيسية للأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، وجزءا لا غنى عنه في صون السلم والأمن الدوليين من خلال حل الصراعات. ولهذا السبب، فإن القضايا المتعلقة بتحسين بعثات حفظ السلام وزيادة كفاءة وأمن ذوي الخوذات الزرقاء هي دائما محل اهتمام الدول الأعضاء والأمانة العامة. إننا نقدر مبادرة الأمين العام وجهوده الشخصية التي يبذلها في هذا المجال، بما في ذلك اقتراحه بإصدار إعلان للالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتستحق العديد من أحكام هذه الوثيقة الدعم. لقد أيدنا ذلك، ولكن مع تحفظات. على سبيل المثال، نحن لا ندعم مساواة مهام مراقبة حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بما أن هذا الأخيرة قد تنطوي على استخدام القوة من قبل قوات حفظ السلام. ومع ذلك، من المهم إيلاء اهتمام كبير لفعالية حفظ السلام، مما يعني في نهاية المطاف ضرورة أن تكون الدول الأعضاء، بمساعدة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، قادرة على التوصل إلى حل بتوافق الآراء.

وتتمثل إحدى المسائل التي يتعين حلها في زيادة فعالية عمل حفظة السلام والأفراد المدنيين وتعزيز الانضباط. ونعتقد أن ذلك يتطلب نهجا معقدا وشاملا، يقوم على التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة والأمانة العامة. ومن المهم ألا يقتصر الأمر على إجراء محادثات صادقة وبناءة، بل ضمان أن تفي جميع الروابط في السلسلة بالتزاماتها بحسن نية.

ومن نافلة القول إنه من أجل تحسين الفعالية الشاملة لجهود حفظ السلام، فلن تساعد سوى ولايات واضحة للغاية ومحددة المعالم تركز على الحلول السياسية، على تحقيق نتائج جوهرية. وخلال عمليات الإستعراض الاستراتيجي للبعثات، يتعين تنقيح ولاياتها بشكل منهجي وتسليم مهامها المتعلقة بحقوق الإنسان والمهام الإنسانية والاجتماعية إلى حكوماتها المضيفة. وبطبيعة الحال، تعتمد فعالية ذوي الخوذات الزرقاء بشكل مباشر على العمل الشفاف والشمولي الذي تقوم به الأمانة العامة. وينبغي أن تتوافق الأدوات والمفاهيم والمبادئ التوجيهية للتدريب بالكامل مع المعايير التي حددتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وأن تجعل التنفيذ واضحا ومفهوما. ولسوء الحظ، ليس كل شيء مثاليا في هذا الصدد. ومن بين الأمثلة الأكثر حيوية على تجاهل قرارات الدول الأعضاء جمع وتحليل المعلومات، أو ما يسمى الاستخبارات في بناء السلام. وتتناقض النسخة الأولى من الوثيقة المفاهيمية مع قرارات الدول. وكما نفهم، يُقترح تنفيذ النسخة الثانية المعدلة بدون النظر الكامل للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وغني عن القول بأننا لا نشارك هذا النهج تجاه مثل هذه المسألة الحساسة.

وفيما يتعلق بمعايير الأداء، يتعين أن تتضمن تقييما لأداء جميع مكونات بعثات حفظ السلام، فضلا عن الأمانة العامة في نيويورك. وينبغي أن تستند المنهجية المقابلة إلى معايير واضحة ودقيقة وينبغي بالتالي استبعاد أي إمكانية لنهج متحيز أو غير موضوعي لتحديد ما إذا كانت الوحدات غير فعالة.

هناك مشكلة صعبة أخرى لا أستطيع عدم تناولها. للأسف، ليست الإحصائيات المتعلقة بالجرائم الجنسية سبباً للتفاؤل. تستحق المشكلة اهتمامًا وثيقًا، وقد سمعنا أدلة تستند إلى العاطفة، هذا اليوم من السيدة بلاكمور. ولكن مفهوم المسؤولية الجماعية الكاملة للوحدات عن الجرائم الفردية، مع أنه لا يمكن تبريرها يثير أسئلة معقولة. ومع ذلك، لا يتعلق الأمر فقط بالجرائم التي يكون فيها المتهمون من ذوي الخوذات الزرقاء. ويتعين أن تسري سياسة عدم التسامح على قدم المساواة مع حفظة السلام غير التابعين للأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة.

وبصفة عامة، نفترض أنه ينبغي تحديد معايير لإصلاح أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل منظم بين الدول. وهذه هي الطريقة التي تعد بها تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي توافق عليها الجمعية العامة بتوافق الآراء كل عام. كما ينبغي تنفيذ المبادرات بمراعاة كاملة لآراء واهتمامات الدول الأعضاء. لكن الامتثال غير المشروط لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام، المتمثلة في موافقة الأطراف والحياد والامتناع عن استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس وحماية الولاية، أمور أساسية لعمليات الإصلاح هذه. وأي تفسير مرن لها، حتى لأكثر الأسباب وجاهة، هو أمر غير مقبول.

وينبغي أن تحكم هذه المبادئ الأساسية كل جانب من جوانب عمل البعثات، بما في ذلك حماية المدنيين حيثما تكرس هذه الولاية. ولا يمكن أن تكون هناك إمكانية لأن يقوم حفظة السلام فجأة بإشهار أسلحتهم وأن يصبحوا معتدين في صراع من الصراعات، ناهيك عن استخدام القوة ضد الحكومات المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن أمن شعوبها.

وكذلك لدينا أسئلة بشأن المقترحات المتعلقة بتحويل حفظ السلام إلى أداة لاستخدام القوة أو المناقشات الدائرة حول استخدام ذوي الخوذ الزرق في عمليات هجومية أو عمليات لمكافحة الإرهاب. فمن شأن ذلك النهج أن يحولهم إلى أهداف. وينبغي لنا أن نتنبه إلى حقيقة أن ارتفاع عدد الوفيات بين حفظة السلام في السنوات القليلة الماضية قد حدث في نفس الوقت الذي كان يجري فيه تعزيز ولايات بعض البعثات. وفي الوقت ذاته، نتفق تماما مع أهمية تعزيز سلامة حفظة السلام، الأمر الذي يمكن أن يتحقق من خلال تحسين المعدات والمواد المهنية والتدريب التقني.

في الختام، أود التعليق على اقتراح الولايات المتحدة بشأن مشروع وثيقة مجلس الأمن عن أداء عمليات حفظ السلام. وبطبيعة الحال، سنسترشد خلال مناقشة المشروع بالنُهج التي ذكرتها لتوي. غير أننا نعتقد، فيما يتعلق بالطبيعة العامة للمسألة، أنه من المهم أن تحظى القرارات التي نتخذها، أيا كانت، بالتأييد الكامل، ليس من أعضاء المجلس فحسب، بل كذلك تأييد البلدان المساهمة بقوات. واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الأنسب لذلك، إذ أنها توفر إطارا فعالا لهذا الشكل من أشكال التعاون الثلاثي. ولا نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يسعى إلى تجاوز لجنة الـ ٣٤ والانخراط في عملية إدارة تفصيلية على الرغم من أنه سيكون من المهم، بلا شك، إرسال إشارة سياسية تفيد بأهمية تحسين أداء عمليات حفظ السلام. ويمكن فعل ذلك بإصدار بيان رئاسي منفصل.

السيد عمروف (كازاخستان): نشكر رئاسة الولايات المتحدة على لفت الانتباه إلى مسألة الأداء الناجح لعمليات حفظ السلام وفعاليتها. ونشكر وكيل الأمين العام لاكروا والسيدة بلاكمور على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين المفيدتين.

إن كازاخستان ملتزمة التزاما تاما بتعزيز وتحسين قدرات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال ولايات محددة بدقة وواضحة وقابلة للتنفيذ، وتعيين موظفين ذوي مؤهلات عالية وعلى درجة كبيرة من الكفاءة من مختلف التخصصات وتوفير ما يكفي من معدات وموارد مالية. ويود وفد بلدي أن يقدم بعض الملاحظات والتوصيات بشأن بعض النقاط الرئيسية.

إننا اليوم أمام مفترق طرق، إذ نواجه تحديات لم يسبق لها مثيل تتطلب تغييرات تحويلية تشمل إجراء إصلاحات واتباع نهج مبتكرة، والأهم من ذلك كله، وضع نقاط مرجعية جديدة لقياس الأداء في كل قطاع من قطاعات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجري التشكيك في فعالية عمليات حفظ السلام، لا سيما فيما يتعلق بالمشاكل العديدة التي تواجهها، والتي تزودنا بدروس كثيرة هامة بخصوص القرارات بشأن كيفية نشر قوات حفظ السلام وتوقيت ذلك ونوع الهياكل وإجراءات التبسيط المطلوبة لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يجدر بنا إيلاء الاهتمام الكامل لخرائط الطريق المبينة في تقريري الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر S/2000/809) والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) بشأن هيكل بناء السلام، إلى جانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة عمل الأمين العام.

وكذلك يمكن قياس فعالية عمليات السلام ليس بقدرتها على وضع حد للنزاعات فحسب، بل كذلك بكيفية تمهيدها الطريق لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وفي سياق ذلك، اقترحت كازاخستان استراتيجية مبتكرة ثلاثية الأبعاد لمنع نشوب النزاعات ومعالجتها، تربط بين الصلة بين الأمن والتنمية واتباع نهج إقليمية مُجددة وشاملة للمنظومة بأكملها لتعزيز الكفاءة والمساءلة.

وفيما يتعلق بالولايات، قد يكون من الصعب تقييم الأداء بسبب اتساع نطاق الأهداف التي تشملها بعض الولايات.

ويختلف تحديد بعض المهام التي ينطوي عليها ذلك الأمر باختلاف الدول الأعضاء، وغالبا ما تتطلب ولايات فرادى عمليات السلام أشياء تتجاوز التوقعات المعقولة. ومن شأن تحديد أهداف أكثر واقعية المساعدة في تحسين فعالية بعثات الأمم المتحدة والحد من المعاناة الإنسانية ومنع امتداد النزاعات العنيفة خارج حدود الدول والتشجيع على تسوية النزاعات. ويتمثل عامل آخر في تطور الحالات عبر الزمن، وهو أمر يتطلب رصدا مستمرا طوال دورة عمليات حفظ السلام بحيث يمكن تعديل السياسات وتكييف الاستراتيجيات والتخطيط لعمليات الخروج.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن قياس نجاح عمليات بعثات حفظ السلام بأداء الولايات ومدى تيسيرها لحل النزاعات واحتوائها والحد من الخسائر البشرية. وكذلك يمكن قياس النتائج على المستوى الاستراتيجي من منظور تحقيق الاستقرار السياسي وليس تنفيذ تدابير تشغيلية وتكتيكية بحتة. وينبغي أن يشمل تقييم الأداء كذلك استخدام التكنولوجيا لتعزيز تنفيذ الولايات، بما في ذلك حماية المدنيين والقابلية للتشغيل البيني كشرط مسبق للعمليات الفعالة وتبادل المعلومات والدعم الطبي وأمن المخيمات والمنشآت ومنصات الاتصالات المتنقلة والمعلومات. ويجب علينا أيضا أن نسعى إلى وضع معايير تركز على الأداء وتقوم على النتائج إذا أردنا الحصول على تقارير قابلة للقياس وقائمة على المؤشرات. وينبغي أن تتسم التحقيقات في أي نوع من أنواع سوء الممارسة بالشفافية وأن تتاح نتائجها للجميع. وينبغي الاستفادة بصورة كاملة من إمكانات نظام تأهب قدرات حفظ السلام، الذي يشكل أداة قيمة ترتبط بقاعدة بيانات فريدة من نوعها للتعرف على قدرات الدول الأعضاء وأوجه قصورها في مجال حفظ السلام.

إن هناك العديد من الجهات صاحبة المصلحة في عمليات السلام. وللجهات الفاعلة المختلفة أهداف مختلفة أو أنها تحدد أولويات مختلفة للأهداف المشتركة، ولذلك لا بد من تحقيق التقارب بين الأهداف والأولويات. وكذلك تواجه البلدان المساهمة بأفراد شرطة والبلدان المساهمة بقوات معضلة الموازنة بين الحفاظ على سلامة موظفي الأمم المتحدة من رعاياها وحماية المدنيين في الوقت نفسه.

ويشكل تحسين مساءلة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تحديا مستمرا. ففي حين أن معظمهم يقدم خدمات بطولية، يفتقر بعض الأفراد المنتشرين في الميدان إلى المعدات أو يتبين ضعف أدائهم وسوء مسلكهم الصارخ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتتطلب أوجه القصور هذه تدابير مساءلة تنظيمية صارمة، تهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب بجميع صوره. ولزيادة فعالية حفظة السلام، يجب أن تخضع منظومة الأمم المتحدة بأكملها للمساءلة.

وكذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال وضع استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات وحلها، مع الاستثمار في التنمية، كما ذكرنا في سياق استراتيجيتنا ثلاثية الأبعاد. ونحن ندعم دعما كاملا بناء شراكات جديدة وشاملة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وغيرها من هياكل ومجموعات البلدان الأخرى من أجل حل النزاعات الإقليمية والقطرية بغية تعزيز أداء عمليات حفظ السلام.

ونثق بأن مشاركة بلدان جديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وانخراطها فيها بنشاط، بما في ذلك من خلال عمليات النشر المشتركة، يمكن أن يؤديان إلى ضخ حيوية متجددة ودماء جديدة في عمليات السلام وجعلها أكثر كفاءة. وكازاخستان ملتزمة بزيادة مساهمتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالنشر المشترك لوحدتها مع وحدة

الهند ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ونشر المزيد من الموظفين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نعمل من أجل تصديق الأمم المتحدة على دورات مركز KAZCENT للتدريب على حفظ السلام، الذي تم الاعتراف بأنه وصل إلى أعلى المعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن إشراك بلدان جديدة مساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يعزز مصداقية وفعالية بعثات الأمم المتحدة وينهض بالتعاون والمسؤولية الجماعية فيما بين البلدان والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي ككل.

وأخيرا، فإن كازاخستان على استعداد للعمل من أجل زيادة فعالية عمليات حفظ السلام من خلال جهد متضافر متعدد الأطراف.

السيد العتيبي (الكويت): نشكركم في البداية، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. ونتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، السيد جان بيير لاكروا، وإلى السيدة سارة بلاكمور على إحاطتيهما القيمتين.

على الرغم من أن الميثاق لم ينص، في أي من مواده، على عمليات حفظ السلام، فإنها حاليا تشكل أكثر أنشطة الأمم المتحدة تكلفة وهي من أكثرها أهمية وكذلك هي أهم أداة متاحة لمجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين. وسأتناول هذه المسألة من ثلاث زوايا: أولا، سبل الإصلاح؛ ثانيا، المكافأة والمحاسبة؛ وثالثا، التصدي للظواهر السلبية.

فبالنسبة لسبل الإصلاح؛ ما يجمعنا عند الحديث عن عمليات حفظ السلام هو أولوية الحلول السياسية وتولي مجلس الأمن لمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نضع نصب أعيننا، عند مناقشة الإصلاح أو تنفيذه أو مراجعته، احترام سيادة الدول والالتزام بالمبادئ الثلاثة لحفظ السلام – وهي موافقة الدول المعنية، والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو الولاية.

إن بداية الإصلاح تكمن في صياغة ولايات واضحة وهادفة وتدعم عملية سياسية قائمة، يليها تحديد مهام دقيقة يمكن قياس التقدم المحرز في تنفيذها، ثم مراجعة الجهد الجماعي للأمانة العامة ومجلس الأمن والدول المساهمة بقوات لتحديد أوجه القصور والإنجاز.

والقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) يمثل مرجعا مهما يسترشد به المجلس في مناقشاته الحالية، حيث يناقش المجلس على أكثر من مستوى ملف الإصلاح، سواء عبر مبادرات الأمين العام التي ندعمها أو قرارات المجلس أو على مستوى هيئاته الفرعية. وتدور مناقشتنا حول أهمية تحقيق هدفنا السامي المشترك، وهو السلام المستدام من خلال توفير مسببات النجاح في مجال حفظ السلام، كالأفراد المدربين عمليا ونظريا ولغويا، والمعدات اللازمة والسياسات الواضحة، والمراجعات الدقيقة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبدي استعدادنا للتعاون مع وفد الولايات المتحدة والدول الأعضاء في المجلس نحو إصدار قرار خلال الأيام القليلة القادمة دعما لسبل الإصلاح وتطوير عمليات حفظ السلام يكون مبنيا على التوافقات السابقة ويسهم في تطوير أداء حفظ السلام على مستوى المقر وفي الميدان ونقله إلى مستويات أسمى.

ثانيا، المكافأة والمحاسبة. لطالما ناقشنا واختلفنا أحيانا حول كيفية المحاسبة عند حالات الإخفاق. وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً الحالات العديدة للإنجاز على مستوى عمليات حفظ السلام. فالعقود السبعة التي مضت على حفظ السلام حافلة بالأمثلة التي حققت عمليات حفظ السلام من خلالها ولاياتها بالشكل المطلوب، وبأقل قدر من الخسائر في الأرواح والأموال. ولعل أحد تلك الأمثلة بعثة الأمم المتحدة بين العراق والكويت خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣. وخلال الشهر الحالي، سواء عند الحديث عن إعلان الالتزامات المشتركة أو خطة عمل الأمانة العامة بشأن تقرير الجنرال كروز،

أو ما سبق ذلك من تقارير وخطط، فإن جهود الأمانة العامة بقيادة الأمين العام تستحق الدعم والإشادة، ومنها ما يتعلق بالسياسات الرامية إلى ترسيخ قيم المحاسبات والانضباطية والأداء المتميز، مع أهمية احترام سيادة الدول عند التعامل مع حالات خاصة بأفرادها النظاميين.

قبل ستة أشهر، استمعنا من الأمين العام إلى عناصر مبادرة بشأن حفظ السلام، والتي يعتبر الأداء أحد عناصرها الأساسية. لذلك، نتطلع إلى العمل مع الأمانة العامة لتحقيق تخطيط واف ومستنير لعمليات حفظ السلام ومراجعاتها.

وأنتقل إلى العنصر الثالث: التصدي للظواهر السلبية. إن تلك الظواهر، ومنها الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تتطلب تضافر جهودنا نحو ضمان القضاء عليها ودعم سياسة الأمين العام بعدم التسامح معها إطلاقا، وتقدير ما تقوم به الدول المساهمة بقوات في التعامل السريع والحازم مع حالات الإخلال بالانضباط.

أما حماية المدنيين، وهي صلب عمل معظم قوات حفظ السلام، فلا يمكن تحقيقها بالشكل الصحيح دون أن يشعر المدنيون بأن أي تهديد لهم ومن أي مصدر كان يعتبر خطا أحمر، لن نقبل به أبداً، لا على مستوى البعثة ولا الأمم المتحدة بجميع أجهزتها ولا الدول الأعضاء.

وختاما، نستذكر تضحيات حفظة السلام على مر أكثر من ٧٠ عاما حفاظا على أرواح الأبرياء. ونعرب عن تقديرنا لمشاركات الدول الأعضاء في حفظ السلام، سواء من خلال المساهمة بقوات أو بتوفير العتاد والتدريب والقدرات والخبرات اللازمة لنجاح عمليات حفظ السلام.

السيد سكوغ (السويد)تكلم بالإنكليزية): نرحب كثيرا بهذه المناقشة السنوية بشأن حفظ السلام وتنفيذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي يحدث في سياق جهودنا الجماعية لتعزيز حفظ السلام والانتقال من الأقوال إلى الأفعال في جعل عمليات السلام مواكبة للقرن الحادي والعشرين. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية، والسيدة سارة بلاكمور على مشاركتنا منظورها المهم للغاية والعمل الهام الذي تقوم به هي ومنظمتها.

وأعتقد أن هذه مناسبة ملائمة للإشادة بالآلاف من حفظة السلام من النساء والرجال الذين يقومون بعمل هام وشجاع للغاية كل يوم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، في ظروف معقدة وخطيرة في كثير من الأحيان.

تؤيد السويد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نقف بثبات وراء خطة الإصلاح التي أعدها الأمين العام، بينما نضع الوقاية والحفاظ على السلام في صميم جهودنا. ونؤيد بقوة أيضا خطة عمل الأمين العام بشأن مبادرة حفظ السلام لتعزيز الشراكات العالمية. إن نهجه الكلي، الذي يشكل فيه الأداء مع بناء السلام والشراكات والناس والسياسة الأساس، سيجعل أداء الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة على أرض الواقع، لكن ذلك يتطلب أن تكون الأمم المتحدة ككل قادرة على العمل بمرونة وفعالية في جميع مراحل دورة الصراع، من الوقاية إلى الانتقال. وحفظ السلام من أكثر الأدوات المتاحة فعالية في هذا الصدد، ووسيلة حاسمة الأهمية لحماية المدنيين وتهيئة الظروف لنجاح العمليات السياسية. وهو أيضاً أكثر أدواتنا كلفة وتعرضا، ولن يكون فعالا حقا إلا إذا كانت كل الأجزاء الأخرى في المنظومة في مكانها الصحيح. واليوم، سأركز على ثلاثة جوانب لها أهمية خاصة للمناقشة المتعلقة بحفظ السلام والأداء، أي الوعي بالأوضاع السائدة، والقيادة القوية والمساءلة لحفظة السلام التابعين لنا.

أولا، لكي يتمكن المجلس من المشاركة بفعالية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فإن الوصول إلى المعلومات

والتحليلات الصريحة وفي الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية. وهو أمر حيوي أيضا لكفالة سلامة وأمن حفظة السلام والمدنيين على السواء. ولذلك، نرحب بجهود الأمين العام لتبسيط وتنسيق المعلومات والوعي بالأوضاع داخل الأمانة العامة والتشجيع على مواصلة تنفيذ السياسة الجديدة بشأن استخبارات حفظ السلام.

ثانياً، خطة الأمين العام للإصلاح تتوخى زيادة تفويض السلطة إلى الميدان. ويتطلب ذلك قيادة جيدة الإعداد ومتماسكة في الميدان، إلى جانب الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات السلام. وحالات إدارة الأزمات تتطلب أيضا تحديدا واضحا للأدوار والتسلسل القيادي.

ثالثا، إن جعل حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة هو مسؤولية مشتركة بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المضيفة. كما يتطلب نهجا واسعا للأداء يشمل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. ونرحب بوضع سياسة أداء شاملة بشأن حفظ السلام. والمعايير والمبادئ التوجيهية المنسقة والمتكاملة بالغة الأهمية في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون المعزز بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبالأخص الاتحاد الأفريقي، أمر مهم لزيادة الفعالية. ويجب أن يتوفر للوحدات النظامية التدريب والمهارات والمعدات المناسبة لكي تتمكن من حماية المدنيين وحماية أفرادها، وتنفيذ الولايات. ومن الضروري مساءلة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في هذا الصدد، ودعم التدريب قبل النشر، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. والسويد، كبلد مساهم، ستواصل تحمل المسؤولية الكاملة عن وحداتها حتى تكون مدربة ومجهزة بالكامل لمعالجة التحديات التي تواجهها في بعثاتها لحفظ السلام. ونلتزم أيضا بمواصلة دعمنا للبلدان الأخرى المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عن طريق التدريب وبناء القدرات.

وتبين التجربة بوضوح أن مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام تزيد من الفعالية التشغيلية والأداء. ومشاركة المرأة وانخراطها بنشاط في عمليات السلام وبناء السلام أمر بالغ الأهمية أيضا لتحقيق السلام المستدام. ولا بد لنا جميعا من مضاعفة جهودنا والوفاء بالوعود لإشراك المزيد من النساء في تلك العمليات وفي بعثاتنا. ونشدد أيضا على أهمية التنفيذ الكامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وسياسة فحص السوابق في مجال حقوق الإنسان وسياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كل هذه التدابير في غاية الأهمية لمنع العنف والإيذاء في سياق حفظ السلام، وبالتالي فهي تسهم في تعزيز شرعية عمليات الأمم المتحدة. وحالات الإيذاء، مثل تلك التي سمعناها في شهادة سارة بلاكمور هنا اليوم، غير مقبولة ويجب متابعة الضحايا وكفالة مساءلة الجناة الأفراد.

أخيرا، سيعتمد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غضون أسبوعين. وسنؤيد الإعلان وندعو الآخرين إلى أن يفعلوا نفس الشيء. ونعتقد أن أداء عمليات حفظ السلام يمكن تحسينه إذا ما أوفينا جميعا بالتزاماتنا المشتركة وتم تنفيذ الإعلان.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. كما أشكر وكيل الأمين العام والسيدة بلاكمور على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأعتقد أن هناك قدرا هائلا من التقدم والنتائج الناجحة المهمة فيما يتعلق بجدول أعمال حفظ السلام خلال السنوات العشر الأخيرة. وفي الوقت نفسه، تذكرنا شهادة سارة بلاكمور بأن الطريق طويل. ولكنني أعتقد أن من الصواب أن أبدأ بالانضمام إلى زميلي السويدي في الإشادة بـ ١٠٠ ٠٠٠ من

حفظة السلام النظاميين و ١٤٠٠٠ من حفظة السلام المدنيين، ونحيي التزامهم بتحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن الغالبية العظمى من هؤلاء الرجال والنساء شجعان ويعملون في ظروف صعبة للغاية. وكما ذكر وكيل الأمين العام، لقي ١٣٨ حتفهم في العام الماضي. ونحيي تضحياتهم ونشكر أسرهم على السماح لهم بالاضطلاع بالأعمال البالغة الصعوبة التي يؤدونها.

ونحن، في المجلس، مسؤولون عن نشرهم. ونحن في حاجة إلى أن نبذل قصارى جهدنا لتحسين سلامة وأمن جميع حفظة السلام والتأكد من أن حفظ السلام فعال وكفؤ قدر الإمكان. ويعني ذلك ارتفاع أداء بعثات حفظ السلام. إننا بحاجة إلى الحصول على أفضل تأثير ممكن من الـ ٧ بلايين دولار التي ننفقها سنوياً على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكن أود أيضاً أن أقول إننا بحاجة إلى عمليات حفظ سلام متعددة الأبعاد. إنني لا أتفق مع الرأي القائل بأن البعثات ينبغي ألا تنظر في عوامل حقوق الإنسان والعوامل الإنسانية. فهذه العوامل هي مسببات للنزاع؛ وهي من الأسباب الجذرية؛ ولا بدّ من تصحيحها. ولا يمكننا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لذا فنحن بحاجة إلى الحلول العسكرية والسياسية والإنمائية.

توفّر مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام أساساً لجعل الحصول على مزيد من الأثر من أموالنا أمراً واقعاً. ونحن فخورون بتأييدنا لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونشجّع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إليها. وأود أن أسلط الضوء على أربعة مجالات معينة حيث أعتقد أننا ينبغي أن نركز جهودنا على زيادة فعالية حفظ السلام.

أولاً، يجب أن يكون عملنا فيه صحيحاً منذ البداية. ويشمل ذلك التخطيط. وللمجلس دور هام في تحسين الأداء. يبدأ ذلك بالولايات التي نأذن بها، والتي يجب أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق وموضوعة على أساس المشورة الصريحة من الأمانة العامة، وكذلك المناقشة القوية من جانب المجلس. وفي المقابل، نتطلع إلى أن تستخدم الأمانة العامة موارد حفظ السلام على نحو فعال وأن تقرن الاحتياجات بالقدرات. كثيراً ما نتكلم عن كسر حالة التقوقع في الأمم المتحدة. وأود أن أذكر أنه في دارفور، هناك حوالي ٢٧ من كيانات الأمم المتحدة المختلفة في الميدان. يتطلب ذلك التنسيق والتخطيط ونهجاً ذا ميزة نسبية ونهجاً على نطاق الأمم المتحدة.

ثانياً، علينا أن نتأكد من أنه ناجح. وقد لفت عدد من المتكلمين الانتباه هذا الصباح إلى الأهمية الحاسمة للأداء. يحتاج حفظة السلام في الميدان لأن يكونوا مجهّزين بما يلزم، وقادرين على القيام بالعمل الذي نطلبه منهم وراغبين فيه. وهذا يعني أننا بحاجة إلى تعزيز التدريب، سواء قبل النشر أو عندما تكون القوات في الميدان. إننا بحاجة إلى وضع آلية بسيطة للتنسيق بشأن التدريب موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن. ويجب أن تمكّن تلك الآلية الاحتياجات من التوفيق بشكل أفضل بين من يمكن لهم أن يوفروا بناء القدرات والمعدات ومن يحتاجون إلى الدعم.

وعلى نحو ما ذكر وكيل الأمين العام، يتعين علينا أن نفعل أكثر من مجرّد التشدّق بالكلام عن دور المرأة. فينبغي أن نجعل ذلك من الأولويات. وفي اجتماع وزراء الدفاع في لندن، دعت حوالي ٦٣ من البلدان، وكثير منها ممثلة في هذه القاعة، إلى مضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية وحفظ السلام بحلول العام ٢٠٢٠. ويحدوني الأمل في أن نتمكن جميعاً من الاضطلاع بدور في تحقيق ذلك. والمملكة المتحدة من جانبها قد أطلقت شبكة المرأة والسلام والأمن لرؤساء أركان الدفاع، ونأمل أن تعمل على تعزيز سبل إدماج المنظورات الجنسانية في التخطيط والعمليات العسكرية، وبالتالي تحسين الأرقام.

ثالثاً حلقة إبداء الرأي. إن التأكد من أننا نعرف ما يصلح والتحسين المستمر يتطلبان وجود تقييم موضوعي لأداء البعثات. وكما قلتم، سيدتي الرئيسة، يجب أن تكون العمليات شفافة ونحن بحاجة إلى تحسين المساءلة. وفيما بيننا، لدينا كميات ضخمة من المعارف يمكننا الاعتماد عليها، وآمل أن تتمكن الأمانة العامة من الإسراع بوضع سياسة شاملة للأداء.

رابعاً، يجب علينا أن نقر بقصورنا عندما نكون مخطئين. يمكن لعدم الشفافية والفشل في الحفاظ على ثقافة المساءلة أن يؤديا إلى انتهاكات مروعة، كما بيّنت السيدة بلاكمور اليوم. ونحن نؤيد بقوة سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح مطلقاً ونتطلع إلى تنفيذها. لقد قدّمت المملكة المتحدة ٣ ملايين دولار لدعم جهود الأمين العام، وقد حسّن تمويلنا الطوعي من التنسيق على نطاق المنظومة ومكّن من الفرز الصارم والتدريب الإلزامي السابق للنشر. ومن المهم أيضاً أن تكون لدينا اتصالات جيدة لكي نتمكن من التركيز على توفير سبل الانتصاف للضحايا.

وفي الختام، نحن بحاجة إلى أن نكون على ثقة من أن بعثات حفظ السلام تفي بولاياتها لحماية المدنيين ومن الضروري أن نكون أيضاً على ثقة من أنها تفي بواجبها في حماية موظفينا في البعثة. ولذلك يتعين علينا الوفاء بواجبنا للتأكد من أن هذه البعثات تلقى الدعم وتُعطى الموارد الضرورية حتى تتمكن من القيام بأعمالها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة، ونشكر السيد جون – بيير لاكروا والسيدة سارة بلاكمور على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

لقد جاءت هذه الجلسة في وقتها المناسب في ظل مشروع القرار بشأن أداء عمليات حفظ السلام الذي دأبنا على النظر فيه وإعلان الالتزامات المشتركة المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي تؤيده بيرو وتأمل أن تعتمده الجمعية العامة.

وبصفتنا من البلدان المساهمة بقوات، نود التشديد على أهمية التنسيق والتعاون فيما بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. ونرحب بالإصلاحات التي يدفع بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش قدماً في هذا الصدد وبمبادرته العمل من أجل حفظ السلام. إن من المهم تنفيذ وتقييم الولايات الصادرة عن مجلس الأمن بصورة أكثر اتساقاً وكفاءة وفعالية في دعم العمليات السياسية الخاصة وحماية المدنيين، باتباع نهج شامل ومتكامل تشغيلياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، نذكّر بأن القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) ينص على أن البيانات المتعلقة بأداء عمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون مركزية من جانب الأمانة العامة من أجل تحسين التحليل والتقييم المتعلقين بها، على أساس معايير واضحة ومحددة جيداً.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الدعم المقدّم لعملية سياسية ما ينبغي أن يتبع استراتيجية شاملة منسّقة مع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية. وينبغي تقييم أداء أي بعثة من حيث القدرات الفعلية القائمة للوفاء بولاياتها. ويشمل ذلك، من بين تدابير أخرى حسب الاقتضاء، تطوير القدرات الاستخبارية العملياتية واستراتيجيات الخروج التي تهدف إلى السلام المستدام، والتنسيق مع الحكومة والجهات المعنية الوطنية الأخرى، مثل لجنة بناء السلام والفريق القطري للأمم المتحدة.

كما يجب أن تلقى عمليات حفظ السلام أيضاً التدريب المناسب للاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً. ويتطلب ذلك الحد الأدنى من التدريب لذوي الخوذ الزرقاء على القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك النهج الجنساني والتعامل مع العنف الجنسي. تتمسك بيرو بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع

حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد وقعنا على الاتفاق الطوعي الذي اقترحه الأمين العام، ونود أن نعرب عن تقديرنا ومؤازرتنا لقيادته وعمله في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أن التفاعل اللازم مع السكان المدنيين وتعزيز النهج الوقائية والشاملة للجميع يتطلب أيضاً المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام وفي العمليات السياسية المقترنة بها. وما فتئنا نزيد أيضاً من مشاركة المرأة في البعثات الست التي نشارك فيها. تمثّل النساء نحو ١٥ في المائة من الأفراد المنتشرين، ونعمل على الاستمرار في زيادة هذا العدد.

وتقرّ بيرو بضرورة وجود الحد الأدنى من معايير الأداء للبلدان المساهمة بقوات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتطلّب الأمر معرفة محدثة وشاملة للتوقعات والتحديات والاحتياجات للبعثات المعنية، فضلاً عن القدرات التشغيلية والتدريبية ذات الصلة.

وفي ضوء التعقيد المتزايد للولايات، نؤكد الحاجة إلى تحسين التخطيط للبعثة والوفاء بتعهدات القدرات المتخصصة. ونشدد أيضاً على الحاجة إلى تقييمات الأداء، بدلاً من العقاب، لتكون موجهة نحو تصحيح أوجه القصور المكتشفة في مرحلة التدريب وفي تنفيذ الولاية.

ومن أجل القيام بذلك، ووفقا للقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، نشدد على أهمية كفالة تقديم دعم دينامي ومرن للأنشطة ميدانيا من خلال التشجيع على الابتكار من أجل تحسين التنفيذ والنتائج بغية تعزيز الفعالية العامة لعمليات حفظ السلام. ومن هذا المنظور، نعتقد أنه من الضروري إعادة التفكير في الشكل الحالي للتفاعل بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات بغية توليد مزيد من الدينامية والحوار المتعمق بشأن معايير الأداء والأهداف والمؤشرات.

ونختتم بالتأكيد مجددا على التزامنا بعمليات حفظ السلام، التي، كما قال الأمين العام، تمثل حدا أدنى من الاستثمار في مواجهة النفقات العسكرية العالمية التي يمكن أن تضاعف النمو والازدهار في البلدان المضيفة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وأن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية المفيدة بصفة خاصة، فضلا عن السيدة بلاكمور على شهادتها القيمة.

إن إصلاح عمليات حفظ السلام مسألة محورية بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. ويمثل معتمرو الخوذ الزرق الوجه الأبرز للمنظمة. ففي كل يوم، وفي ظل ظروف صعبة، يسهمون في الحفاظ على حالات وقف إطلاق النار، وحماية السكان المدنيين من الاعتداءات، والحفاظ على السلام الهش، الذي دون وجودهم لانهار سريعا. وبالتالي، لا يجب أن نشيد بهم فحسب، بل وأن ندين لهم بالقيام بكل ما هو ممكن لتمكينهم من العمل بفعالية في خدمة السلام.

لقد تم إنجاز الكثير في السنوات الأخيرة، ولكن لا يزال يتعين فعل المزيد. ولهذا السبب تؤيد فرنسا تماما الأمين العام في تعهده بإصلاح ركيزة السلام والأمن للأمم المتحدة. ومن جانبها، أيدت أكثر من ٥٠ دولة، من بينهم فرنسا، مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي سنعتمدها في مؤتمر القمة في ٢٥ أيلول/سبتمبر. إنه نجاح هام للأمين العام والأمم المتحدة ولنا جميعا. ومن بين عناصر هذا الإصلاح، فإن مسألة أداء عمليات حفظ السلام تشكل أمرا أساسيا بالنسبة لمصداقية عمل قوات حفظ السلام. والتقرير الذي صاغه الفريق المتقاعد كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“، الذي أجري بتكليف من الأمين العام، اقترح العديد من التحسينات التي بدأت الأمانة العامة تنفيذها بنشاط. وهذا أمر جيد، وتشجع فرنسا الأمانة على مواصلة السير في هذا الطريق.

وللمساهمة في تحسين أداء هذه العمليات، هناك ثلاثة عناصر رئيسية أود التأكيد عليها.

أولا، سأتناول التدريب قبل نشر البعثات وخلالها، والذي يشمل بطبيعة الحال التدريب التشغيلي العسكري الأساسي والتدريب اللغوي. وكما يعلم الجميع، تعمل فرنسا في كل من هذين المجالين. ويجب أن يستفيد أصحاب الخوذ الزرق المنتشرين في الميدان من هذا التدريب بحيث يحققوا أفضل أداء لديهم، لا سيما في حالة حدوث تغيير في الولاية. وتحقيقا لهذه الغاية، يوفر التعاون الثلاثي العديد من المزايا والفوائد للبلدان المساهمة بقوات والبلدان الأخرى. وتضطلع فرنسا بدور رائد في هذا التعاون من خلال دعم تدريب قرابة ٣٠ ٠٠٠ من الجنود الأفارقة الناطقين بالفرنسية كل سنة، وتعتزم مواصلة جهودها في هذا الصدد.

ثانيا، من الضروري تحسين تشكيل القوات. ومن العناصر الرئيسية لأداء عمليات حفظ السلام تحسين تعبئة القوات المسلحة وقوات الشرطة، وتحسين قدراتها على التنقل وإبراز القوة، وزيادة نسبة النساء في الوحدات. ولا يزال هناك عمل يجب القيام به، ولكننا على ثقة بأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ستخطو خطوات كبيرة في هذا الصدد.

ثالثا، من الضروري وضع تقييم مناسب للأداء، وأن يتم التعامل مع حالات التقصير في الأداء. ويجب أن يكون هناك تبادل صريح ومفتوح للآراء بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في حالة ثبوت تقصير في الأداء من أجل تحسين تحديد العثرات المختلفة التي أدت إلى هذه الأوضاع وتصحيحها، وحتى في حالة الفشل، لا سيما في حالة وقوع انتهاكات، سنحتاج إلى النظر في إعادة القوات المعنية إلى الوطن. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لفعالية البعثات، وأمن الوحدات الأخرى، والتنفيذ الناجح للولايات، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. ومن نفس المنطلق، من المهم الاعتراف بجودة عمل الوحدات الأكثر فعالية وإقراره.

غير أن أداء عمليات حفظ السلام لا يقتصر على الجوانب المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في العمليات المعنية. كما يجب تقييم أداء العناصر المدنية وجودة تنظيم البعثة. فبعض العيوب الهيكلية يمكن أن تكون لها نتائج ملموسة للغاية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تشعر فرنسا بقلق شديد إزاء عدم إحراز تقدم حقيقي بشأن الاتساق والقدرة على الاستجابة في التسلسل القيادي في مجال الرعاية الصحية، والتي يمكن أن تؤدي أوجه القصور فيها إلى تعريض حياة ذوي الخوذ الزرق في الميدان للخطر.

وأخيرا، يجب عدم التسامح مطلقا تجاه حفظة السلام والموظفين المدنيين المتهمين بالاعتداء الجنسي. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الأهمية الحاسمة لأن يظهر ذوو الخوذ الزرق وحفظة السلام المدنيون سلوكا مثاليا ومسؤولا، وبخاصة في وقت يمكن أن تقوض فيه الإجراءات التي أشرت إليها مصداقية عملنا وثقة السكان المدنيين في الأمم المتحدة.

إن هدفنا يتمثل في إيجاد ثقافة حقيقية للأداء تدعمها آليات واضحة للمساءلة والتحفيز. هذا هو أفضل سبيل لنا لنقدم ردا بشكل جماعي على محترفي سب الأمم المتحدة، الذين دائما ما سيجدون أنفسهم منبوذين من جانب فرنسا. ومع ذلك، لا يمكن الحكم على الأداء خارج السياق. إن معتمري الخوذ الزرق والأفراد المدنيين في البعثات يعملون ضمن الإطار المحدد لولايتها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على الحاجة الملحة لأن تكون هذه العمليات واضحة ومتتابعة ومحددة الأولويات في خدمة أهداف سياسية تتسم بالشفافية وواضحة المعالم. ويجب أن توجه تلك الضرورة عملنا اليومي. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل فرنسا بشأن جميع الولايات التي نتحمل المسؤولية عنها بصفتنا القائم بالصياغة.

كما أنه من الأساسي كفالة أن تحصل العمليات على الموارد اللازمة. والواقع أنه بدون توفير تمويل بما يتناسب مع الولايات، سيصاب كامل عمل البعثة بالضعف، إلى جانب سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. كما تندرج هذه النقطة الأساسية ضمن مسؤوليتنا الجماعية.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التأكيد مجددا على أهمية التنسيق السليم والتعاون بصورة مناسبة بين عمليات حفظ السلام ومختلف الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أتفق تماما مع الرأي الذي أعرب عنه زميلي وصديقي من كوت ديفوار بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة في المجلس. وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور متزايد الأهمية في تعزيز السلام والأمن. وهذا هو الحال مع الاتحاد الأوروبي، بل وكذلك وقبل كل شيء الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة. فما تقوم به من عمليات تضيف قيمة لا غنى عنها كما أنها مكملة تماما للعمليات التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة. ولهذا يمثل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أولوية قصوى في عملنا، ولهذا يجب علينا تفعيل دعم الأمم المتحدة لعمليات السلام الأفريقية في أقرب وقت ممكن، وهي إحدى الأولويات الاستراتيجية لفرنسا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة قبل الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والسيدة سارة بلاكمور على ملاحظاتهما وما قدماه من معلومات قيمة خلال مناقشة اليوم.

تود بولندا تناول الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من منظور شامل، كجهد جماعي مدمج بشكل جيد في السياق الأوسع نطاقا للمشاركة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة لتحسين حفظ السلام وكمسعى للمجتمع الدولي بأسره، بدلا من الحوادث المنعزلة التي تنطوي على أفعال حفظة السلام غير الفعالين الأكفاء. ولذا فإننا نحتاج إلى مخاطبة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، ونسأل كيف تُترجم إعلاناتنا وكلماتنا إلى إجراءات حقيقية.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط اليوم.

أود أن أبدأ بأحد العناصر الرئيسية في إرساء ثقافة أداء تتسم بالفعالية والكفاءة في المنظمة: تبادل المعلومات. نرى المعلومات والتحليل القائم على البيانات باعتباره المبدأ الأساسي ومدخلا إلى تحسين عمليات حفظ السلام. وذلك يخدم جهود كافة الأطراف الفاعلة في تعزيز فعالية البعثات وكفاءتها.

تحسين الوعي بالأوضاع السائدة يُحسن التخطيط ويمكن من ويتيح تحديد النقاط المرجعية الواضحة والمفهومة جيدا. وبالتالي فإن الخطط الواقعية تشكل توجيها دقيقا للبلدان المساهمة بقوات في عمليات التدريب قبل الانتشار. هذه الآثار التعاقبية هي التي تؤدي إلى التنفيذ الفعال للولاية وأمر لا غنى عنه في الهدف النهائي للبعثات المتمثل في حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة.

وبولندا أيضا تؤمن إيمانا قويا بتصميم التدريب قبل الانتشار وتوفير المعدات الكافية لقواتنا. وهذه الأعمال التحضيرية الخاصة بالبعثات لا يمكن تنفيذها إلا حينما تقدم للبلدان المساهمة بقوات صورة كاملة عن أبعاد التشغيل والأبعاد السياسية والجغرافية والأمنية. ولذلك نود أن نؤكد على أهمية وضرورة تنفيذ وإدماج القدرات الاستخباراتية لحفظ السلام كجزء من ثقافة المعلومات في الميدان وفي مقر الأمم المتحدة.

والنقطة الثانية التي أود أن أتناولها اليوم تتعلق بالاتصال. يجب التشديد على دور الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في هذه العملية. وفي هذا الصدد، ترحب بولندا بالانفتاح والشفافية الذي اتسمت به المشاورات بشأن مبادرة

العمل من أجل حفظ السلام. ويجب اعتماد هذا النهج كإجراء منتظم في المناقشات بشأن هذه المواضيع الحيوية كموضوع حفظ السلام.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا عدم تجاهل قوة الاتصال في عملية ممارسة الضغوط السياسية على الجهات المعنية الرئيسية أو الحاجة إلى إشراك الدول المضيفة لأنها تؤدي دورا محوريا في العملية السياسية الوطنية وتولي زمام المبادرة فيها.

وبالرغم من أننا جميعا نتفق على أهمية السياسات في حل النزاعات والدور القيادي الذي تضطلع به الدول المضيفة في العمليات السياسية وحماية مواطنيها، تشكل العملية تحديا: فكيف تُعالج مسألة التقدم غير المرضي والانخراط من جانب الدولة المضيفة، وكيف ينبغي لنا، نحن المجتمع الدولي، معالجة أوجه القصور تلك، عندما تصبح واضحة؟ وأعتقد أن أفضل إجابة على ذلك هي أن يتحدث مجلس الأمن في انسجام، ويلي ذلك اتخاذ الإجراءات الجماعية والمتسقة.

تركز النقطة الثالثة على الخطوات التي ينبغي اتخاذها لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات حفظ السلام.

يجب تقديم توفير التعليم المتعلق بالأساسيات لإنشاء وتطوير وتنمية القدرات الكافية لدى النساء والفتيات، وهو أمر ضروري لهن لتعيينهن في المناصب القيادية. وعلاوة على ذلك، بما أن القوة العسكرية للأمم المتحدة تعتمد على مساهمات الدول الأعضاء، فمن الأهمية بمكان التركيز على التحديات التي تواجهها المرأة داخل عمليات التجنيد العسكري في فرادى الدول.

ويجب أن يكون للمرأة، لأنها تقع ضحية للاستغلال والاعتداء الجنسيين، دور نشط في نظام رصد هذا الاستغلال والاعتداء، بما في ذلك الوصول المباشر والمشاركة الكاملة في تحديد نطاق عقوبة الجاني. وبولندا تؤيد بقوة إنشاء وحدات رصد معنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعيين النساء في أعلى الرتب أو المناصب فيها، بوصفهن أفضل من يقدم الحلول. إن التقرير الخاص المتعلق بحماية الأطفال الذي أعدته شبكة الحفاظ على سلامة الأطفال يسلط الضوء على المبادرات الحالية مثل برنامج التدريب للتعلم الإلكتروني بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأفراد المنتشرين في البعثات. ويوصى بقوة بأن تنفذ هذه الأعمال باعتبارها وسيلة لمواصلة الحد من عدد الشكاوى ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أشدد على السياق الأوسع نطاقا لحفظ السلام الذي يتجلى في إصلاح الأمين العام لركيزة الأمن. ويجب على عملية الإصلاح تهيئة بيئة داعمة في الأمانة العامة وفي البعثات على حد سواء. إن الجهود الرامية إلى تحسين أداء ركيزة الأمن بعد إصلاحها ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الترابط بين كل العناصر ومشاركة كافة الجهات الفاعلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأود أن أؤكد على دعم بولندا القوي لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وبولندا كانت من بين أوائل البلدان التي أيدت إعلان الالتزامات المشتركة المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

السيد فان أوستيروم ((هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*)): أود أن أشكركم شكرا جزيلا، سيدتي الرئيسة، على إدراج المسألة الرئيسية المتمثلة في تحسين أداء حفظة السلام في جدول أعمالنا. وهي من الأولويات الثلاث ل لمملكة هولندا خلال فترة عضويتنا في المجلس. كما أود أن أشكر السيد لاكروا والسيدة بلاكمور على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أضيف أنني قد أعجبت أيما إعجاب بشهادة السيدة بلاكمور بشأن الاعتداء الجنائي على الأطفال من جانب حفظة السلام. وهذا ببساطة أمر غير مقبول، وأعتقد أنها عززت عزمنا المشترك على وضع حد لهذه الجرائم.

وأقتبس من الأمين العام،

”إن علميات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في أفضل حالاتها، نموذج رائع لتعددية الأطراف والتضامن الدولي“، (S/PV. 8218، الصفحة ٢).

بيد أن لعمليات حفظ السلام فصول مظلمة، ونعلم في هولندا ذلك تمام العلم من تاريخنا. واليوم تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات خطيرة، لذلك أود أولا أن أشيد وأحيي ذوي الخوذ الزرق الشجعان، النساء والرجال، الذين ضحوا بحياتهم من أجل عالم أكثر أمنا.

وقد تشرفنا بأن الأمين العام قد أطلق مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام خلال شهر الرئاسة الهولندية للمجلس في آذار/مارس، بحضور رئيس وزراء بلدنا، مارك روت، ووزير الدفاع في كوت ديفوار، بالنيابة عن الرئيس واتارا (انظر S/PV.8218). وقد سرنا الاضطلاع بدور في المشاركة في تيسير إعلان الالتزامات المشتركة المتعلقة بعمليات حفظ السلام لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجلس، ونحيي قيادة كوت ديفوار بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن وتعاوننا بشأن البيان الرئاسي الذي اعتمدناه في ١٤ أيار/مايو (S/PRST/2018/10).

ونتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحفظ السلام، الذي سيعقد في غضون أسبوعين، ويسعدنا أن نرى العديد من البلدان الكبيرة تلتزم بالمؤسسة الكبيرة لحفظ السلام في هذا الوقت القصير. ونشجع البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع على الإعلان على أن تفعل ذلك؛ وفي الواقع، أرى ممثلي بعض تلك البلدان هنا اليوم.

سنركز اليوم على الأداء، والذي يعد عنصرا أساسيا في إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي ضوء ذلك، سأركز على ثلاث مسائل: أولا، دور المرأة في حفظ السلام؛ ثانيا، الأداء والمساءلة؛ ثالثا، التدريب والتشكيل الفعال للقوات. بالطبع، أؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم مراقب الاتحاد الأوروبي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة قبل الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. أود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والسيدة سارة بلاكمور على ملاحظاتهما وما قدماه من معلومات قيمة خلال مناقشة اليوم.

تود بولندا تناول الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من منظور شامل، كجهد جماعي مدمج بشكل جيد في السياق الأوسع نطاقا للمشاركة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة لتحسين حفظ السلام وكمسع للمجتمع الدولي بأسره، بدلا من الحوادث المنعزلة التي تنطوي على أفعال حفظة السلام غير الفعالين. ولذا فإننا نحتاج إلى مخاطبة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، ونسأل كيف تترجم إعلاناتنا وكلماتنا إلى إجراءات حقيقية.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط اليوم.

أود أن أبدأ بأحد العناصر الرئيسية في إرساء ثقافة أداء تتسم بالفعالية والكفاءة في المنظمة: تبادل المعلومات. نرى المعلومات والتحليل القائم على البيانات باعتباره المبدأ الأساسي ومدخلا إلى تحسين عمليات حفظ السلام. وذلك يخدم جهود كافة الأطراف الفاعلة في تعزيز فعالية البعثات وكفاءتها.

تحسين الوعي بالأوضاع السائدة يحسن التخطيط ويمكن من تحديد النقاط المرجعية الواضحة والمفهومة جيدا. وبالتالي فإن الخطط الواقعية تشكل توجيها دقيقا للبلدان المساهمة بقوات في عمليات التدريب قبل الانتشار. هذه الآثار التعاقبية

هي التي تؤدي إلى التنفيذ الفعال للولاية وأمر لا غنى عنه في الهدف النهائي للبعثات المتمثل في حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة.

وبولندا أيضا تؤمن إيمانا قويا بتصميم التدريب قبل الانتشار وتوفير المعدات الكافية لقواتنا. وهذه الأعمال التحضيرية الخاصة بالبعثات لا يمكن تنفيذها إلا حينما تقدم للبلدان المساهمة بقوات صورة كاملة عن أبعاد التشغيل والأبعاد السياسية والجغرافية والأمنية. ولذلك نود أن نؤكد على أهمية وضرورة تنفيذ وإدماج القدرات الاستخباراتية لحفظ السلام كجزء من ثقافة المعلومات في الميدان وفي مقر الأمم المتحدة.

والنقطة الثانية التي أود أن أتناولها اليوم تتعلق بالاتصال. يجب التشديد على دور الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في هذه العملية. وفي هذا الصدد، ترحب بولندا بالانفتاح والشفافية الذي اتسمت به المشاورات بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ويجب اعتماد هذا النهج كإجراء منتظم في المناقشات بشأن هذه المواضيع الحيوية كموضوع حفظ السلام.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا عدم تجاهل قوة الاتصال في عملية ممارسة الضغوط السياسية على الجهات المعنية الرئيسية أو الحاجة إلى إشراك الدول المضيفة لأنها تؤدي دورا محوريا في العملية السياسية الوطنية وتولي زمام المبادرة فيها.

وبالرغم من أننا جميعا نتفق على أهمية السياسات في حل النزاعات والدور القيادي الذي تضطلع به الدول المضيفة في العمليات السياسية وحماية مواطنيها، تشكل العملية تحديا: كيفية معالجة مسألة التقدم غير المرضي والانخراط من جانب الدولة المضيفة، وكيف ينبغي لنا، نحن المجتمع الدولي، معالجة أوجه القصور تلك، عندما تصبح واضحة؟ وأعتقد أن أفضل إجابة على ذلك هي أن يتحدث مجلس الأمن في انسجام، ويلي ذلك اتخاذ الإجراءات الجماعية والمتسقة.

تركز النقطة الثالثة على الخطوات التي ينبغي اتخاذها لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات حفظ السلام.

يجب تقديم تعليم الأساسيات لإنشاء وتطوير القدرات الكافية لدى النساء والفتيات، وهو أمر ضروري لهن لتعينهن في المناصب القيادية. وعلاوة على ذلك، بما أن القوة العسكرية للأمم المتحدة تعتمد على مساهمات الدول الأعضاء، من الأهمية بمكان التركيز على التحديات التي تواجهها المرأة داخل عمليات التجنيد العسكري في فرادى الدول.

ويجب أن يكون للمرأة، لأنها تقع ضحية للاستغلال والاعتداء الجنسيين، دور نشط في نظام رصد هذا الاستغلال والاعتداء، بما في ذلك الوصول المباشر والمشاركة الكاملة في تحديد نطاق عقوبة الجاني. وبولندا تؤيد بقوة إنشاء وحدات رصد معنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعيين النساء في أعلى الرتب أو المناصب فيها، بوصفهن أفضل من يقدم الحلول. التقرير الخاص المتعلق بحماية الأطفال الذي أعدته شبكة الحفاظ على سلامة الأطفال يسلط الضوء على المبادرات الحالية مثل برنامج التدريب للتعلم الإلكتروني بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأفراد المنتشرين في البعثات. ويوصى بقوة بأن تنفذ هذه الأعمال باعتبارها وسيلة لمواصلة الحد من عدد الشكاوى ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أشدد على السياق الأوسع نطاقا لحفظ السلام الذي يتجلى في إصلاح الأمين العام لركيزة الأمن. ويجب على عملية الإصلاح تهيئة بيئة داعمة في الأمانة العامة وفي البعثات على حد سواء. الجهود الرامية إلى تحسين أداء ركيزة الأمن بعد إصلاحها ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الترابط بين كل العناصر ومشاركة كافة الجهات الفاعلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأود أن أؤكد على دعم بولندا القوي لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وبولندا كانت من بين أوائل

البلدان التي أيدت إعلان الالتزامات المشتركة المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم شكرا جزيلا، سيدتي الرئيسة، على إدراج المسألة الرئيسية المتمثلة في تحسين أداء حفظة السلام في جدول أعمالنا. وهي من الأولويات الثلاث للمملكة هولندا خلال فترة عضويتنا في المجلس. كما أود أن أشكر السيد لاكروا والسيدة بلاكمور على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أضيف أنني قد أعجبت أيما إعجاب بشهادة السيدة بلاكمور بشأن الاعتداء الجنائي على الأطفال من جانب حفظة السلام. وهذا ببساطة أمر غير مقبول، وأعتقد أنها عززت عزمنا المشترك على وضع حد لهذه الجرائم.

وأقتبس من الأمين العام،

”إن علميات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في أفضل حالاتها، نموذج رائع لتعددية الأطراف والتضامن الدولي“. (S/PV.8218، الصفحة ٢)

بيد أن لعمليات حفظ السلام فصول مظلمة، ونعلم في هولندا ذلك تمام العلم من تاريخنا. واليوم تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات خطيرة، لذلك أود أولا أن أشيد وأحيي ذوي الخوذ الزرق الشجعان، النساء والرجال، الذين ضحوا بحياتهم من أجل عالم أكثر أمنا.

وقد تشرفنا بأن الأمين العام قد أطلق مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام خلال شهر الرئاسة الهولندية للمجلس في آذار/مارس، بحضور رئيس وزراء بلدنا، مارك روت، ووزير الدفاع في كوت ديفوار، بالنيابة عن الرئيس واتارا (انظر S/PV.8218). وقد سرنا الاضطلاع بدور في المشاركة في تيسير إعلان الالتزامات المشتركة المتعلقة بعمليات حفظ السلام لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجلس، ونحيي قيادة كوت ديفوار بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن وتعاوننا بشأن البيان الرئاسي الذي اعتمدناه في ١٤ أيار/مايو (S/PRST/2018/10).

ونتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحفظ السلام، الذي سيعقد في غضون أسبوعين، ويسعدنا أن نرى العديد من البلدان الكبيرة تلتزم بالمؤسسة الكبيرة لحفظ السلام في هذا الوقت القصير. ونشجع البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع على الإعلان على أن تفعل ذلك؛ وفي الواقع، أرى ممثلي بعض تلك البلدان هنا اليوم.

سنركز اليوم على الأداء، والذي يعد عنصرا أساسيا في إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي ضوء ذلك، سأركز على ثلاث مسائل: أولا، دور المرأة في حفظ السلام؛ ثانيا، الأداء والمساءلة؛ ثالثا، التدريب والتشكيل الفعال للقوات. بالطبع، أؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم مراقب الاتحاد الأوروبي.

أولا، إن زيادة عدد النساء ضمن الأفراد العسكريين في عمليات السلام أمر ضروري. أرحب بالتزام السيد لاكروا الشخصي إزاء هذه المسالة، الذي أعرب عنه للتو. كما ذكرت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها لعام ٢٠١٧، تشكل المشاركة المجدية للمرأة على جميع المستويات وفي جميع ركائز البعثة أمرا أساسيا من أجل تحقيق الفعالية التشغيلية والنجاح والاستدامة في عمليات السلام وجهود بناء السلام. لذلك، فإننا نتطلع إلى قيام الأمانة العامة بمواصلة تطوير استراتيجية تراعي الاعتبارات الجنسانية في تشكيل القوات والشرطة. نرحب بتشكيل فريق المشاركة النسائية والجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأفرقة في نشر أفرقة البلدان المساهمة بقوات. كما نؤيد المبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء والأمم المتحدة، مثل مبادرة إلسي والمنهاج المخصص

للضباط العسكريين من الإناث الذي تعده هيئة الأمم المتحدة للمرأة. نحن نحاول أن نقوم بدورنا. وننظم بالتعاون مع إسبانيا،دورة سنوية لحفظة السلام الإناث.

ثانيا، فيما يتعلق بالأداء والمساءلة، فإننا بحاجة إلى سياسات شاملة ومتكاملة مع معايير أداء واضحة كأساس هام لتوفير التوجيه وتحسين المساءلة. وينطبق الأمر على إمعان النظر في معايير التدقيق والتقييم الشفافة. إن التقيد بسياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين يتطلب منا اهتماما مستمرا. وينبغي أن تكون البوصلة الأخلاقية لحفظة السلام قاعدة بسيطة جدا – لا وجود لما قد يُسمّى علاقة متساوية وبالتراضي بين حفظة السلام وسكان المجتمعات المحلية. إنها ببساطة غير موجودة. ونرى أن بوسع الأمانة العامة والبعثات زيادة تحسين تحليل البيانات القائم على الاستخبارات، واتخاذ القرارات. من الواضح أن إدراك حفظة السلام للسياق والحالة الأمنية في الوقت الحقيقي في منطقة عملياتهم هو أمر حيوي لسلامتهم وللبعثات. في البيئات غير المتناظرة، تكتسي الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام قدرا أكبر من الأهمية. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة تطوير هذا المفهوم.

ينبغي مُكَافَأة التميّز في أداء الواجب والقيادة. يجب أن نواصل التعلم من الدروس الإيجابية والسلبية، ونرحب باستخدام الاستعراضات الاستراتيجية المستقلة في هذا الصدد. وندعو الأمانة العامة إلى مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى إطلاع المجلس على التخطيط لهذه الاستعراضات ونتائجها. إننا نرحب بمبادرتكم، سيدتي الرئيسة، لإعداد مشروع قرار بشأن حفظ السلام، وسنواصل العمل عن كثب معكم ومع فريقكم لضمان إحداث أقصى قدر من تأثيره.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة التدريب وتشكيل القوات، فقد قال التقرير الذي أعده الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، إنه يجب على قيادة بعثات الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات أن يغيروا طريقة تفكيرهم. ويجب أن يكونوا مستعدين لتحمل المخاطر وإبداء الاستعداد للتكيف مع الحقائق الجديدة التيتواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونتفق مع ذلك تماما. ومن الضروري أن يكون لدى البعثات أفراد مجهزون ومدربون بصورة جيدة. ويجب أن يكون لدى البعثات القدرات المناسبة لتنفيذ المهام الصادر بها تكليف من المجلس. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تنقيح وزيادة تطوير التدريب بحيث يمكن لحفظة السلام أداء مهامهم بثقة وتَيَقُّن. وينبغي أن يشمل التدريب نماذج قيادة خاصة. وينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تفعل المزيد من أجل تحسين تنسيق التدريب ومعالجة الاحتياجات التدريبية المحددة. وهناك المزيد من السبل لتعزيز أثر عمليات حفظ السلام، مثل تشكيل القوات بصورة ابتكارية، والتبرعات الذكية واستخدام خطط التناوب السنوي. إننا نرحب بالمبادرات من الدول الأعضاء والأمانة العامة لتحديد الممارسات الجيدة وزيادة تحسين تشكيل القوات.

ويتحمل المجلس مسؤولية خاصة. نحن بحاجة إلى تقديم المزيد من الحلول المصممة خصيصا للتصدي للتحديات التي يواجهها الرجال والنساء الذين يخاطرون بحياتهم بالعمل في بعثات حفظ السلام لحماية الآخرين. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب إرسال معتمري الخوذ الزرق في مهمات مستحيلة. وكما قال الجنرال سانتوس كروز، ”علينا تغيير طريقة عملنا المعتادة“. هذا هو التحدي الرئيسي بالنسبة لنا جميعا من أجل تحقيق السلامة والأمن للمدنيين في المناطق حيث ينشط معتمرو الخوذ الزرق. إننا مدينون للمدنيين المعنيين، ولمعتمري الخوذ الزرق، والرجال والنساء الشجعان الذين جادوا بحياتهم تحت قيادة الأمم المتحدة من أجل عالم أكثر أمنا.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر بوليفيا السيد جان – بيير لاكروا،

وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سارة بلاكمور على إحاطتيهما الإعلاميتين. وقد نقل بيان السيدة بلاكمور أصوات ضحايا الإيذاء والاستغلال الجنسي إلى هذه القاعة. إن هذه الشهادات تلقي بظلالها على عمليات حفظ السلام – التي تمثل إحدى أهم أدوات المنظمة في سعيها إلى تحقيق الاستقرار والسلام والأمن.

وينبغي ألا تمنعنا الأعمال المؤسفة التي يقوم بها بعض الأفراد من إبراز الدور الرئيسي الذي تقوم به الوحدات العسكرية وقوات الشرطة والمراقبون والموظفون المدنيون في مختلف البعثات. إنهم في الميدان يخاطرون بحياتهم كل يوم في محاولين الوفاء بالمهام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن.

وقد أدت التهديدات المستمرة للسلم والأمن الدوليين من قبل الجماعات الإرهابية والجريمة عبر الوطنية، إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى خضوع عمليات حفظ السلام لإصلاح هيكلي عميق لتمكينها من توفير استجابة أكثر كفاءة وفعالية لبيئاتها ذات الصلة من أجل التغلب على التهديدات. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر في كفاءة كل عملية من عمليات حفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن تتلقى كل بعثة الدعم من البلد أو البلدان حيث يتم نشرها. ونكرر التأكيد على أنه من المستحيل التفكير في تحقيق البعثات نتائج إيجابية أو مواتيه أو اضطلاعها بولاياتها، إذا لم تحصل على الموافقة الكاملة من حكومة الدولة المضيفة. بالإضافة إلى ذلك، ولكي تتمتع البعثات بالشرعية، لا بد لها من تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها والامتثال لمبادئ عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يجب أن تتحلى بالحياد، وألا تساعد سوى في بناء السلام الدائم. ولا ينبغي لها أبدا أن تستخدم أو ينظر إليها باعتبارها قوة تدخل. وفي جميع الحالات، يجب على عمليات حفظ السلام أن تحترم سيادة القانون في كل بلد حيث تعمل، وأن تحترم استقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية. وبالمثل، لا بد أن يكون للبعثة دائما، ولاية واضحة وقابلة للقياس وللتحقيق. ولهذه الغاية، ينبغي استخدام أدوات الرصد والتقييم المتاحة لنا للتحقق من الوفاء بأهداف الولاية. وإذا لم تحقق تلك البعثات أهدافها لسبب أو لآخر، فيجب تقييمها وإعادة صياغة ولاياتها. ولا يمكن الاستمرار في البعثات التي تمتد على مدى عدة عقود.

ونعتقد أن أداء موظفي البعثات هو عنصر هام من عناصر نجاح البعثة. وكما نعلم جميعا، طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إلى الأمين العام أن يضع إطارا متكاملا لسياسة الأداء، الذي ينبغي أن يتضمن منهجية لقياس وإدارة أداء قوات حفظ السلام. وسيساعد ذلك بدوره على تحسين التخطيط والتقييم لجميع البعثات، مع التشديد على المساءلة وتشجيع الأداء والاعتراف بالأداء المتميز. وفي هذا الصدد، من المهم مراعاة الجانب المتعدد الأبعاد للأداء، الذي يتم تطويره من خلال التفاعل بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين.

يتطلب توفير الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة للبعثات على نحو فعال وكاف إجراءَ تحليلات تقنية ولوجستية، وفي المقام الأول واقعية. ونشدد على أن تحسين المرونة المؤسسية في نشر القوات يُعد أولوية. وبالمثل، يجب احترام المعايير الدولية التي تضعها المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم اختيار أفضل الموظفين تأهيلا والأكثر تخصصاً من أجل الاستجابة للظروف غير المتناظرة وعالية المخاطر التي تواجه البعثات دون استثناء.

إننا نشدد مرة أخرى على أن توفير ما يناسب من المعدات والتدريب للقوات ليست مسؤولية البلدان المساهمة بقوات فحسب، بل أيضا الأمم المتحدة ككل.

وعلاوة على ذلك، نؤمن بضرورة استمرار التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، في إطار مؤسسي من أجل تعزيز تبادل المعلومات والمشاورات والتنسيق في خدمات الإنذار المبكر وتحليل النزاعات والاستراتيجيات المشتركة، فضلا عن

التدخلات المشتركة التي تتخذ مراعاة احتياجات كل منطقة على أساس المزايا النسبية.

أخيرا، ولكن ليس آخرا بالتأكيد، نعتقد أنه لا يمكننا أن نتوقع تحقيق أهداف معينة بتخفيضات في الميزانية لا تتناسب مع الواقع الميداني، وبدون إجراء مشاورات مع البلد المضيف والبلدان المساهمة بقوات. وهذا صحيح بشكل خاص بالنظر إلى أن مهام معظم البعثات تشمل حماية المدنيين، وأن البلدان التي لديها القدرة على زيادة المساهمة لديها أيضا، في معظم الحالات ديون تاريخية لتلك البلدان التي يتم فيها نشر البعثات.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكرك سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. كما استمعت بعناية إلى بيان السيدة سارة بلاكمور.

تشكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة فعالة لنزع فتيل النزاعات الإقليمية، والدفاع عن الأمن الجماعي وتقديم إسهامات هامة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت الحاضر، يتزايد تعقيد السياق الذي تنتشر فيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمهام التي يتعين عليها القيام بها. ويتعين استمرار تحسن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، استجابة لطبيعة عمليات حفظ السلام المتطورة.

اعتمد المجلس في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس على أساس سنوي إحاطة شاملة عن التقدم المحرز في إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشيد الصين بالأمانة العامة لاتخاذها تدابير لتنفيذ القرار وتزويدها المجلس بمعلومات شاملة. لقد أطلق الأمين العام مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وسيعقد اجتماعا رفيع المستوى خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثالثة. وتشيد الصين بجهود الأمين العام وتحرص على رؤية إسهام المبادرة في الكفاءة العالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفعاليتها. وفيما يتعلق بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أود أن أعرض النقاط التالية.

تتعلق نقطتي الأولى بالحاجة إلى دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، من موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. وهي تشكل حجر الزاوية في عمليات حفظ السلام وشرطا لا غنى عنه لضمان إمكانية اكتساب عمليات حفظ السلام، ثقة الدول الأعضاء وعملها بشكل صحيح. ويتعين على عمليات حفظ السلام أن تحترم تماما سيادة البلدان المضيفة، وأن تعزز الاتصالات معها وتساعدها على تنمية قدراتها الذاتية في مجال السلام والأمن في ضوء احتياجاتها الخاصة.

ثانيا، ثمة حاجة للحفاظ على أولوية المسار السياسي. والغرض من عمليات حفظ السلام هو مساعدة البلدان المضيفة على إنشاء بيئة سلمية مستدامة والحفاظ عليها وتهيئة ظروف مواتية لوضع حد للصراع سياسياً. وينبغي وضع ولاية واقعية قابلة للتحقيق تتضمن أهدافا محددة جيدا وأولويات محددة لكل بعثة تركز على حفظ السلام، وهي المهمة الأساسية لعمليات حفظ السلام. ويمكن أن تعدل تلك الولايات في ضوء الاحتياجات الديناميكية، مع إعادة تشكيل جدول الأعمال الأساسي مرحلة بمرحلة حتى يكون أكثر فعالية في الحفاظ على استقرار البلد المضيف ومساعدته على المضي قدما بالعملية السياسية.

ثالثا، يجب أن نبني شراكة لحفظ السلام. ومن الضروري تحفيز جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المضيفة، والبلدان المساهمة بقوات، والمساهمين الماليين والأمانة العامة، ولضمان الموارد الكافية لعمليات حفظ السلام وتبسيط استخدام الموارد. ومن الضروري تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد بشكل كامل من مزايا الاتحاد

الأفريقي في عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وأن تنفذ أنشطة بناء القدرات في مختلف المجالات وفقا لرغباتها واحتياجاتها، وأن تساعد الاتحاد الأفريقي في تشكيل جيش دائم وقوة استجابة سريعة في أقرب وقت ممكن. ويجب أن نعزز الاتصالات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، ويجب أن نتيح للدول المساهمة بقوات إبداء رأيها بشكل أكبر فيما يخص مسائل حفظ السلام.

رابعا، يتطلب تحسين أداء عمليات حفظ السلام أن تعمل الأمانة العامة والعناصر العسكرية والشرطية والمدنية للبعثات معا. ويجب على الأمانة والعنصر المدني لكل بعثة تزويد قوات حفظ السلام بخدمات ودعم أكثر كفاءة وعالية الجودة لتنفيذ ولاياتها. ومن الضروري ضمان سلامة بعثات وموظفي حفظ السلام وتقديم الدعم الطبي لهم، وضمان توفير الأموال والإمدادات اللازمة وتعزيز قدرات الاستجابة للطوارئ. ويتعين أن نولي اهتماما وثيقا للاحتياجات الفعلية للبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما البلدان النامية منها، وأن نساعدها على تعزيز بناء القدرات في مجال حفظ السلام. ومن الضروري استعراض وتحسين نظام تقييم أداء عمليات حفظ السلام بشكل مستمر. وينبغي لأي عمل في ذلك الاستفادة من المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

إن الصين فاعل نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومساهم رئيسي فيها. وتعتبر الصين من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ومساهما ماليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويخدم حاليا أكثر من ٢٥٠٠ فرد من قوات حفظ السلام الصينية في ثمانية مواقع للبعثات، بما في ذلك مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ولبنان.

وتعهد فخامة السيد شي جين بينغ الرئيس الصيني، بمواصلة دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويجري الآن تنفيذ مختلف الالتزامات المتفق عليها بموجب ذلك التعهد.

لقد أنشأنا قوة احتياطية لحفظ السلام قوامها ٨ ٠٠٠ فرد ووحدتان دائمتان من وحدات شرطة حفظ السلام، وقد أكملنا تسجيلهم في نظام الأمم المتحدة لاستعداد قدرة حفظ السلام. وقد أعطى صندوق السلام والتنمية بين الصين والأمم المتحدة الأولوية لبناء قدرات حفظ السلام، التي تهدف من خلالها إلى مساعدة الأمم المتحدة في تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام ودعم البلدان النامية في بناء قدراتها في مجال حفظ السلام.

وخلال مؤتمر قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عقد في أوائل شهر أيلول/سبتمبر، أعلنت الصين عن إنشاء صندوق السلام والأمن الصيني - الأفريقي، الذي سنواصل من خلاله تقديم المساعدة العسكرية المجانية للاتحاد الأفريقي وتسهيل تنفيذ ٥٠ مشروعا، من مشاريع المساعدة الأمنية في مجال السلم والأمن، بما في ذلك عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة. وسنواصل القيام بدور نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وحشد المجتمع الدولي لزيادة دعمها، لتطوير القوة الاحتياطية الأفريقية والقدرة الأفريقية على الاستجابة الفورية للأزمات.

إن الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لمواصلة تحسين نظام حفظ السلام على نحو يصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الإتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيدة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): من دواعي شرفي إتاحة هذه الفرصة لي، للإسهام خلال هذه المناقشة بشأن عمليات حفظ السلام. وأود أن أهنئكم سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى قيادتكم منذ توليكم السلطة. واسمحوا لي أيضا أن أشيد برئاسة الولايات المتحدة لبدء هذه المناقشة الهامة ذات الاهتمام المشترك والحاسم

بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الإتحاد الأفريقي. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لاكروا والسيدة سارة بلاكمور، التي غادرتنا للتو، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

إن المناقشة الرفيعة المستوى التي أجراها مجلس الأمن، العام الماضي بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام (انظر S/PV.8044) وما أعقبها من اعتماد القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) بالإجماع، أبرزت كلها حقيقة أنه لا يمكن لمنظمة بمفردها مواجهة التحديات المعقدة الحالية للسلام والأمن.

ونحيط علما مع الارتياح بالاعتراف المتزايد بالميزة النسبية للاتحاد الأفريقي في توفير الاستقرار الفوري وحماية المدنيين. وعلى نفس المنوال، يسرنا أن الشراكة بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لا تزال تحقق نجاحات بارزة كما يتضح من إطار الشراكة المعززة بشأن السلام والأمن، الذي وقعه الأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧. ونلاحظ أيضا مع الارتياح التقدم المحرز في التعاون الثلاثي بين الإتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

في ذلك الصدد، يتمثل هدف الاتحاد الأفريقي، نظرا إلى تطور التحديات الأمنية المعاصرة في القارة، في السعي إلى مواءمة الأطر الدولية الحالية للسلام والأمن. ويشمل ذلك ضمان أليات تمويل يمكن التنبؤ بها ومستدامة للاستجابة بفعالية للتحديات الأمنية.

وتماشيا مع ذلك الهدف، فإن التزام الاتحاد الأفريقي – على النحو المكرس في قرار الدورة العادية الرابعة والعشرين للاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من تكلفة جهودها المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك عمليات دعم السلام – يكون بمثابة دليل على عزمه على ضمان أن تكون الاستجابات المطلوبة لحالات النزاع حسنة التوقيت وغير مقيدة بالتمويل.

وأود أن أعيد التأكيد، على تلك الخلفية، على مجالي اهتمام حاسمين بالنسبة للاتحاد الأفريقي.

أولا، حدثت العديد من التطورات منذ اتخاذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و٢٣٧٨ (٢٠١٧) تؤكد استعداد مجلس الأمن للنظر في هيكل لتقاسم التكاليف في تمويل عمليات دعم السلام. ويشمل ذلك جهود الاتحاد الأفريقي المتواصلة للبدء في تشغيل صندوقه المنشط للسلام، الذي تم تقاسم النجاح الذي حققه كجزء من معلومات الأمين العام المستكملة بشأن تنفيذ تلك القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لتمويل الاتحاد وصندوق السلام، قدم إحاطة إعلامية أمام المجلس في تموز/يوليه بشأن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، بما في ذلك مستوى التبرعات للصندوق – التي تبلغ ٤٧,٧ مليون دولار، وهو الأعلى منذ إنشاء صندوق السلام. وكجزء من تلك العملية، لا يزال الاتحاد الأفريقي يعزز إطاره للامتثال والمساءلة، وقد وضعت الصيغة النهائية لسياساته بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وبشأن السلوك والانضباط في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وقد أكمل الاتحاد الأفريقي كذلك استعراضا شاملا لممارسات الامتثال والمساءلة في عمليات دعم السلام السابقة والحالية التي يأذن بها الاتحاد الأفريقي. كما إنه وضع إطارا لاختيار وفرز موظفي الاتحاد الأفريقي في عمليات دعم السلام وعمل على إنشاء نظام لتتبع حالات سوء السلوك لزيادة تعزيز تدابيره للمنع والرصد والاستجابة.

ويتمثل مجال حاسم ثان للاتحاد الأفريقي في تنفيذ شراكة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية بشأن حفظ السلام، ولا سيما في حالات النزاع الجارية مثل الصومال، التي عززت المزيد من التعاون والتشاور بين المؤسستين. وقد تشارك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، منذ عام ٢٠١٣، في تيسير وضع مفهوم للعمليات، وباشرا أربع عمليات لاستعراض وقياس الأداء مشاركة بين

الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأكملا تقييما مشتركا للجاهزية العملياتية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد أتاحت تلك العمليات إجراء المزيد من التحاليل والتخطيط التعاون المشترك بين الأمانتين. غير أنه يلزم القيام بالمزيد للتمكين من إجراء مشاورات مشتركة رسمية وغير رسمية على السواء بين المجلسين بغية تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتوافق بشأن المسائل الرئيسية والشواغل الهامة لكلتا المنظمتين.

وتقدم تجربة الصومال دروسا هامة على شراكتنا الاستراتيجية على المستويات التنفيذية والاستراتيجية والسياسية. فمثلا، على الرغم من أن التقرير الاستعراضي المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ وتوصياته قد شمل وألقى الضوء على الشواغل الهامة للمنظمتين كلتيهما بشأن الحالة في الصومال وبشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لم يسلم مجلس الأمن، باتخاذه القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، بشكل صريح بالمسائل الحاسمة المتعلقة بالاعتراف بالدور السياسي للاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على أنه على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن في حصول الاتحاد الأفريقي على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، فإن المناقشة تميل إلى التركيز على نهج قائم على الشروط مع نداءات متكررة إلى تعزيز نظامي الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والمساءلة المالية. بيد أنه ينبغي لذلك الموقف من مجلس الأمن أن يخطو خطوة إلى الأمام باعتماد مشروع قرار موضوعي يعمل على تسوية هذه المسألة التي طال أمدها ويحدد وتيرة لتفعيل إطار دولي لمنع عدم الاستقرار ونشوب النزاعات والاستجابة لهما بطريقة يمكن التنبؤ بها وفعالة.

ونحن نعتقد أن ينبغي للتحديات المالية المستمرة التي تواجهها عمليات دعم السلام الحالية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتأثيرات المحدودة للجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات، بما في ذلك عمل المبعوثين المشتركين الخاصين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أن تكون بمثابة حافز على تسريع وتيرة جهودنا الجماعية الرامية إلى تفعيل ذلك الهيكل لتقاسم التكاليف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جواو بيدرو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. وتؤيد هذا البيان، الذي ستوزع نسخة أطول منه في القاعة، البلدان التالية: البلدان المرشحة وهي تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ علاوة على أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

أولا، أشيد بالولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة بشأن عمليات حفظ السلام وتنفيذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). فلا تزال عمليات حفظ السلام تشكل أداة حيوية في تعزيز السلام والأمن في العالم، إذ تزداد بيئتنا تعقيدا وصعوبة. وكذلك نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الأولى بشأن تنفيذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). ونرحب بالتقدم المحرز خلال العام الماضي بجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يدعم بقوة مبادرات الأمين العام لجعل أداء الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة على الأرض، ولا سيما مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة التركيز على الأداء، من بين أمور أخرى. كما نرحب بدعوة الأمين العام إلى إعطاء الأولوية

للسياسة، إذ لا يمكن نشر عمليات حفظ السلام إلا لدعم الحلول السياسية، لا كبديل لها.

وينبغي دمج جميع الجهود الرامية إلى تحسين الأداء في الإطار الأوسع لعملية إصلاح الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان. ويشكل هذا الأخير بيئة مواتية لا غنى عنها حتى تؤتي الإصلاحات في عمليات حفظ السلام ثمارها. ونشدد على أهمية الحد من الأثر البيئي الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمن شأن تخفيف الأثر أن يتيح مجالا لتحسين السلامة والأمن – للقوات والمدنيين في البلدان المضيفة على حد سواء – والفعالية من حيث التكاليف، وفي نهاية المطاف، تحسين الأداء.

ونشدد على أهمية الجهود المبذولة للإصلاح، من حيث الإدارة واللوجستيات والمشتريات والموارد البشرية المقدمة لعمليات دعم السلام التي نأمل أن توفر حوافز إضافية حتى تزدهر ثقافة الأداء. وندرك، كذلك، أنه يتعين أن تقترن الجهود المبذولة في الإصلاح بالتزام ومساهمة جميع الدول الأعضاء. ويتعين علينا جميعا، في سعينا إلى المزيد من الكفاءة وتحسين الأداء، أن ننظر إلى أدائنا ودعمنا. فلا يمكن لجهودنا المشتركة أن تؤتي أكلها إلا بتوفير الموارد الكافية.

ونرحب بوضع سياسة أداء شاملة بشأن حفظ السلام. وينبغي لهذه السياسة أن تتصدى لعدة جوانب أساسية – مثل كيفية التوصل إلى توافق في الآراء حول الأهداف الاستراتيجية المحددة في ولايات حفظ السلام؛ وهوية الجهات المعنية بحفظ السلام التي ستنفذ الولاية؛ والكيفية التي يمكن بها تحسينتصميم الولايات، وتحسين تحديد أولويات المهام، والتدريب؛ علاوة على الرصد السليم للإنجازات. ويتعين أن يكون النهج المتبع واسع النطاق ويشمل جميع حفظة السلام – المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة. ولا بد من مواءمة المقاييس ومعايير التقييم من أجل إزالة أي غموض قد يؤدي إلىإخفاق قوات حفظ السلام.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز أساليب عملنا، في ظل قيادة أقوى ومزيد من المساءلة والشفافية. وعلاوة على ذلك، نتوقع من جميع أصحاب المصلحة أن يضطلعوا بدورهم في التزام جماعي متجدد بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وأفضل مستوى من الأداء في حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، لا بد من نهج يتماشى مع جهود البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وحوار وثيق مع الأمانة العامة.

وبالنسبة لنا، يظل التدريب الملائم والمناسب هو حجر الزاوية في أي سياسة أداء، إلى جانب ترجمة بعض الإصلاحات السالفة الذكر إلى ممارسة عملية. وعلى أساس المعايير الموحدة. فإن هذا التدريب ينبغي أن يشمل تدريب ما قبل النشر والتدريب أثناء البعثة بشأن إدماج المنظور الجنساني والقانون الدولي الإنساني ومكونات حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية الطفل، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، وكذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

نرحب بتركيز الأمين العام على زيادة المساءلة وجهوده لتعزيز قدرة المنظومة على التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين بسرعة وحسم. ولطالما أعربت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن دعمها لسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستواصل البلدان الأوروبية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة دعم الأمانة العامة في الجمع بين القدرات والرغبة في تهيئة بيئات أكثر أمانا للمجتمعات المحلية تحت حماية حفظة السلام.

في الختام، ودعما للحلول السياسية، يجب أيضاً تقييم بعثات حفظ السلام ونواتجها من خلال نهج أكثر شمولا محوره الإنسان. وما زلنا نؤكد على أهمية حماية المدنيين كمهمة أساسية لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، تشكل التقييمات المنتظمة جزءا لا غنى عنه في تقييم الأداء. وهي تكفل حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي. وفقا لمقتضيات الضرورة والتناسب.

ولذلك، ينبغي مواصلة السعي لتحسين إدماج التكنولوجيا الحديثة والقدرات الاستخباراتية في عمليات حفظ السلام في عمليات السلام. ويمكننا أن نتفق جميعا على أن التحليل المستند إلى البيانات يمكن أن يساعد على تحسين إلمام القوات بالحالة في الوقت الحقيقي، وبالتالي يسهم في تنفيذ ولاية البعثة وحماية المدنيين وكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود لتحفيز نشر عدد أكبر من النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك في مناصب قيادية،، وهو مستعد للعمل مع الأمين العام بشأن استراتيجية منقحة لمضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية والسياسات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال السنوات الخمس القادمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الولايات المتحدة والسفيرة نيكي هيلي على تولي رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. وأؤكد للولايات المتحدة دعم وفدي الكامل خلال رئاستها. وأود أيضا أن أشيد بالولايات المتحدة بصفة خاصة على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على تحسين أداء حفظة السلام.

تؤيد رواندا البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، والبيان الذي أدلت به السفيرة فاطمة محمد باسم الاتحاد الأفريقي.

وأود أيضا أن أحيي وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، والسيدة بلاكمور على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن رواندا، وهي من أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، تعتبر مناقشة اليوم ذات أهمية حاسمة. وأود أن أركز ملاحظاتي اليوم على بضع نقاط.

وأبدأ بتناول بعض السبل لتحسين أداء حفظة السلام من المدنيين والأفراد النظاميين. وأذكر أنه، وكما ورد بحق في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تشجيع ودعم الأمانة العامة على وضع،

> ”إطار متكامل لسياسات الأداء من أجل تنفيذ الولايات أستنادا إلى معايير واضحة لجميع الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين المعنيين العاملين في عمليات حفظ السلام والداعمين لها في الأمانة العامة والبعثات“ (A/72/19، الفقرة ١٠٢)

وينبغي أن يتضمن هذا الإطار معايير مرجعية مدروسة يمكن استخدمها لقياس ورصد أداء عمليات حفظ السلام.

ثانيا، وهنا، أود أن أؤكد على النقطة التي طرحتها السفيرة هيلي في وقت سابق – ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل للأمانة العامة التأكد من قدرات القوات والاستعداد التشغيلي وسجل الأداء، بما في ذلك الاستعداد لتنفيذ ولايات مجلس الأمن بالكامل، وعلى رأسها حماية المدنيين. ولا يمكن الاعتراف بسجل الأداء من خلال مكافأة الجنود فحسب، كما كان يحدث؛ وينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار للنشر في المستقبل. وأعتقد أننا وصلنا إلى مستوى النضج عند النشر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث لم يعد من الممكن فرض النشر إلا من خلال اعتبارات لا تتعلق بالأداء.

وهنا، أود زيادة تطوير فكرة الأداء التشغيلي. وبالتعاون مع عدد من الأعضاء الآخرين، وضعنا مجموعة قوية من المبادئ التوجيهية في مبادئ كيغالي من شأنها، عند تنفيذها، أن تعزز أداء عمليات حفظ السلام بفعالية مع كفالة المساءلة. على

سبيل المثال، فإن هذه المبادئ تسعى إلى تعزيز الأداء من خلال تشجيع مستويات عالية من التدريب، وكفالة أن تكون قوات حفظ السلام مستعدة بشكل جيد للحماية، اتساقا مع الولاية، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد الأفراد إذا تقاعسوا عن حماية المدنيين، وعندما تقتضي الظروف ذلك. ويشجعنا أن البلدان التي تساهم بأكثر من ٥٠ في المائة من قوات حفظ السلام، وتلك التي تمول أكثر من ٥٠ في المائة من عمليات حفظ السلام قد أيدت مبادئ كيغالي. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد تلك المبادئ واستخدامها للغرض المقصود منها كمبادئ توجيهية تشغيلية بسيطة لحفظة السلام والقادة في الميدان.

وقد استرشدنا في هذه المبادئ بتجربة رواندا. ونحن نعرف بحكم التجربة الأثر الدائم على السلم والأمن الذي قد يترتب على فشل حفظ السلام. وقد شهدنا من حفظ السلام الأسوأ والأفضل، ونعلم أن حفظ السلام يمكن أن يحدث فرقا كبيرا.

أما بالنسبة للمساءلة، فينبغي أن نضمن خضوع الموظفين في الميدان وفي المقر للمساءلة عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام. وفي هذا الصدد، نوافق على المقترحات العملية جدا وذات الصلة الوثيقة بالموضوع التي قدمها وكيل الأمين العام لاكروا هذا الصباح.

أخيرا، نود التأكيد على الحاجة إلى تفويض السلطة بصورة أكبر وعلى نحو فعال للقادة الميدانيين. ونرى أن الأمانة العامة لديها السلطة اللازمة للقيام بذلك، وعليه، نعتقد أننا لسنا بحاجة إلى قرار إضافي محدد في هذا الصدد.

ونعتقد أن على الأمانة العامة أن تكون قادرة على استخدام السلطة الممنوحة لها.

وإذ لا نزال نتكلم عن المساءلة، فلن أبرز نقاطاً تم التأكيد عليها من قبل المتكلمين السابقين. ومع ذلك، أودّ أن أشدد على نقطة واحدة عزيزة على جميع البلدان المساهمة بقوات – المحاذير. سندعو مرة أخرى جميع البلدان المساهمة بقوات إلى إزالة جميع المحاذير التي تعرقل الأداء. وكما أشار أحد زملائي، تدفع بعض الوحدات ضريبة لا تطاق جرّاء محاذير الوحدات الأخرى.

وفي هذه المرحلة، أود الانتقال إلى عنصر آخر عزيز على رواندا، والذي يتعلق بزيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام. وقد كنّا سعداء جداً في تموز/يوليه لتمكننا من نشر وحدة شرطة تكافأ فيها الجنسان تكافؤاً تاماً – ٥٠ في المائة من الذكور و ٥٠ في المائة من الإناث. وهذا يبين أن هذا أمر ممكن. وقد عملنا على ذلك عن كثب مع الأمانة العامة؛ غير أن العنصر الرئيسي هنا في القدرة على القيام بذلك هو بالفعل القيادة – السياسية والعسكرية على السواء. وبطبيعة الحال، من الضروري وجود أفراد الشرطة أو العسكريين من النساء المدربات تدريباً جيداً.

وفي الختام، أود أن أقول إنه كانت لدينا مجموعة من التدخلات المتاحة لنا جميعاً لتعزيز أداء حفظة السلام. تحتاج هذه التدخلات إلى دعم وتنسيق وتعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء. وقد أوجزتُ القليل من التدخلات على صعيد السياسات العامة التي يمكن لمجلس الأمن والأمانة العامة أن ت يضطلعا فيها بدور هام للغاية فيها.

وقد ذكرتُ أيضاً مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين وما استهدت به. وقدّمتُ بعض الاقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات الاستجابة في حالات الفشل. وباختصار أعتقد أننا، في هذا الموضوع تحديداً، نعلم ما يجب القيام به لتحسين الأداء. لدينا الوسائل للقيام بذلك؛ وندرك التحديات التي نواجهها. وأعتقد أننا، في هذه المرحلة – دون أن نقصد تشجيع مجموعة بعينها هنا – يتعين علينا القيام بذلك وحسب.

الرئيسة ((*تكلمت بالإنكليزية*)): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد ((كندا) (*تكلم بالفرنسية*)): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، والسيدة سارة بلاكمور، من منظمة ''ضمان سلامة الأطفال'' غير الحكومية، على مداخلتيهما الملهمتين.

(تكلم بالإنكليزية)

يعتمد نجاح عمليات حفظ السلام على المصداقية والنزاهة وسمعة الأمم المتحدة في أعين السكان المحليين. وثمة مجموعة متزايدة من الأدلة تبين أن زيادة المشاركة الفعالة للمرأة على جميع المستويات في عمليات حفظ السلام يمكن أن تعزز الفعالية من خلال جلب منظورات قيّمة، والمساعدة على بناء الثقة مع المجتمعات المحلية، وزيادة الوعي بالأوضاع السائدة من خلال الوصول إلى قدر أكبر من التنوع في المعلومات عن ديناميات النزاع. تقدّم توفر المرأة أصولاً لا غنى عنها في عمليات الأمم المتحدة للسلام وتدعم إسهاماتها سلامة حفظة السلام وأمنهم، فضلاً عن الفعالية التشغيلية للبعثات.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) قبل ١٨ عاماً، وضعت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً أهدافاً لزيادة نشر النساء بأدوار الأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام. وللأسف، فإننا لسنا على المسار الصحيح لتحقيق هذه الأهداف. فما الذي يستلزمه ذلك؟ إننا بحاجة إلى إظهار الالتزام السياسي على أعلى المستويات من طائفة واسعة من البلدان، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والحكومات المضيفة.

ولدى كندا عمل تقوم به في ديارها أيضاً. فما زالت أعداد كبيرة جداً من النساء في كندا يعانين من التمييز والعنف الجنساني. إن من أولويات حكومة بلدي التصدي بصورة مفيدة لهذه التحديات. وفي سياق حفظ السلام، نفعل ذلك من خلال العمل بنشاط على تجنيد المزيد من النساء في القوات المسلحة الكندية، وزيادة عدد النساء الكنديات المنتشرات في عمليات متعددة الجنسيات، وتحسين تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في طريقة عمل الحكومة.

(تكلم بالفرنسية)

ومن خلال التعاون الفعّال والقيادة الجريئة للبلدان المساهمة بقوات، يمكننا توظيف وتدريب وتوزيع عدد أكبر من النساء في عمليات الأمم المتحدة. ولكن النشر في حد ذاته ليس كافياً؛ ويجب أيضا أن تستفيد قيادة البعثة من مساهمات وأداء النساء اللاتي ينتشرن كأفراد نظاميين في البعثات. إن جعل هذا حقيقة واقعة يتطلب تفكيراً صادقاً في المقر وفي البعثات والبلدان المساهمة بشأن العوائق والتحيزات التي لا تزال قائمة. إن نشر المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام - وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية - سيؤدي إلى تحسّن ملموس في أداء عمليات حفظ السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

تُسهم كندا في هذه الجهود بوصفها مسألة ذات أولوية وطنية. ومنذ عام ٢٠١٤، كانت الشرطة الكندية في مقدمة مبادرة الأمم المتحدة لتوفير التدريب السابق للاختيار للمرشحات للانتساب إلى شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد أقمنا شراكة مع الأمم المتحدة لتقديم دورة تدريبية تنموية للنساء من كبار قيادات الشرطة، بإعداد أكثر من ١٣٠ من قادة الشرطة النسائية للأدوار القيادية في عناصر شرطة الأمم المتحدة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت كندا مبادرة ''إلسي (Elsie)'' للنساء في عمليات السلام، لأننا نعتقد أن مزيجاً متأنياً من المساعدة التقنية والتدريب والحوافز المالية والأبحاث

يمكن أن يساعد على حفز تغيير تحويلي ويسرّع التقدم المحرز لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. ويتطلع وزير خارجية كندا إلى تحديث معلومات الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في المبادرة في ملتقى على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في وقت لاحق من هذا الشهر. ويمكن أيضاً للدول الأعضاء التأكّد من أننا سنظلّ نصيراً نشطاً للتقدم الملموس بشأن هذه المسائل إذا ما تم انتخابنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وأود أن أتناول الآن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويسرني أنها قد أدرجت في هذه المناقشة بشأن عمليات حفظ السلام. فمن الواضح أنها ليست مجرد مسألة سلوك وانضباط، ولكنها أيضاً مسألة أداء وفعالية وشرعية. إن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين تقوّض مصداقية عمليات الأمم المتحدة عن طريق كسر الثقة بين البعثة والمجتمعات المحلية التي تخدمها.

ويجب علينا أن نعمل معاً للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكندا نصير قوي للتنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح مطلقاً. إن الجهود الرامية إلى تحقيق هذه السياسة يجب أن تشمل كامل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الأطر الوطنية للبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. ويجب أن يكون الضحايا قادرين على الوصول إلى منظومة واحدة متكاملة ذات استجابة وتعاطف وتعاملهم بكرامة، وأن تحقق في هذه الادعاءات وتوفّر طريقاً إلى العدالة وإعادة الحق إلى نصابه.

وفيما لم يزل الأمين العام قاطعاً في رسالته بأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين أمر غير مقبول، لم تترجم الرسالة بعد إلى جهود ملموسة في جميع عمليات الأمم المتحدة. إن القيادة القوية وحدها قادرة على التغلب على هذا الأمر. فالهدف واضح - استجابةٌ شاملةٌ تُنفّذ تنفيذاً متسقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومساعدة الضحايا. وبالمثل، يتعين بذل المزيد من الجهود لتوضيح دور المدافع عن حقوق الضحايا، وبشكل أعم، كيف ينبغي النصُّ على اتباع نهج يركز على الضحايا في السياسات وفي الممارسة.

تعتمد استراتيجية الأمين العام على نجاح عمل الآليات الرئيسية، بما في ذلك مكتب المنسّق الخاص، ومكتب المدافع عن حقوق الضحايا، والصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي أن تكون هذه المكاتب مزودة بما يكفي من الموارد للتصدي لمهمة بهذا الحجم، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان المساءلة في الأساس ولإعادة تشكيل نهجنا الجماعي بشكل أساسي، بحيث تركز الاستجابات تركز على الضحايا. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يشعر الضحايا بالأمان عندما يقومون بالإبلاغ. والأمر متروك لنا جميعاً لتحقيق ذلك؛ ويحتاج النظام إلى التوجيه نحو تحقيق ما نصبو إليه.

(تكلم بالفرنسية)

وفي مؤتمر وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام المعقود في فانكوفر العام الماضي، استضافت كندا ٨٠ من الدول الأعضاء وخمساً من المنظمات الدولية للنظر في الكيفية التي يمكننا بها تحسين القيام بعمليات السلام.

ويتحتم أن تعمل البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة معا لضمان توافر إمكانيات موثوقة ويمكن التنبؤ بها للوفاء بالاحتياجات الحيوية لعمليات الأمم المتحدة. ومن المهم بنفس القدر أن نعمل معا لإيجاد سبل جديدة لتلبية تلك الاحتياجات التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن تحسين أداء عمليات حفظ السلام مهمة معقدة. وتشكل زيادة المشاركة المجدية للمرأة والتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين عنصرين أساسيين في

هذا الجهد. وكما قلت في وقت سابق، فإن جزءا من هذا الجهد يبدأ في الداخل. ونحن بحاجة إلى العمل مع مؤسساتنا الوطنية، ونحتاج إلى المساعدة والتعلم من بعضنا البعض. وليطمئن أعضاء المجلس إلى أن كندا ستتطلع إلى المجلس، فضلا عن الدول الأعضاء الأخرى والمجتمع المدني والخبراء، لتقديم المشورة بشأن ما يمكن أن ينجح. ونحن جميعا بحاجة إلى تشجيع الأمم المتحدة ودعمها والدفع بها لتحقيق الأهداف الخاصة بها. إننا جميعا نستفيد من وجود عالم أكثر أمانا؛ فلنعمل معا لجعل ذلك حقيقة واقعة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد دينغ (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ وفد الولايات المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة هامة مثل إصلاح عمليات حفظ السلام.

كما أود أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سارة بلاكمور، الرئيسة التنفيذية ومديرة المنظمة غير الحكومية ”شبكة الحفاظ على سلامة الأطفال“، على ما قدماه من مساهمات مفيدة.

كما أرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في المجلس وأؤيده، ونؤيد البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

وبصفتنا طرفا رئيسيا في عمليات حفظ السلام، تود السنغال التأكيد مجددا على الاهتمام الخاص الذي تعلقه على مسألة إصلاح هذه البعثات. ولذلك يرحب وفد بلدي بتركيز مجلس الأمن المستمر على هذه المسألة، ولا سيما في إطار الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي تشرف السنغال برئاسته خلال فترة ولايتنا بصفتنا عضوا في مجلس الأمن. وأشير إلى أنه، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قامت السنغال والولايات المتحدة الأمريكية معا بتنظيم حوار ثلاثي بشأن هذه المسألة الهامة تماشيا مع روح القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

ويجسد تكرار هذه المداولات الاهتمام المستمر بأن تكون عمليات حفظ السلام أكثر كفاءة واستجابة للاحتياجات والتحديات الملحة – الحالية والمستقبلية – في ظل خلفية متغيرة باستمرار. ولذلك، نعتقد أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار إلى إصلاح عمليات حفظ السلام في ضوء التحديات الجديدة والناشئة للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن التوصيات التي قدمتها شخصيات مرموقة في تقاريرهم المختلفة، فضلا عن تلك التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة، التي تتضمن تدابير طموحة من حيث تحديث المعدات وتحسين تمويل عمليات حفظ السلام.

وينبغي للتنفيذ الفعال لهذه التدابير أن يسمح لعمليات حفظ السلام باتخاذ خطوة أخرى في إنجاز مهامها من خلال الحوار المستمر، بما في ذلك من حيث تعريف الولايات المنوطة بها ومضمونها. ومن بين مختلف الجهات المعنية، أود أن أسلط الضوء على البلدان المساهمة بقوات، مثل السنغال والبلدان المانحة ومجلس الأمن والأمانة العامة. وبهذه الروح من الحوار الثلاثي الذي يشمل جميع الجهات الفاعلة، يجب أن نواصل عملية الإصلاح بل والإسراع بها من أجل تحسين تكييف عمليات حفظ السلام مع الاحتياجات والتحديات التي تنشأ.

ويجب أن نعترف اليوم بأن هناك حاجة إلى تكييف عمليات حفظ السلام مع التحديات المحددة التي يواجهها كل مسرح عمليات إذا أردنا تحقيق أداء أفضل. وفي مالي، على سبيل المثال، حيث تعمل قواتنا في بيئة حساسة تتسم بشن هجمات تستهدف معتمري الخوذ الزرق، وأفراد الأمم المتحدة، والسكان المدنيين والهياكل الأساسية، يلزم توفير المعدات المناسبة من أجل العمل بفعالية، وقبل كل شيء، بطريقة مأمونة. ولذلك

قامت السنغال بنشر وحدتين مدرعتين في كل من وحداتنا، مما يتيح لنا ضمان مرافقة القوافل بين غاو والقطاع الشمالي دون خسائر في الأرواح البشرية لمدة سنتين.

ومع ذلك، إذا أردنا أن يكون لها أثر أكبر على أرض الواقع، ولا سيما في سياق توقع الاحتياجات المتعلقة بحماية المدنيين والهياكل الأساسية، يجب أن نعزز بعثاتنا من حيث المعدات والقدرات التشغيلية من خلال النظر في زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة والحديثة. والواقع أن تحسين الوصول إلى تكنولوجيا الرصد وبرامج التخفيف من آثار الكوارث المرتبطة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، وجمع البيانات، وتحسين القدرة على الصمود من خلال تطوير القدرات في مجالات من قبيل التنقل والدعم الطبي يمكن أن تسمح لعمليات حفظ السلام بالعمل بمزيد من الأمان والفعالية.

وعلى أي حال، فإن التجارب التي استخلصناها من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أصبحت الآن تتمتع بقدرات عسكرية وتكنولوجيات حديثة، قد أظهرت أن المسؤولية في استخدام هذه الأدوات تثمر عن فوائد متعددة.

كما أن تعزيز تدريب القوات أمر بالغ الأهمية لتحقيق الفعالية والنجاح في عمليات حفظ السلام، التي أصبحت متعددة الأبعاد وتشمل الآن العديد من المجالات، مثل المساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة للأشخاص المشردين واللاجئين، والمشاركة في العمليات السياسية، وإصلاح النظم القضائية، وتدريب قوات الشرطة، ونزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وإزالة الألغام، وبناء السلام، على سبيل المثال لا الحصر.

وقامت السنغال، من جانبها، ببناء مركز تدريب يستوفي معايير الأمم المتحدة. وتخضع الوحدات العاملة هناك إلى التدريب السابق للنشر الذي يأخذ الخبرة في الاعتبار، بل وقبل كل شيء، توعيتها بمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، لا سيما من خلال وحدة مخصصة. وتحت قيادة الرئيس ماكي سال، وهو عضو في دائرة القيادة المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، تؤيد السنغال تأييدا تاما سياسة عدم التسامح مطلقا بشأن هذه المسألة.

وبنفس هذه الروح، وتماشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، يؤيد بلدي زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وقد وضعت السنغال سياسة وطنية من أجل إدماج المرأة في قوات الدفاع والأمن. وفي هذا الإطار استضافت داكار حلقة دراسية نظمها الفريق المشكل بالكامل من النساء للتقييم والمساعدة في الاختيار التابع لشعبة شرطة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. ويؤكد وفد بلدي مجددا على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ المتطابقين، بشأن الحفاظ على السلام.

ومن الضروري أيضا أن تمنح الأولوية للقضايا السياسية، مما يضمن أن تستند البعثات إلى استراتيجية سياسية واضحة وأن تكون لها ولايات واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق ومحددة الأهداف. ويجب أن تعمل البعثات بأكبر قدر من الجهد لإقامة علاقة ثقة مع الدول والمجتمعات المضيفة والحفاظ عليها. ولهذا السبب، فإلى جانب موافقة الدول المضيفة، فإن التعاون بين هذه الدول هو ما يجب أن نسعى إليه لتأمين أفضل سبيل للتغلب على بعض العقبات التي تواجهها عمليات حفظ السلام.

وعلى نفس المنوال، سيتعين على المجلس ضمان قدر أكبر من التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. وتزداد الضرورة لذلك لأن

هذه المنظمات لم تظهر طموحاتها في هذا المجال فحسب، بل وأثبتت فعاليتها في إيجاد حلول سياسية للنزاعات، مع إيلاء الأولوية للمنع والوساطة. وندعو المجلس إلى مواصلة المناقشات، مع الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص، بشأن مسألة توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، وهي مبادرة مشتركة بين السنغال والولايات المتحدة.

وسأختتم بياني بالإشارة إلى أن السنغال قد أيدت للتو إعلان الأمين العام للالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما تجدد السنغال تأكيد التزامها الراسخ بمواصلة المساهمة في عمليات حفظ السلام، على أمل أن يتمكن الرجال والنساء الذين يتم نشرهم في بيئات متزايدة التقلب ولا يمكن التنبؤ بها من الحصول على الأدوات الملائمة التي تتكيف مع الولايات الواضحة والقوية بما يكفي والاستفادة منها، من أجل تنفيذ المهام المتزايدة التعقيد والخطورة بصورة مناسبة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتقدم إندونيسيا بالشكر إلى الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على تعليقاتهم القيمة.

أود أن أبدأ بالاقتباس من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة:

”مقاصد الأمم المتحدة هي: حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

والآن، وبالرغم من عدم وجود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميثاق نصا وحرفا، فإنها أصبحت أداة لا غنى عنها لتمكين السلم الدولي. وقد أصبحت هي الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسعى جماعي يحقق أهدافه على نحو أفضل حينما تتفق جميع الأطراف الفاعلة – مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والحكومة المضيفة والأمانة العامة.

واليوم يشرفني بالحضور معي عميد الشرطة كريشنا موتري الذي يجلس خلفي. وهو رئيس هيئة البعثات الدولية في الشرطة الوطنية الإندونيسية. وهو مسؤول عن نشر أفراد الشرطة في بعثات حفظ السلام، كما عمل في بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سالفونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وبعثة عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وجاء معي أيضا عميد الجيش فولاد الذي خدم أيضا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

والمسألة بسيطة. في بعض الأحيان نميل إلى الكلام في هذه القاعة دون معرفة ما يحدث في الميدان. ومن خلال هذين الشخصين ومن يعملون في بعثات مختلفة، يمكن أن تكون لدينا صورة أوضح عما يحدث والمشاكل التي تواجهها البعثات. لم أحضر الرجلين هنا للتباهي بهما؛ بل لمساعدتهما على فهم ما نتكلم عنه هنا في القاعة لكي يتمكنا من نقل هذه المعلومات إلى القوات بشأن ما يجب القيام به. وسيوفر ذلك صلة واضحة بين الذين يعملون بشجاعة بصفتهم من ذوي الخوذ الزرق في الميدان، وبيننا نحن الجالسون هنا في هذه القاعة المكيفة والمجهزة.

وأبدأ بهذه النقطة الهامة للتشديد مرة أخرى على أنني لن أكرر ما ذكره الزملاء الذين تكلموا قبلي، ولكن أود أن أسلط الضوء على عدد من النقاط ذات الصلة التي نعتبرها ضرورية. إن هذه لحظة مناسبة وأعتقد أنه حان الوقت لكي نقدم إسهاما حقيقيا في حفظ السلام.

وإذ نضع في اعتبارنا البيئة الأمنية الخطيرة في العديد من بعثات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، نحن في إندونيسيا

نشيد بالأمين العام على مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وقد شاركنا في تلك المبادرة لأننا نعتقد أن ما نفعله أمر ينبغي القيام به على النحو الصحيح. ونود أيضا أن نسلط الضوء على أن المجموعات كافة في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وفي ذلك السياق، نود تقديم بعض النقاط.

أولا، بما أن ولاية أي بعثة لحفظ السلام هي الأساس المنطقي لتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، لم يعد من الممكن اعتبار الولاية ولاية مزركشة كشجرة عيد الميلاد. وبعثات حفظ السلام لا يمكن أن تكون بديلا عن البعثات السياسية الخاصة وغيرها من أعمال بناء السلام. ويجب أن تكون أسبقية الاعتبارات السياسية وتحقيق اتفاقات سلام موثوقة في الميدان ضمن الأولويات في التخطيط للولايات. ويجب أن تكون هناك ولايات واضحة ومركزة ومتسلسلة وذات أولوية واقعية وقابلة للتحقيق تدعمها الموارد اللازمة. وأعتقد أن العديد منا قد قدم تفاصيل في هذا الشأن. ويجب على الأمانة العامة أيضا اقتراح معايير قوية للتسلسل وأولويات الولايات بالتشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

ثانيا، يجب نشر القدرات اللازمة حتى يتمكن حفظة السلام من حماية أنفسهم والسكان المحليين. ونحن بحاجة إلى تدريب وإعداد وتجهيز قوات حفظ السلام على نحو أفضل، بما في ذلك من خلال الشراكات الثلاثية والمشاركة في عمليات النشر. ويجب علينا الاستفادة من مراكز حفظ السلام مع القدرة على توفير التدريب الكافي لحفظة السلام وفقا لطابع المنطقة. أنا لا نحاول تشجيع مراكز حفظ السلام لدينا – لدينا مراكز في إندونيسيا تقوم بعمل جيد، مع مشاركة أكثر من ٣٠ من البلدان المعنية – ولكن المسألة هي أن علينا تبادل هذه المعارف مع جميع مراكز حفظ السلام الأخرى في جميع أنحاء العالم بحيث يمكننا جميعا فهم ما يجب القيام به.

ثالثا، يجب أن تكون جميع عناصر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على كفاءة عالية. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على التزامه بوضع إطار سياساتي متكامل للأداء قائم على المعايير المشتركة والواضحة لجميع الجهات الفاعلة. وباعتبارنا من أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نود أن نناشد المجلس بعدم تصميم نظام أداء من شأنه تهيئة تنافس بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. يفترض أن يكون حفظ السلام منبرا تعمل فيه الدول جنبا إلى جنب في الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين، لا العكس.

ومن الأمثلة السائدة ما يتعلق بالإعادة إلى الوطن بسبب التقصير في الأداء. وسيكون أكثر فعالية وأقل تكلفة إن ساعدت الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء الأخرى الوحدات المقصرة في أداءها بالقدرات اللازمة والتدريب داخل البعثة، بدلا من الاضطرار إلى إعادتها إلى الوطن وإيجاد وحدة جديدة تحل محلها. وهذه هي أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة، لأن عملية الاختيار الجديدة ستكلفنا الوقت والمال.

وأخيرا، فإن إندونيسيا تشدد على المشاركة المجدية للمرأة في عمليات حفظ السلام. وقد أشارت الدراسة البحثية التي أجريت مؤخرا إلى أن مشاركة النساء – سواء كشاهدات وموقعات ووسيطات أو مفاوضات – تزيد من احتمال نجاح اتفاقات السلام التي ستستغرق عامين على الأقل بنسبة ٢٠ في المائة. وقد ارتفع هذا الرقم على مدى الزمن، بزيادة ٣٥ في المائة في احتمال تحقيق نجاح اتفاقات السلام التي تدوم أكثر من ١٥ عاما. ومن الواضح أيضا أن مشاركة حفظة السلام من النساء في البعثات كانت فعالة في منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ويسرنا أن نقول إن إندونيسيا بصدد اتخاذ إجراءات مباشرة؛ إننا نبذل كل ما في وسعنا. لقد أشركنا ٤٠ إمرأة

شجاعة مؤخرا في كتيبتنا للانتشار السريع في ب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة الشرطة المشكلة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت لاحق من هذا العام. وسيجري نشر ٤٠ من النساء تحت إشراف عميد بلدي، وأؤكد هنا أنه سينفذ وعده. وسيكون بذلك لدينا ٦٠٠ ٣ من حفظة السلام على أرض الواقع، مما يجعل إندونيسيا سابع أكبر البلدان المساهمة بقوات.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الأهمية الجوهرية لتعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة لحفظ السلام كجهد حقيقي تعاوني مدعوم جيدا بتوقعات واقعية ومعايير واضحة. ومن جانبها، ستدعم إندونيسيا دائما دعم المبادرات التي تعزز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل جوهري بهدفها النهائي في تعزيز المساعي الوطنية لبناء وإدامة السلام والتنمية في الأجل الطويل.

وأود أن أكرر ما قالته شقيقتي العزيزة، الممثلة الدائمة لرواندا التي تكلمت قبلي بلحظات وقالت ببساطة ”فلتفعلوا ذلك“. وأود أن أضيف أنه ينبغي لنا ألا نفعل ذلك فحسب، بل يجب علينا أن نفعله بطريقة أفضل بكثير هذه المرة.

السيد دوك إسترادا مبير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة.

لقد تطور دور عمليات حفظ السلام كثيرا على مر السنين. إن التوقعات العالية التي اقترنت بزيادة القيود على الموارد أبرزت الصعوبات التي تواجهها البعثات المنشأة في بعض الأحيان، مما ولد الشعور بالإحباط إزاء قدرة علميات حفظ السلام على تحقيق أهدافها.

ولا تزال البرازيل تؤمن بقدرة الأمم المتحدة لحفظ السلام على الإسهام بقدر كبير في التوصل إلى حل ناجح للنزاعات. بيد أن هناك تغييرات مطلوبة في العديد من جوانب عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الطريقة التي نتعامل مع أداء البعثة ككل. ولذلك، فإننا نرحب بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي أطلقها الأمين العام، بتجديد التزام الدول الأعضاء بعمليات حفظ السلام. ونحن نتطلع إلى العمل في العام القادم لترجمة الالتزامات الواردة في الإعلان إلى واقع ملموس.

ويسرني أن أعلن في هذه المناسبة أن البرازيل تؤيد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونرحب بصفة خاصة بشمولية المبادرة للجميع، التي تقر بأن حفظ السلام هو مسعى جماعي يتوقف على الشراكة فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والحكومات المضيفة.

ترحب البرازيل ترحب بمبادرة الأمين العام الرامية إلى التصدي للعدد المتزايد من القتلى في عمليات حفظ السلام. كما نحيط علما بالتوصيات الواردة في التقرير الذي أعده الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، واستنتاجه بضرورة الشعور بالمسؤولية المشتركة في الميدان. كما يتعين على القيادات والموظفين المدنيين أن يقوموا بدور أكثر فعالية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتفادي الخسائر البشرية. يجب وضع سلامة حفظة السلام وأمنهم في أعلى قائمة أولويات الأمم المتحدة. ولا بد من تزويد حفظة السلام بالموارد الكافية والمعدات والتدريب. علاوة على ذلك، يُعد تزويد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بتدريب مكثف قبل الانتشار وفي البعثة أمرا أساسيا لمعالجة الاعتداء والاستغلال الجنسيين، وتعزيز الأداء. ويجب أن تجمع سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا بين التدابير الوقائية والعقابية، وأن يُوفر لها التمويل المناسب والتدريب المصمم خصيصا لملاءمة الحقائق التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات وكل بعثة. وفي الوقت نفسه، من الضروري التأكيد على

أنه لا يمكن النظر في مسألة الضحايا بمعزل عن غيرها. فهي تتعلق بالظروف السياسية المحددة لفرادى البعثات، والقرارات السياسية الواردة في الولايات الفردية التي صاغها مجلس الأمن.

إن للبرازيل تاريخا طويلا ومتميزا في المساهمة في عمليات حفظ السلام، فقد شاركت في أكثر من ٤٠ بعثة منذ ١٩٤٧. وتقود البرازيل حاليا القوة البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في حين أن يقود برازيلي برتبة فريق العنصر العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويستنير التصور البرازيلي لزيادة فعالية عمليات حفظ السلام بتجربتنا على الخصوص، حيث إننا المساهم الرئيسي بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي اتسم عملها بأهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار في هايتي وتهيئة بيئة أكثر سلامة وأمنا. وقد جُعلت التجربة ناجحة خاصة عن طريق التركيز على فعالية البعثة في جميع المراحل، من اختيار القوات وتدريبها إلى توفير ما يكفي من المعدات والمواد، فضلا عن الدعم اللوجستي الفعال. كما شملت تبادل الدروس المستفادة والتطوير المستمر لطريقة البعثة. ولكن لا يمكن تحقيق أي تحسينات على فعالية البعثة من خلال النهج التشغيلية العسكرية وحدها. وإذا أريد لأي بعثة من بعثات حفظ السلام أن تنجح، فلا بد من بناء ثقة المجتمعات المحلية والحفاظ عليها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُراعى أنه في معظم حالات النزاع، يمثل الحوار السياسي والتنمية الاقتصادية شرطين ضروريين لبناء السلام. ويتبادر إلى الذهن مرة أخرى تجربة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. لقد اثبت تنفيذ المشاريع السريعة الأثر أنه وسيلة ناجعة في عملية تحقيق الاستقرار وعمل كحلقة وصل للجهود الإنمائية في الأجلين المتوسط والطويل. إن حماية المدنيين في حالات النزاع لا توازي الولايات الشاملة فيما يتعلق باستخدام القوة. بل يتطلب ذلك في نهاية المطاف إعطاء الأسبقية للسياسة واتباع نهج محوره البشر، بما في ذلك عن طريق التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية والأشخاص المتضررين من النزاع. ومن شأن ولايات أكثر قوة ومرونة أن تؤدي نتائج عكسية في أغلب الأحيان تتعارض مع تحقيق أهداف البعثة، وتقوض مصداقية الأمم المتحدة في أعين المجتمع المحلي.

وفي جهودنا الرامية إلى تحسين حفظ السلام، يجب علينا ألا نغفل عن الاعتراف بالنتائج الهامة التي تحققت عن طريق هذه الأداة. ويبيّن ما جرى مؤخرا من تقليص وإغلاق للبعثات، كما هو في حالات هايتي وكوت ديفوار وليبريا حيث هيأت البعثات الظروفَ المفضية إلى إحلال السلام والأمن، الأثرَ الإيجابي الذي تستمر عمليات الأمم المتحدة في إحداثه، وفي الوقت نفسه بعث الأمل في مستقبل أفضل للملايين من الناس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إعطائنا فرصة التكلم. نشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بوصف بنغلاديش أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فإنها تفخر بإسهامها على أساس القيم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث تشارك حاليا في إحدى عشرة بعثة. كما يثبت التزامنا من خلال مشاركتنا على مستوى قيادة البعثات،حيث يعمل حاليا قائد قوة، ونائب قائد قوة وثلاثة قادة قطاعات.

لقد أيد وفد بلدي الدعوة إلى وضع إطار متكامل لتحليل أداء جميع عناصر حفظ السلام، وشدد على أهمية العملية الاستشارية في هذا الصدد. وقد أبرزت الممارسة حتى الآن أن هناك مجموعة كبيرة من السياسات والمعايير المتاحة على نطاق المنظومة غير أنها تخفق في وضع سرد متماسك

وشفاف بشأن الأداء. ولذلك، نتوقع أن يكون هناك تقييم للأداء وإطار تحليلي يستندان إلى بيانات وأدلة بما يتجاوز مجرد تجميع السياسات والمعايير القائمة. من أجل إقامة ثقافة الأداء في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يلزم ترك نهج العمل المعتاد والتحول نحو نهج ينصب تركيزه أكثر على الأداء وتحقيق النتائج استنادا إلى تقييم الأثر. ولا يزال من الأهمية بمكان أن يصل صناع السياسات لدينا على الصعيد الوطني إلى فهم دقيق للثغرات وأوجه القصور في الأداء من أجل القيام بالاستثمارات والتحسينات الضرورية. وينبغي أن يراعي الإطار المتكامل لتحليل الأداء إضفاءَ الطابع المؤسسي على التفاعل.

وينبغي أن تكون الولايات التي يأذن بها مجلس الأمن واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق كي يتمكن العاملون في الميدان من تنفيذها بصورة فعالة. وفي سياقات حفظ السلام المتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، يتم التوصية عموما بولايات متعاقبة وذات أولوية بوصفها النهج العملي الذي ينبغي اتباعه. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية المشاورات الثلاثية فيما بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة. وينبغي أن تجري هذه المشاورات في الأطر الرسمية وغير الرسمية وأن تتجاوز كونها مجرد عملية روتينية تسبق مباشرة نظر المجلس في مشروع قرار معين. ترتبط مسألة كفاية الموارد والأفراد لعمليات حفظ السلام ارتباطا وثيقا بالأداء. فبدون وضع القدرات اللازمة تحت تصرفهم، غالبا ما يجد حفظة السلام أنفسهم في حالات خطر. وتعرضهم هذه الثغرات الواضحة للتهديدات المتزايدة التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول، ويعملون في معظم الأحيان في بيئة يسودها الإفلات من العقاب.

ويظل من الأهمية بمكان تجاوز العوامل والاعتبارات المشَوِّشة في نشر القوات ميدانيا. وينبغي إعطاء الأولوية للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي استثمرت في الوفاء بالاحتياجات في إطار نظام تأهب قدرات حفظ السلام. علاوة على ذلك، لا ينبغي تطبيق نفس المعيار على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي تلتزم بالنشر دون تحفظات، مقارنه بتلك التي تلجأ إلى التحفظات بشأن طائفة من المسائل. بوصف بنغلاديش أحد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فإنها عموما تبدي استعدادها للتكيف مع التغييرات الهيكلية والتنفيذية، والعمل في شراكة مع الآخرين على تعزيز القدرات والتدريب. كما اتخذنا تدابير استباقية للاستثمار في عناصر التمكين البالغة الأهمية التي نعتبرها أساسية في سياقات معينة لحماية المدنيين وسلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا. وتماشيا مع المبادئ المتفق عليها في عمليات حفظ السلام، بمعنأن تتبع البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة نهجا عمليا للاستفادة من التكنولوجيات الناشئة.

يتعين أن تستند ثقافة الأداء إلى الشفافية والمساءلة من جانب جميع المعنيين. ويمكن للأمانة العامة التعويل على تجاربها الإيجابية الأخيرة في تبادل بعض التحقيقات والتقارير الإستعراضية مع المجلس، وفي بعض الحالات، مع كامل الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون هناك تبادل حر للمعلومات بشأن دور وأداء القوات الإقليمية ودون الإقليمية التي أقرتها المنظمة وتلك التي أقرتها قوات غير تابعة للأمم المتحدة، وتأثير كل منها على أداء وسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. كما ينبغي للمجلس والدول الأعضاء والأمانة العامة التعاون في مجال التواصل الاستراتيجي مع وسائط الإعلام والمجتمع المدني من أجل مواجهة التحديات معا، وتحقيق المصالح المشتركة.

يجب أن تكون مسألة تقييم التدريب جزءًا لا يتجزأ من تقييم الأداء وتحليله. إننا نباشر في بنغلاديش، تدريبا خاصا بكل بعثة لوحداتنا قبل ستة أشهر على الأقل من نشرها. ويلتزم معهدنا الأول للتدريب على حفظ السلام بمعايير الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو على أهبة الاستعداد لتقديم مجموعة من الدورات الدراسية الخاصة بالأمم المتحدة العام المقبل بمشاركة خارجية.

وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى تنظيم حلقة دراسية بقيادة الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا العام، بالتعاون مع قيادة قوات الولايات المتحدة في المحيط الهندي، للبلدان المساهمة بقوات في المنطقة بشأن إعداد الوحدات وعملية النشر. ونعمل بثبات على زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، تظل بنغلاديش ملتزمة بتعزيز أداء حفظ السلام، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل ضمان تحول ثقافي واضح وبنّاء في الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمنظمة، والتزم بلدي به بشدة لأكثر من ٦٠ عاما. كما أشكر السيد جون - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية المفصّلة ومقترحاته بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها، والسيدة سارة بلاكمور على إحاطتها الإعلامية المشجعة، التي تركت انطباعا جيدا على قلوبنا وعقولنا لأننا، في نهاية المطاف، مسؤولون عن سلوك موظفينا.

ولاحظنا منذ اتخاذ القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، حدوث عدد من التطورات التي نعتقد أن لها بالفعل تأثير واضح على عمليات حفظ السلام. وسأذكر البعض منها على غرار اقتراح الأمين العام المتعلق بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن وإصلاح إدارة المنظمة؛ ومناقشات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن أمن حفظة السلام وأداء البعثات وحماية المدنيين؛ وعرض الميزانية السنوية لعمليات حفظ السلام في اللجنة الخامسة؛ ومبادرات الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لوضع إطار متكامل للسياسة العامة بشأن تنفيذ الولايات استنادا إلى قواعد واضحة لجميع الأفراد، كإطار متكامل للسياسات المتعلقة بالأداء، يتيح تحديد عدد نتائج عمليات حفظ السلام ورصدها. ومبادرة العمل من أجل السلام، التي أطلقها الأمين العام وبدعم من عدة دول أعضاء، بما في ذلك بلدي، وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يحدد مسارات العمل في المستقبل.

وتركز مناقشة اليوم على أحد أكثر الجوانب الحاسمة في إصلاح عمليات حفظ السلام، ألا وهو أداء حفظة السلام. وترى أوروغواي، أنه من الواضح أن ضمان الأداء الجيد لبعثات السلام هو مسؤولية جماعية ومشتركة لكل المعنيين ويعتمد على العديد من العوامل الحاسمة، مثل إسناد ولايات محددة بدقة وواقعية وقابلة للتنفيذ؛ وإظهار الإرادة السياسية والقيادة والأداء والمساءلة على جميع المستويات؛ وتوفير الموارد والمعدات الكافية؛ والمبادئ التوجيهية والتدريب على السياسات والتخطيط والتنفيذ. ومن الضروري أن تتحمل جميع الجهات الفاعلة مسؤولياتها، بدلاً من التهرب منها، من خلال العمل معًا. وهذه هي روح مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وتولي أوروغواي أهمية خاصة لمسؤوليات أفراد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على أساس أن هؤلاء هم الذين يتصرفون على أرض الواقع ويقع على عاتقهم تنفيذ الولايات. وفي هذا الصدد، يعد تدريب الأفراد المنتشرين في بعثات حفظ السلام أمرا أساسيا. ويجب تدريبهم على تنفيذ المهام المعقدة اللازمة للوفاء بالولاية بأكملها. ونشدد على وجه الخصوص على أهمية حماية المدنيين في عمليات السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد إسهام مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين في عملية الإصلاح.

ونسلم أيضا بأن ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات هو أمر ضروري لتحسين الفعالية التشغيلية وتعزيز أداء البعثات. وتعمل أوروغواي على زيادة نسبة النساء في موظفيها. ولدينا الآن ٩٦ امرأة في بعثات

حفظ السلام، أي ٧ في المائة فقط من مجموع الأفراد المنتشرين في بلدنا، ولكننا سنواصل العمل الدؤوب لتغيير ذلك.

ويجب أن يكون حفظة السلام مدربين ومجهزين بشكل صحيح، ولكن يجب أن يتصرفوا بطريقة تحمي مصداقية الأمم المتحدة وحيادها وسلامتها. وأي سوء تصرف من جانب حفظة السلام، بما في ذلك ادعاءات الإستغلال والإنتهاك الجنسيين، يقوض مصداقية المنظمة وفعاليتها وسمعتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وفريقه، وكذلك الدول الأعضاء، لمكافحة آفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

إن أوروغواي تدعم بفعالية كل الجهود المبذولة، بعد أن وقعت على الميثاق الطوعي لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وشاركنا من خلال رئيسنا، السيد تاباريه فاسكيث، في دائرة القيادة التابعة للأمين العام. كما تعمل أوروغواي عن كثب مع وحدة السلوك والانضباط لتسهيل الوصول إلى العدالة للضحايا المزعومين للإستغلال والإنتهاك الجنسيين.

إن أمن الأفراد الذين تم نشرهم، هو جانب أساسي آخر يؤثر على أداء عمليات السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاثة عناصر أساسية.

أولا، لا يمكن أن يعتمد شراء المعدات الضرورية لكل بعثة على الحالة المالية لكل بلد مساهم بقوات. ويجب تعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والأمانة العامة والبلدان المانحة. إن العديد من التقنيات الجديدة اللازمة لتجهيز بعثة ما بشكل كاف تأتي بتكلفة عالية للغاية، وبالتالي تبرز الحاجة إلى إيجاد طرق بديلة للحصول عليها.

ثانيا، يجب النظر في جميع التدابير والبروتوكولات اللازمة من أجل المعالجة المناسبة لحالات الإعتداء المتعمد على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها. ويجب على من يختارون مهاجمة وحدات الأمم المتحدة أن يعلموا أنهم سيواجهون قوة متساوية أو متفوقة. ويجب علينا بذل كل جهد ممكن، لتزويد مختلف الوحدات بأكبر عدد ممكن من الأدوات للتعامل مع الحقائق الجديدة، سواء أكانت تدابير دفاعية سلبية، أو قواعد اشتباك معززة، أو تأكيدات بأن الهيئات المناسبة ستحمل الجناة المسؤولية عن جرائمهم.

ثالثا، من الضروري ضمان أن تتعاون الدولة المضيفة لعمليات حفظ السلام مع بعثات حفظ السلام. فأي انتهاك لاتفاق مركز القوات من جانب أي طرف يمكن أن تنجم عنه مخاطر جدية على أمن حفظة السلام. ويجب أن نتذكر أن مركز القوات هو وثيقة تكفل حماية الأفراد الذين يسهم بهم طواعية بلد من البلدان في عمليات حفظ السلام. ولذلك، يجب عدم إعاقة دخول الأفراد أو المعدات إلى بلد ما وحرية تنقلهم داخل البلد، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء الضحايا.

في الختام، أتعهد بالتزام أوروغواي بمواصلة العمل على إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيسة ((*تكلمت بالإنكليزية*)): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بتسفيرف ((بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*)): أشكركم سيدتي الرئيسة، على إعطائنا الكلمة في هذه المناقشة الهامة.

وأود أيضا أن أشكر السيد جون - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية السنوية الأولى بشأن إصلاح حفظ السلام.

إننا جميعا ندرك التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. ونرحب بما بذل من جهود نشطة خلال الأشهر ال١٢ الماضية، وهي، نتائج التقرير الذي أعده القائد السابق لقوة الأمم المتحدة، الفريق ألبرتو دوس

سانتوس كروز، المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وخطة العمل لتنفيذ توصياته، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام“، وبيان رئاسي لمجلس الأمن لدعم مبادرة الأمين العام (S/PRST/2018/10) وكذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي توصلت إلى نتيجة توافقية بشأن المسائل الحاسمة الأهمية، مثل الأداء، الذي نتناوله اليوم. ونرحب أيضا بالإطار المتكامل لسياسات الأداء الذي قدمته مؤخرا إدارة عمليات حفظ السلام إلى الدول الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، فإن الإصلاحات التي تمت الموافقة عليها في الأشهر الأخيرة، بناء على طلب الأمين العام، كلها خطوات صوب زيادة فعالية حفظ السلام، بما في ذلك إصلاح هيكل السلام والأمن لتعزيز الاتساق والإصلاح الإداري لزيادة الفعالية في الميدان. وجميع تلك العمليات تسهم في تحسين أداء جميع الجهات المعنية بحفظ السلام. ولكن بالرغم من أن تلك المشاريع توشك الآن على الاكتمال، هناك مشاريع أخرى تتطلب دعما على نطاق أوسع من الدول الأعضاء.

وكما أوضحت السيدة بلاكمور، وهذا هو الحال بالنسبة لمسائل السلوك والانضباط، وخاصة الاعتداء والاستغلال الجنسيين. فإن الغالبية العظمى من ١٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء الذين يخدمون تحت لواء الأمم المتحدة يفعلون ذلك عن اقتناع وبإحساس بالفخر والاحترام للسكان المحليين. ولذلك من مصلحة الجميع، لا سيما الذين يكرمون علم الأمم المتحدة، ألا يظل الذين يرتكبون الجرائم بدون عقاب. ونرحب بالأعمال الهامة التي اضطلع بها في السنوات الأخيرة في ذلك المجال، بما في ذلك إبرام اتفاقات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء التي تشمل الالتزامات المتبادلة. ونعتقد أنه من الضروري الآن توسيع نطاق تلك الاتفاقات لتشمل جميع البلدان المساهمة بقوات وكفالة أن تفضي إجراءات التقاضي المحلية إلى نتائج مماثلة.

وإعلان الالتزامات المشتركة المتعلقة بعمليات حفظ السلام الذي أعد صيف هذا العام يشمل الالتزامات التي يمكن أن تؤدي على نحو فعال إلى تحسين أداء عمليات حفظ السلام. ونرحب بالطابع المتوازن لتلك الوثيقة. لقد صدقت بلجيكا على ذلك الإعلان ونأمل في أن تفعل ذلك الكثير من البلدان المساهمة بقوات والجهات المالية المساهمة والبلدان المضيفة والمنظمات. ونرحب خاصة بالأولوية المطلقة لحماية المدنيين، وكذلك الدور الأساسي للأداء، بما في ذلك في عمليات التخطيط.

وختاما، ما الذي يمكن عمله إلى جانب الإصلاحات وتنفيذ الالتزامات المتبادلة؟ هناك بعض المجالات التي نعتقد أنها قد تحظى بالأولوية.

أولا، تحسين فعالية البعثات يتطلب فهما أفضل للتحديات. ولذلك، نرى أن النتائج التي توصلت إليها الاستعراضات الاستراتيجية يجب أن تتاح لأعضاء المجلس والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات.

ثانيا، نرحب بإجراء التحقيقات الخاصة في أعقاب الحوادث الكبرى. ويمكن أن يكون من المفيد مشاركة ملاحظاتها مع الأطراف المعنية مباشرة. وسيكون من المفيد أيضا تقييم تنفيذ التوصيات - بعد بضعة أشهر أو عام - والتحسينات المدخلة، وعند الاقتضاء، آليات مقاضاة الذين يتحملون المسؤولية الجنائية.

ثالثا، إضافة إلى المسؤولية الرئيسية التي يتحملها البلد الأصلي، هناك العديد من المبادرات الرامية إلى تدريب الأفراد. ونشيد بما تقوم به الأمانة العامة من عمل هام وحشد للدول الأعضاء في ذلك الصدد. غير أن العمل يظل غير كامل إذا لم نحسن تحديد تلك المبادرات، ومتابعة الأفراد المدربين.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نكون واقعيين. ما الفائدة من اعتماد ولاية إن لم تتوفر لها الموارد البشرية واللوجستية والمالية؟

ومواءمة هذه الموارد مع الولاية يجب أن تكون شاغلا يتشاطره الجميع في جميع الأوقات. وتشمل تلك الموارد الاستخبارات، وهي أداة بالغة الأهمية لسلامة وأمن حفظة السلام وحماية السكان المدنيين. وتحقيق التكامل بين مختلف عناصر البعثات يجب أن يستمر. ويجب استخلاص الدروس المستفادة من المبادرات التجريبية، مثل الدوريات المشتركة، ولا بد من تكرار التجارب الإيجابية، لا سيما إذا كان من شأن ذلك أن يساعد على تحسين صلات البعثات مع السكان المحليين.

إن تجربتنا في مالي أظهرت كيف يمكننا زيادة فعالية بعثة بأكملها حينما تكون مختلف الوحدات الوطنية على قدر أكبر من التكامل والانسجام. فلنعمل على زيادة عدد تلك المبادرات والعمل بشأنها حتى قبل نشر الأفراد.

وختاما، وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) بشأن مالي، ألن يكون من المفيد في بعض الحالات التوصل إلى اتفاق سياسي مع السلطات الوطنية – أي إبرام اتفاق يمكن من الاتفاق على الأهداف المشتركة وإرساء أسس التعاون المثمر مع كافة الجهات الفاعلة؟

وكما ذكر، لا يوجد نقص في الأفكار. وأعتقد أن هناك زخما إيجابيا في الوقت الحالي لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام، وفي هذا السياق جعلها أكثر أمانا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لرئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونقدر أيضا المعلومات المقدمة من مقدمي الإحاطات الإعلامية.

إن أصحاب الخوذ الزرق يحظون بالاحترام والتقدير في جميع أنحاء العالم. فهم رمز لالتزام الأمم المتحدة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهم يجسدون الإرادة والمساعي الجماعية لجميع الدول الأعضاء لجعل العالم ينعم بالسلام والاستقرار. إن النزاعات التي تدوم طويلا تعني إزهاق الأرواح وتفكيك الأسر ووجود الأشخاص في مخيمات وترك النساء والأطفال يعانون من الضعف الشديد. لقد أنقذت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووفرت الحماية لملايين الأرواح. وهي تساعد المجتمعات الممزقة والأحياء على إعادة البناء. وتحل محل النزاع بنشر الوئام وتحول اليأس إلى أمل.

إن عمليات حفظ السلام، ونحن جميعا نتفق مع ذلك بالتأكيد، ما فتئت تشكل أكثر مشاريع الأمم المتحدة نجاحا. وإغلاق البعثات مؤخرا في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار دليل على ذلك النجاح. ونفخر بنشر حفظة السلام الباكستانيين في هذه البعثات الثلاث، فقد أنجزوا مهامهم وقاموا بالوفاء بولاياتهم، وقبل كل شيء، تمكنوا من استمالة القلوب والعقول. ومنذ الستينيات، ما فتئ بلدي يسهم بأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من القوات في ٤٨ بعثة. بيد أن إسهامنا في عمليات حفظ السلام لم يكن دون كلفة – فقد ضحى ١٥٦ من البواسل بحياتهم في خدمة قضية السلام.

وقد ركزنا أيضا على الأداء في مناقشاتنا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هذا العام. وباعتبارنا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، بسجل تاريخي حافل من الروح المهنية والكفاءة والشرف، نرحب بالتركيز على الأداء. وتحسين الأداء من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أفضل ويعزز سلامة وأمن حفظة السلام، وهو ما يشكل أهمية قصوى لبلدي. وأود أن أبدي ست ملاحظات رئيسية على الأداء. وقد يكون من المفيد النظر فيها عند إنشاء آليات جديدة تعكف عليها الأمانة العامة.

أولا، خلال إنشاء وتحديث ولايات البعثات، يجب على مجلس الأمن أن يستند في قراراته على التحليل العملي الذي تجرية الأمانة للاحتياجات من الموارد. ويجب أن تكون الولايات

واضحة ودقيقة وأن توفر لها الموارد المناسبة. وحينما لا يتوفر الاتساق بين الولايات والقدرات، تتأثر مستويات الكفاءة والفعالية بالتأكيد.

ثانيا، هناك حاجة إلى ترشيد وتحديد المهام ذات الاولوية التي صدر بها تكليف. فبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مثلا، مثقلة بـ٢٠٩ مهمات.

ثالثا، الكفاءة المهنية في حفظ السلام تضمن التميز في تقديم الخدمات. والتدريب قبل النشر، بما في ذلك التدريب العام والموحد، أمر حيوي الأهمية لجميع عناصر البعثة. لقد قمنا بتطوير نماذج تدريب على حفظ السلام تشكل جزءا من مناهج دوراتنا الإلزامية. ونحن على استعداد لتشاطر هذه الخبرة مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات ومع الأمانة العامة.

رابعا، إن الشفافية، لا سيما بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، بغية تحسين التنفيذ، ستؤدي إلى نتائج أفضل من نهج التشهير.

خامسا، يجب أن يمتد تطبيق نظام تأهب قدرات حفظ السلام ليشمل عمليات النشر الروتينية بدلا من أن يقتصر على عمليات النشر الطارئة وحدها. وإذا كان حفظة السلام المدربون على أهبة الاستعداد، ينبغي عدم التردد في استخدامها بتاتا.

سادسا، المحاذير الوطنية تعوق الأداء. فهي توفر ذريعة لبلدان مساهمة لرفض الأداء في حالة معينة بينما يتوقع من مساهمين آخرين لا يتخفون وراء تلك المحاذير أن يؤدوا في نفس الحالة ذاتها. وهذا يوجد قدرا غير متناسب من المسؤوليات والتوقعات. وتكافؤ الفرص شرط أساسي لتقييم عادل للأداء.

وكواحدة من أكبر المساهمين، فإن باكستان لن تتجنب أبدا أي مناقشة بشأن الأداء أو تتخلى عن دعم إنشاء نظام فعال لتحسينه. ونعتقد أننا جميعا أصحاب مصلحة في هذا المسعى ولدينا مسؤولية مشتركة. إن الاستجابة للحقائق على أرض الواقع والتعليقات الواردة من البلدان المساهمة بقوات، فضلا عن التعاون الثلاثي الهادف، هي الأساس لتطوير أوجه التآزر الحيوية الأهمية لنجاح عمليات حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، متمنياً لكم وفريق معاونيكم كل التوفيق. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة؛ وأنا على ثقة أنه في ظل رئاستكم، سيواصل مجلس الأمن البناء على هذا الموضوع الهام.

تؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن حفظ السلام من أهم الأدوات الفعالة المتاحة لدى الأمم المتحدة ورمز للتضامن الدولي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلى التحديات العديدة التي يواجهها عالمنا اليوم، نعتقد أنه من أجل مواءمة وتقديم استجابة سريعة وفعالة في عملية تعزيز السلم والأمن، ينبغي أن يتجاوز إصلاح عمليات حفظ السلام مستوى النقاش. ولذلك، علينا أن نركز جهودنا على تعبئة المزيد من الدعم لتطوير معايير عالية وفرض مساءلة حقيقية والتأكد من أن لدينا قوات جيدة التجهيز والتدريب في الميدان. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتوفير الأفراد والمعدات والدعم المالي، لا يزال حفظ السلام يواجه عددا من الصعوبات التي تقوض قدرته على الوفاء بولاياته.

ورومانيا تؤيد بقوة مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي أطلقها من أجل الاستجابة لهذه التحديات، وتجديد الالتزام السياسي المتبادل وتعبئة الشركاء.

ويقر الأمين العام بأن الإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة وحدها لا تكفي للتصدي للتحديات التي نواجهها. ولذلك، فإننا نؤكد على أهمية اتباع نهج جماعي فيما يتعلق بجميع عناصر البعثة وجميع أصحاب المصلحة في خفظ السلام، من الأفراد في الميدان وفي المقر إلى مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

ورومانيا تؤيد بقوة سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهي ملتزمة تماما باستراتيجية الأمين العام لمنع هذا النوع من سوء السلوك من جانب موظفي الأمم المتحدة ووضع حد له. ونحن بحاجة إلى تنسيق تنفيذ السياسات الرامية إلى منع وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مثلما نحتاج إلى ضمان مساءلة الجناة.

وفخامة السيد كلاوس يوهانس، رئيس رومانيا، عضو في دائرة القيادة للأمين العام المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة والتصدي لهما. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت رومانيا في العام الماضي ميثاق الأمم المتحدة الطوعي المعني بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، وجميع الموظفين الرومانيين المشاركين في عمليات الأمم المتحدة يجري تدريبهم قبل النشر بشأن المواضيع المتعلقة بمبادئ الأمم المتحدة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وبلدي مساهم ثابت في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩١. ونؤيد جهود خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها لتعزيز تبادل المعلومات، ونرحب بإنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي والرصد في المكتب التنفيذي للأمين العام.

وترحب رومانيا أيضاً بالنهج الإبداعي لتشكيل القوات، وتقدر المبادرات الجديدة لـ''التعهدات الذكية''، والنشر المشترك والمساهمات في عمليات التناوب المتعددة الجنسيات.

ونثني على تعزيز الكفاءة والشفافية في مجال اختيار وتعيين ونشر أفراد الشرطة، ومواءمة هذه العملية مع الإطار الإرشادي الاستراتيجي. وبعد الاستعراض الخارجي لمهام شعبة الشرطة، تؤيد رومانيا الاقتراح الوارد في التقرير الأخير للأمين العام عن شرطة الأمم المتحدة (S/2016/952)، ومؤداه أن نشر أفراد الشرطة المدربين والمجهزين جيدا مع مجموعات المهارات الضرورية لعمليات الأمم المتحدة في الوقت المناسب أمر أساسي. ولذلك، نشجع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على مواصلة استكشاف نماذج جديدة محتملة للتعاون في إعداد وتنفيذ التدريب، بالتشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات وبالتعاون مع الشركاء المعنيين الآخرين.

ويمكن أن يبدأ إصلاح حفظ السلام برؤية شاملة وسياسة شاملة تضع معايير جديدة لكفالة تقييم الموظفين وتحسين الأداء والمساءلة الحقيقية. هذه المجموعة من المبادئ هي أساس رؤية رومانيا لإصلاح حفظ السلام، استنادا إلى خبرتنا كمساهم نشط لما يقرب من ثلاثة عقود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن. هذه هي المرة الأولى في تاريخنا الذي يمتد ٤٠ عاما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تتاح لنا فرصة مخاطبة أعضاء المجلس. أعرب عن خالص تقديري لرئاسة الولايات المتحدة لفتح هذه المناقشات للبلدان المساهمة بقوات.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والسيدة سارة بلاكمور، من شبكة ضمان سلامة الأطفال، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين صباح هذا اليوم.

هذا العام، احتفلت الأمم المتحدة بعامها السبعين لحفظ السلام. وفيجي، البلد المستقل منذ ٤٨ عاما، تحتفل بالسنة الأربعين لمساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وطوال تلك السنوات الأربعين، ساهمنا على الدوام في هذا المثل الأعلى النبيل متمثلاً في بعثات الأمم المتحدة. ومن خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، اختارت فيجي خدمة المجتمع الدولي، ونحن فخورون بخدمتنا هذه. لقد ساهمنا بقوات قوامها أكثر من ٣٠ ٠٠٠ جندي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وشاركنا في البعثات من هذا القبيل في الشرق الأوسط ومنطقة المحيط الهادئ وأفريقيا. وفقدنا ٦٠ من جنودنا في بعثات حفظ السلام.

إننا نأخذ التزاماتنا الدولية مأخذ الجد، ولدينا ميثاق جليل لدعم الجهود العالمية لحفظ السلام. وجهودنا لحفظ السلام تكلفنا حوالي ١٠ ملايين دولار سنويا – وتلك مساهمة كبيرة لدولة صغيرة. ونحن لم نحد عن هذا الالتزام يوما واحدا أو ليلة على مدى ٤٠ عاما من مشاركتنا.

ويتساءل عدد من الأعضاء لماذا تستغرق بعثات حفظ السلام كل هذا الوقت الطويل؛ ما الذي يمكننا عمله بشكل أفضل ومختلف من أجل تقليل مدة هذه البعثات وتكلفتها؛ وما الذي يمكننا عمله في مجال حفظ السلام حتى يتسنى للبعثات تحقيق نتائج أسرع وأطول دواماً. هذه هي الأسئلة الصحيحة تماما التي ينبغي طرحها.

لقد أصبحت النزاعات أكثر تعقيداً. وليس هناك نزاعان متشابهان. يتزايد عدد النزاعات، وحيثما تظهر يتم تدويلها بسرعة كبيرة. ويحدث تدويل النزاعات بوتيرة أسرع من تدويل التجارة. إن تباطؤ وتيرة تدويل النزاعات يؤكد على أهمية الأمم المتحدة ودورها المركزي في حل النزاعات. ويتم تتذكيرنا بذلك كل يوم.

وفي عالم أكثر تكاملاً، لا تزال الأمم المتحدة، إلى جانب مجلس الأمن، هي المنظمة ذات الموقع الفريد من نوعه لحل النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وترحب فيجي بالإصلاحات التي بدأ بها الأمين العام وتؤيدها. وتمتلك الأمم المتحدة، من بين جميع المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف القائمة، دون شك، القدرة على تصميم التدخلات المركزية لحفظ السلام وتأمين الدعم السياسي والولايات والالتزام المالي للحفاظ على جهود حفظ السلام، بحيث توفر وقتاً كافياً لتحل السياسة والتنمية محلها.

وعندما تقوم الأمم المتحدة بحفظ السلام على وجه صحيح، فإننا أيضاً ننقذ الأرواح ونعزز التنمية ونحقق التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وعندما ننفّذ حفظ السلام بصورة سيئة، فذلك يودي بالكثير من الأرواح، وتتراجع التنمية البشرية، وتسوء حالة المجتمعات والسياسة وتخذُلُ التنميةُ المجتمعات المحلية. وعندما يقصّر حفظة السلام عن مستوى المعايير السامية المتوقع منهم، فهم يخذلون الناس والمجتمعات المكلفين بحمايتها. وهم يُضعفون فرص نجاح البعثات.

وتبذل فيجي جهوداً مستمرة من أجل تحسين الأداء والمعايير. وسنستمر في القيام بذلك. وفي مجال حفظ السلام، من الضروري أيضاً قياسه وفقا لتوقعاتنا. إن الأمم المتحدة تتصدى للنزاعات في بعض من أفقر المناطق في العالم. وتحتاج المؤسسات والموارد والقدرات والسياسة وقتاً لكي تبدأ في تحقيق مقررات التنمية البشرية المستدامة، حتى في أفضل بلداننا، وفي تأمين السلام. وفي أفضل الأحوال، فإن هدف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو إيجاد مساحة تعمل فيها السياسة – حيث يمكن للقادة، من الرجال والنساء الذين يمثلون المجتمعات المحلية المعنية بالنزاعات، أن يجازفوا بمخاطر محسوبة. وتتطلّب الأسواق والمؤسسات التي تحمي المدنيين وقتاً كي تبدأ عملها. فالغرض من بعثة حفظ السلام الجيدة في جوهره هو توسيع

هذه المساحات في المجتمعات المحلية وفيما بينها. وهي تشمل المئات أو الآلاف من حفظة السلام الذين يتواصلون مع الرجال والنساء والأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية.

وبوصفنا من البلدان الصغيرة ولكن المساهمة بصورة كبيرة بقوات، يقع علينا التزام بأن نفعل المزيد لرفع الأداء والقيام بالواجبات والالتزامات على أعلى المعايير المتوقعة من جانب المجلس. هذه المعايير هي معاييرنا. وعندما يقصّر الأداء، ستخفق البعثات في توسيع المساحات أو خلق فرص للسلام والتي تكتسي أهمية حاسمة. وبشكل حاسم الأهمية، يتعلق حفظ السلام بالمهارات الشخصية – بالقدرة على فهم الثقافات والقيم، وأن نرى كيف أصبحت النساء والأطفال فئات محرومة بصورة استثنائية في حالات النزاع، وأن نقرأ الإشارات الدالة على الإجهاد الفردي والجماعي. تولي فيجي اهتماماً كبيراً لتعزيز المهارات الشخصية لحفظة السلام التابعين لها. وندرك أن المجتمعات المحلية، عندما تكون لديها علاقة ودية إيجابية مع حفظة السلام، فذلك يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين الحوار والمصالحة. ذلك الانفتاح قد يساعد المؤسسات والسياسة على النجاح بشكل أفضل وأبكر. يمكن لبعثة حفظ السلام الجيدة أن تساعد على تقليص المخططات الزمنية للمؤسسات والأسواق والسياسة بسنوات وعقود. ومع ذلك، من غير المعقول أن نتوقع من المجتمعات المحلية العمل من خلال سياساتها وتسوية النزاعات المتجذرة في غضون سنوات قليلة. إن تطبيق الضغط المفرط لتقصير مدة البعثات يمكن في الواقع أن يحقق أثراً معاكساً. فيجب أن نكون واقعيين إزاء الأطر الزمنية.

تؤيد فيجي جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح وتعزيز هيكل الأمن وبناء السلام. وقد استمعنا من وكيل الأمين العام لاكروا في وقت سابق اليوم أن هذه الجهود قد اكتسبت زخماً كبيراً، الأمر الذي نرحب به. وقد طلب الأمين العام، في إحاطته الإعلامية لعام ٢٠١٨، تنشيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وقد أولى مجلسُ الأمن اهتماماً كبيراً في الأسبوع الماضي لدور الوساطة. إنها ليست مراحل مختلفة من دورة النزاع؛ إنها مترابطة ومتداخلة مع التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام. ولكي تحسّن الأمم المتحدة من الاتساق فيها، يحتاج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إكمال إصلاح عمليات حفظ السلام والمساعدة في توفير سبل الوصول إلى الموارد والقدرات والفرص للمجتمعات المحلية المعنية بالنزاع.

وعندما يعمل حفظ السلام بصورة جيدة، فهو يوجد حيزاً للنساء ليشاركن في بناء السلام؛ ولكي يتلقّى البنين والبنات التعليم بصورة آمنة؛ وكي تعمل الأسواق وتُتخذ الإجراءات السياسية. إن الوقت والمال أمران هامان، وكذلك الجودة العالية لتصميم تدخلات حفظ السلام. وإذا جرت المبالغة في تصميم البعثات، ستقوض السرعة والمرونة. وإذا كانت البعثات ناقصة التصميم، فسوف تفشل. يتطلب إتقان هذا الفن القدرات والموارد داخل الأمانة العامة. ويتعيّن دعم جهود الأمين العام الدعم الكامل. ولا شك في أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تملك مقدرة الوصول إلى أحدث المعارف والبيانات والتحليلات العالمية بشأن حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ولا يمكن المبالغة في تأكيد أهميتها. إن الأمم المتحدة على المسار الصحيح.

ولا يمكننا التقليل من شأن الأدوات التي يستخدمها حفظة السلام التابعون لنا في الظروف الصعبة. فهي تحمي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين المشاركين في العمل الإنمائي والإنساني. وهي تُبعد المجموعات المسلحة عن المجتمعات المحلية التي تحميها. وهي تحمي أنفسها. وتحمي البعثات الإنسانية وتسمح للمواد الغذائية والأدوية والدفء بالوصول إلى المجتمعات المحلية والأسر والنساء والفتيات. وهي تُدرك أنه عند المخاطرة بالدعم الإنساني أو اختطافه وعندما تُنتهك حقوق الإنسان للأشخاص الذين تحميهم، فإن فرص السلام تتهاوى تدريجياً. لقد شهدنا انزلاق

البلدان عائدة إلى النزاع. ويجب على حفظ السلام الجيد أن يتحوّل إلى التنمية في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، إذا تم ذلك قبل الأوان، ستزداد الفرصة لنشوب نزاع جديد.

وقد طلب الأمين العام من بعثات حفظ السلام ألا توجِدَ نهجا منعزلة. فعندما توجِدُ مؤسسات الأمم المتحدة على نحو غير مقصود نهجا منعزلة فيما يتعلق بالتنمية والمساعدة الإنسانية وحفظ السلام، فمن الأرجح أن نفشل في جميع المجالات. يجب على المنسق المقيم والإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكمل وتعزّز وتقوّي الإصلاحات في عمليات حفظ السلام. تحتاج الأمم المتحدة أيضاً إلى أن تصبح أكثر طموحاً في تحديد الكيفية التي يمكن بها للمساعدة الإنمائية الدولية للبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات أن تساعد بشكل أفضل في تمويل البعثات المتكاملة لحفظ السلام والتنمية. هنالك حاجة إلى الابتكار والإبداع.

وتعمل فيجي مع جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لتعزيز قدراتها في حفظ السلام والتأهب والمهارات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المملكة المتحدة وروسيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا على دعمها الكبير لفيجي. ونحن ممتنون لهم للغاية. كما تتقدّم فيجي بالشكر أيضاً إلى أستراليا ونيوزيلندا والهند وإندونيسيا والشركاء الآخرين على مساعدتنا في تعزيز قدرات حفظ السلام. وإننا نرحب بهذه الفرصة للإعراب مجدداً عن دعمنا لتعزيز بعثات حفظ السلام. لقد أعطى رئيس وزراء فيجي تأكيده الشخصي للأمين العام بأن فيجي ستلتزم بتحسين قدراتها في مجال حفظ السلام. وإننا نُحرز تقدّماً متواصلاً وملموساً في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.